وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دور آليات التمويل المصغر في دعم المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية- استعراض تجارب ناجحة

- دراسة حالة الجزائر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-

من إعداد الطالبة:

- حكيمة بجاوي

إشراف الأستاذ:

د. عزالدين بن شرشار

الموسم الجامعي: 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دور آليات التمويل المصغر في دعم المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية- استعراض تجارب ناجحة

-دراسة حالة الجزائر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-

من إعداد الطالبة:

- حكيمة بجاوي

إشراف الأستاذ:

د. عزالدين بن شرشار

الموسم الجامعي: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد

صلى الله عليه وسلم.

نحمد الله الذي من علينا بإتمام هذا العمل وألهمنا القوة والعزيمة

والاصرار على تقديم كل ما هو جديد ومفيد.

نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور "**عزالدين بن شرشار**" على توجيهاته القيمة

ونصائحه التي أفادني بها لإنجاز هذا العمل،

فاللهم جازه عنا خير ما جزيت به عبادك الصالحين.

كما نتوجه بالشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

راجين من المولى عز وجل أن يثبتهم على الطريق المستقيم.

اعترافا منا بالجميل نتقدم بالشكر للأخت والصديقة "سامية بورنان" وإلى كل زميلاتها

بالمكتبة المركزية جامعة 08 ماي 1945 قالمة على الدعم الذي قدمنهن لي.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع إلى:

من تغنى بهما القلب فأطرب قصائدا ذابت فيهما الأحرف ...والداي الكريمين

حفظهما الله.

إلى سندي في الحياة زوجي عطر الله سيرته

إلى شعلتي ومصدر قوتي واسراري ابنائي حفظهم الله "يحي، نور العلا، لبيبة، عفاف"

إلى إخوتي وأخواتي جلنا الل كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

إلى روح أختي وصديقتي هبة خماري رحمها الله.

إلى كل من تمنى لي الخير ودعا لي في ظهر الغيب.

حكيمة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الاهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	IV
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات المصغرة والمقاولاتية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة	03
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة	03
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المصغرة	04
الفرع الثالث: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	06
الفرع الرابع: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة	07
الفرع الخامس: المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة	09
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات المصغرة	11
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة	11
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة	12
الفرع الثالث: الأهمية السياسية للمؤسسات المصغرة	12
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات المصغرة والتحديات التي تواجهها	13
المطلب الأول: أشكال المؤسسات المصغرة	13
الفرع الأول: أشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة توجهها	13
الفرع الثاني: اشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة الإنتاج	13
الفرع الثالث: حسب أساس تنظيم العمل	14
الفرع الرابع: على أساس الشكل القانوني	15
المطلب الثاني: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة	17
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة	17
الفرع الأول: إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة	17

الفرع الثاني: صعوبات تنظيمية	18
المبحث الثالث: المؤسسة المصغرة وعلاقتها بالمقاولاتية	21
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المقاولاتية	21
الفرع الأول: نشأة المقاولاتية ومفهومها	21
الفرع الثاني: الآثار التنموية للمقاولاتية	22
المطلب الثاني: المقاول وأهدافه الاقتصادية و الاجتماعية	26
الفرع الأول: مفهوم المقاول	26
الفرع الثاني: أهداف المقاول	29
المطلب الثالث: روح المقاولاتية والنماذج المفسرة لها	29
الفرع الأول: مفهوم روح المقاولاتية	29
الفرع الثاني: خصائص روح المقاولاتية	30
الفرع الثالث: مقومات روح المقاولاتية	31
الفرع الرابع: روح المقاولاتية، نظريات ونماذج	33
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دور التمويل المصغر في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة	
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل المصغر	42
المطلب الأول :ماهية التمويل المصغر	42
الفرع الأول: تعريف التمويل المصغر	42
الفرع الثاني: نشأة وتطور التمويل المصغر	43
المطلب الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أهميته وأهدافه	45
الفرع الأول: مبادئ التمويل المصغر	46
الفرع الثاني: أهمية التمويل المصغر	46
الفرع الثالث :أهداف التمويل المصغر	47
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة	47
الفرع الأول: التمويل الذاتي	47
الفرع الثاني: التمويل الخارجي	48
الفرع الثالث: التمويل الغير الرسمي	48
الفرع الرابع: التمويل عن طريق مؤسسات راس المال المخاطر	49
المبحث الثاني: مؤسسات وآليات التمويل المصغر وتنمية المؤسسات المصغرة	50
المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر	50
الفرع الأول: مؤسسات التمويل المصغر الرسمية	50
الفرع الثاني: مؤسسات التمويل المصغر شبه الرسمية	52
الفرع الثالث: مؤسسات التمويل المصغر غير الرسمية	52

المطلب الثاني: خدمات عملاء التمويل المصغر	54
الفرع الأول: خدمات التمويل المصغر	54
الفرع الثاني: عملاء التمويل المصغر	55
المطلب الثالث: المرافقة وتنمية المؤسسات المصغرة	56
الفرع الأول: مفهوم عملية المرافقة	56
الفرع الثاني: أشكال المرافقة	57
الفرع الثالث : دور المرافقة في انجاح المؤسسات المصغرة	59
المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل المصغر	60
المطلب الأول: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية	60
الفرع الأول: الاستدامة المالية	60
الفرع الثاني: التأثير على النمو الاقتصادي	60
المطلب الثاني: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية	61
الفرع الأول: الوصول إلى الفقراء	61
الفرع الثاني: الأثر على الرفاهية	61
الفرع الثالث: النهوض بتعليم الأطفال	61
الفرع الرابع: تحسين الرعاية الصحية	62
الفرع الخامس: تمكين المرأة	62
الفرع السادس: اذكاء روح المقاولاتية	63
المطلب الثالث: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية البيئية	63
الفرع الأول: التشجيع على استخدام منتجات الطاقة النظيفة	63
الفرع الثاني: التفكير الاستراتيجي لمؤسسات التمويل المصغر بشأن تغير المناخ	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، مع عرض تجارب عالمية وعربية ناجحة	
تمهيد	67
المبحث الأول: تجربة بنك غرامين ببنغلاديش - تجربة عالمية	68
المطلب الأول: تقديم بنك غرامين.	68
الفرع الأول: نشأة بنك غرامين	68
الفرع الثاني: التعريف ببنك غرامين	68
الفرع الثالث: ميثاق بنك غرامين	69
المطلب الثاني: سمات بنك غرامين.	69
الفرع الأول: مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية مائة بالمائة.	69
الفرع الثاني: التركيز الشديد على قضية الفقر.	70
الفرع الثالث: التركيز على النساء كقوة للعمل.	70

الفرع الرابع: تجربة إبداعية لدعم الإبداع.	71
الفرع الخامس: تجربة مؤسسة قائمة على الشورى.	71
الفرع السادس: تجربة تنموية	72
المطلب الثالث: تتطور بنك غرامين وعوامل نجاحه.	74
الفرع الأول: تطور بنك غرامين.	74
الفرع الثاني: عوامل نجاح بنك غرامين.	75
المبحث الثاني: شركة الأمان للتمويل متناهي الصغر بمصر- تجربة عربية	76
المطلب الاول: نبذة عن التمويل المصغر في مصر.	76
الفرع الأول: الطبيعة السكانية.	76
الفرع الثاني: نشأة وتطور التمويل المصغر	76
المطلب الثاني: مؤسسات وخدمات التمويل المصغر في مصر.	77
الفرع الأول: مؤسسات التمويل المصغر	77
الفرع الثاني: خدمات التمويل المصغر	78
المطلب الثالث: شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر	79
الفرع الاول: نبذة عن شركة أمان للتمويل متناهي الصغر	79
الفرع الثاني: قيم مبادئ ومزايا شركة أمان للتمويل متناهي الصغر	80
الفرع الثالث: أهداف، رؤية و رسالة شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر	82
الفرع الرابع: برامج شركة أمان للتمويل المصغر	82
المبحث الثالث: التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر	84
المطلب الأول: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر	84
الفرع الأول: تعريف التمويل المصغر في الجزائر	84
الفرع الثاني: نشأة التمويل المصغر في الجزائر	84
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل المصغر في الجزائر.	85
الفرع الاول: البرامج الحكومية	85
الفرع الثاني: البنوك	86
الفرع الثالث: صندوق الزكاة	86
الفرع الرابع: الجمعيات غير الحكومية	87
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لدعم المؤسسات المصغرة في الجزائر	87
الفرع الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	87
الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	88
الفرع الثالث: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة وشروط منح الائتمان	89
الفرع الرابع: صيغ التمويل والقطاعات المستفيدة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	89
الفرع الخامس: الخدمات المالية وغير المالية	91
خلاصة الفصل	98

الخاتمة	101
قائمة المراجع	104
الملاحق	
الملخص	/

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تصنيف المؤسسات المصغرة في الو.م.أ	10
2	تصنيف المؤسسات المصغرة حسب الاتحاد الأوروبي	11
3	تصنيف المؤسسات المصغرة حسب المشرع الجزائري	11
4	مواصفات المقاول الأكثر تداولا من طرف المختصين في علم السلوك	33
5	تطور بنك غرامين	80
6	نمو وتطور شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر.	86
7	مختصر لنمطي التمويل المصغر.	96
8	توزيع القروض حسب الجنس	97
9	توزيع القروض حسب انمط التمويل	97
10	ا توزيع القروض حسب قطاع النشاط إلى غاية 31-03-2023.	98
11	توزيع القروض الشريحة العمرية إلى غاية 31-03-2023.	99
12	توزيع القروض حسب المستوى التعليمي الى غاية 31-03-2023.	100
13	توزيع القروض حسب الفئات الخاصة إلى غاية 31-03-2023.	101
14	الخدمات الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة	102
15	عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة إلى غاية 31-03-2023.	103

2- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خصائص المؤسسات المصغرة	16
2	الآثار الاقتصادية للمقاولاتية	29
3	الآثار الاجتماعية للمقاولاتية	31
4	نموذج SHAPERO وSOKOL	40
5	نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen 1991	41
6	نموذج موحد نظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي	42
7	النموذج النفسي الاقتصادي لمحددات الرغبة المقاولاتية لـ Davidsson 1995	43

المقدمة

تلعب المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ، والارتقاء بالتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية من خلال خلق فرص العمل، تحقيق الرفاهية، تمكين المرأة، زيادة الانتاجية، تحسين الرعاية الصحية وتعليم الأطفال، غير أن هذه المؤسسات تعاني من اشكالية الحصول على التمويل اللازم رغم الأهمية البالغة لها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يعد التمويل المصغر إحدى البدائل التمويلية التي يعتمد عليها في تمويل المؤسسات المصغرة ، ودعم نمو اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها، عبر آليات التمويل المصغر مثل: القروض المصغرة وبرامج التمويل العامة والخاصة وغيرها من الأدوات الفعالة لتعزيز نمو المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية، من خلال توفير رأس المال الكافي واللازم للمؤسسات المصغرة وتمكين المقاولين من تحقيقهم لطموحاتهم وتجسيد أفكارهم وإمكاناتهم الابتكارية على أرضع الواقع بمشاريع مصغرة ذات أهداف تنموية اجتماعية واقتصادية وحتى منها البيئية.

وقد كانت تجربة بنك غرامين (Grameen Bank) التجربة الأولى والرائدة عالميا في مجال التمويل المصغر للتصدي لظاهرتي الفقر والبطالة وتمكين الطبقة المهمشة من الوصول إلى مصادر التمويل، وتعد التجربة المصرية والجزائرية من التجارب التي حاولت تكييف مبادئ وأسس بنك غرامين من خلال مجموعة من الهيئات والبرامج التمويلية التي تتوافق والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المستهدفة.

إشكالية الدراسة

إن ضمان استمرارية المؤسسات المصغرة ونموها يتطلب توفير التمويل اللازم لها، لذلك كان للتمويل المصغر الذي لقي اهتمام الكثير من الهيئات الدولية والمحلية الدور الفعال في بعث روح المقاولاتية ودعم هذه المؤسسات، كونها تتوافق مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المستهدفة ولما له من الآثار الإيجابية على جميع الأصعدة.

وعليه تتمحور اشكالية هذه الدراسة حول:

ما مختلف آليات التمويل المصغر وما مدى مساهمتها في دعم المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المصغرة؟ وهل لآليات التمويل المصغر دور في مواجهة وتخطي هذه الصعوبات؟
- الى أي مدى يمكن أن يساهم التمويل المصغر في الدعم المالي للمؤسسة المصغرة واذكاء روح المقاولاتية؟
- هل يساهم دعم المؤسسات المصغرة عن طريق آليات التمويل المصغر في تحقيق النمو الاقتصادي؟ كيف ذلك؟
- ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات والتي كانت على النحو التالي:

1- تواجه المؤسسات المصغرة صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي، وقد يكون التمويل المصغر المصدر التمويلي المناسب لمعالجة المشكلة التمويلية لمثل هذه المؤسسات.

2- توفير التمويل المصغر والدعم المالي للمؤسسات المصغرة يسهم في تشجيع روح المقاولاتية والابتكار لدى المقاولين.

3- يساهم دعم المؤسسات المصغرة عن طريق آليات التمويل المصغر في تحقيق النمو الاقتصادي.

1- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الموضع للعديد من الاعتبارات نذكر من أهمها:

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة، بضرورة إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة لخلق فرص عمل والمساهمة في القضاء على البطالة، وذلك راجع لقدرة هذا النوع من المؤسسات على التكيف مع المستجدات نتيجة لمرونتها العالية.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعد من بين الدراسات التي تحدد إحدى السبل الهامة والفعالة لإنشاء المؤسسات المصغرة للطبقة الهشة ومحدودي الدخل والمتمثل في التمويل المصغر.
- تمثل هذه الدراسة إضافة تراكمية الى المعرفة العلمية في مجال التمويل من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة أخرى.
- بناءً على الأبحاث أو الدراسات السابقة، فإن موضوع دراستنا هذه أردنا أن نعالجه من وجهة نظر أخرى ونضفي عليه قيمة مضافة، تستمد أهميتها من حيث إرساء أو إذكاء روح المقاولاتية.

أهداف الدراسة

يهدف موضوع دراستنا أساسا إلى ما يلي:

- إبراز مدى أهمية المؤسسات المصغرة والدور الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي.
- نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المصغرة، التمويل المصغر، و روح المقاولاتية.
- التعرف على أهم التجارب العالمية الناجحة أو الرائدة في مجال التمويل المصغر وكيفية الاستفادة منها.
- توضيح الرؤية حول مكانة المقاول وروح المقاولاتية في تحقيق استدامة المؤسسة.
- إبراز دور التمويل المصغر ومدى مساهمته في اذكاء روح المقاولاتية.

2- دوافع اختيار موضوع الدراسة

من بين أهم الدوافع لاختيار موضوع الدراسة والممثل في البحث في آليات التمويل المصغر ودورها في دعم المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية مايلي:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع من جهة، أما من جهة أخرى هو أن الموضوع يصب في قالب التخصص ألا وهو تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة.
- الأهمية التي اكتسبها موضوع التمويل المصغر والمؤسسات المصغرة وروح المقاولاتية في الآونة الأخيرة، والذي تزامن خاصة مع ما توليه الدولة الجزائرية من اهتمام كبير بالمؤسسات الناشئة .
- الفضول لدراسة التجارب الدولية أو حتى العربية منها الرائدة في مجال التمويل المصغر والبحث في أسباب نجاحها والتطلع لآفاقها المستقبلية.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج التاريخي من خلال تتبع نشأة وتطور التمويل المصغر في الجزائر، إضافة إلى نشأة وتطور بنك غرامين(Grameen Bank) وشركة شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر، أما المنهج الوصفي من خلال عرض إحدى التجارب الرائدة في مجال التمويل المصغر، والمنهج التحليلي من خلال تحليل وتقييم مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

3- الدراسات السابقة

- الدراسة الأولى:

تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية**، جامعة وهران، الجزائر،2012.

حيث هدفت الدراسة الى سياسات التشغيل لدى الحكومة من خلال معرفة آليات تمويل المؤسسات المصغرة والتي تهدف الى ابراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول الى الأهداف المسطرة، توصلت الدراسة الى كون هذا النوع من الهيئات قام بالتخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب عمل جديدة.

- الدراسة الثانية:

حورية الأطرش، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولاتية وانشاء ومؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية- دراسة ميدانية لعينة من المقاولين في الجنوب الشرقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2016.

حيث هدفت الدراسة الى تحليل ظاهرة التوجه نحو إنشاء المؤسسات المبتكرة، من خلال تحليل أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في قرار المقاول الجزائري ليتجه نحو إنشاء مؤسسات مبتكرة أو استنساخ ما هو موجود بإنشاء مؤسسة كلاسيكية وتأثير نوع المؤسسات الناتجة حسب درجة الابتكار في مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى كون العوامل المحيطة بالمقاول تؤثر في الروح المقاولاتية لديه، كما تعتبر الروح المقاولاتية للمقاول (العوامل الذاتية) عامل مشجع للتوجه نحو إنشاء المؤسسات.

- الدراسة الثالثة:

عبد الحكيم عمران، **تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالدور الاستراتيجي للمؤسسات والبرامج العاملة في مجالات التمويل المصغر في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة المتزايدة من سنة الى أخرى على مستوى كثير من دول العالم، وكذلك توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتمويل المصغر على مستوى الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

كما هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم بنك غرامين خلال الفترة 2002-2013 من خلال بعض المؤشرات الأكثر أهمية في مجال التمويل المصغر، ثم تحديد بعض عوامل النجاح لهذه التجربة، والتي تشكل عناصر أساسية ضمن الاستراتيجيات المقترحة لتطوير التمويل المصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ نتائج متعلقة باقتصاديات التمويل المصغر حيث أن التمويل المصغر تخصص اقتصادي له خصائصه النظرية وافتراضاته الفكرية، كما توصلت الدراسة الى أن التجارب والنماذج المؤسسية لممارسة التمويل المصغر يمكن أن تمارس من خلال أربعة نماذج أساسية هي نموذج بنك غرامين، نموذج بنك القرية، نموذج الاتحاد الائتماني ونموذج جماعات العون الذاتي، مؤسسات برامج التمويل المصغرة تقدم خدمات مالية وغير مالية، وأن تمويل المصغر تواجهه العديد من التحديات، منها اثبات امكانية التعامل المالي مع الفقراء المهمشين، وتحدي الحوكمة، استدامة المالية.
- ✓ أما عن النتائج المتعلقة ببنك غرامين فهي: أن تجربة بنك غرامين عالمية تم تطويرها وتطبيقها على مستوى اقتصاديات الكثير من الدول بحيث بلغ عدد تلك البرامج أكثر من 175 برنامجا موزعا على الكثير من المبادئ والأسس المعروفة في مجال الربحية والقدرة على الاستدامة: يتمتع بالكفاية الذاتية المالية وبقدر كافي من الكفاءة التشغيلية.
- ✓ أما عن نتائج تقييم التجربة الجزائرية، رغم فشل التجربة في تحقيق أهدافها إلا أنه يمكن الاستفادة من مبادئها ونتائجها في المستقبل من طرف الجهات الفاعلة ضمن التفكير في أساليب تطوير صناعة التمويل المصغر في الجزائر، هذا بالنسبة للمؤسسة الوطنية لتسيير القرض، اما بالنسبة لبنك البركة كتجربة، فقد بينت نتائج التقييم المبدئي بعض المؤشرات الإيجابية حولها، لا سيما ارتفاع معدلات التحصيل ضمن برنامج التمويل المصغر.

هيكل الدراسة

تهدف دراسة موضوع دور آليات التمويل المصغر في دعم المؤسسات المصغرة في اذكاء روح المقاولاتية، استعراض تجارب ناجحة، الإحاطة بإشكالية البحث المطروحة، نفي أو تأكيد صحة فرضيات البحث، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول والموسوم بـ: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة والمقاولاتية، والذي تم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث كانت على النحو التالي: المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسات المصغرة، المبحث الثاني: أشكال المؤسسات المصغرة والتحديات التي تواجهها، أما المبحث الثالث والأخير تناولنا من خلاله المؤسسات المصغرة وعلاقتها بالمقاولاتية.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ: دور التمويل المصغر في دعم وتنمية المؤسسات المصغرة، والذي قسم أيضا إلى ثلاث مباحث هي على الترتيب: الاطار المفاهيمي للتمويل المصغر ، مؤسسات وآليات التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة، الدور التنموي للتمويل المصغر.

أما الفصل الثالث والأخير، والموسوم بـ: التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، مع عرض تجارب عالمية وعربية ناجحة ، قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عرض تجربة بنك غرامين ببنغلاديش - تجربة عالمية، المبحث الثاني تناولنا تجربة عربية شركة الأمان للتمويل متناهي الصغر بمصر، أما المبحث الثالث والأخير خصص لدراسة حالة الجزائر، التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات المصغرة والمقاولاتية

تمهيد

تعد المؤسسات المصغرة جزءًا حيويا في الاقتصاد، حيث تمثل الدافع الأساسي للمقاولاتية والابتكار، من هذا المنطلق تمثل المؤسسات المصغرة البوابة الأولى للمقاولاتية، حيث تشجع روح الابتكار والتحدي وتتيح فرصا للرائدين في الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناشئة، ومن خلال توفير العمل والدخل وتعزيز التعليم والتدريب والابتكار، تساهم المؤسسات المصغرة في تحسين جودة الحياة وتطوير الاقتصاد المحلي.

وللإلمام بموضوع المؤسسات المصغرة فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات المصغرة والتحديات التي تواجهها

المبحث الثالث: المؤسسات المصغرة وعلاقتها بالمقاولاتية

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة

تمتاز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بأهمية بالغة في الهيكل الاقتصادي، وتلعب دورًا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في تكوين الدخل القومي، جذب المدخرات، التقليل من البطالة لحاملي الشهادات المختلفة وإقامة مشاريع منخفضة التكلفة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة

زاد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة من طرف الباحثين والهيئات الدولية والمحلية، وحتى المجتمع المدني ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات الدول.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر ومن هيئة لأخرى، لذلك سنعرض بعض التعاريف فيما يلي:

أولا: تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي

يعرفها على أنها: " المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق"[1].

ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية

عرفتها بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت"[2].

ثالثا: تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تشغل أقل من 10 عمال والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[3].

رابعا: تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها على المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات وقد قسمتها إلى[4]:

- ✓ **المؤسسة المصغرة:** تستغل اقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أ عمالها السنوي 10 ملايين اورو أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 16

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 18.

[3] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد السادس، النشر، ص 273.

[4] الطاهر بن يعقوب، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008، ص 03.

✓ **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل من 250 جزء رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين اورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

خامسا: تعريف لجنة الامم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن: "المؤسسات المصغرة تشغل من 1 الى 14 عامل، أما الصغيرة من 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 الى 99 عامل وتبقى الكبيرة فهي تشغل أكثر من 100 عامل"[1].

سادسا: التعريف البريطاني للمؤسسات المتوسطة، والصغيرة المصغرة:

تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كما يلي[2]:

✓ المؤسسات المصغرة من 1 إلى 9 أجير.

✓ المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 أجير.

✓ المؤسسات المتوسطة من 50 الى 249 أجير.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف متعلقة بالمؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة يمكن القول بأن مفهوم هذا النوع من المؤسسات ليس بالمفهوم العالمي، وبالتالي هناك صعوبة كبيرة في وضع تعريف كامل وواضح يكون مقبولا، ويحظى بإجماع كل الدول والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقيتها وإنماء هذا النوع من المؤسسات.

وبالتالي هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف موحد لهذه المؤسسات منها: اختلاف درجات النمو الاقتصادي للبلدان، اختلاف فروع النشاط، إشكالية القطاع غير الرسمي...الخ.

وبما أن المؤسسات المصغرة متضمنة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة فإنها تخضع لنفس إشكالية الصعوبة في تحديد تعريفها وكذا المعايير المستخدمة لذلك كما أنها تشترك معها في نفس الخصائص والمميزات.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المصغرة

تعددت التعاريف، نذكر منها:

أولا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت سنة 1953، بكونها تلك المؤسسات التي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق ما يلي[3]:

- **مؤسسة الخدمات والتجزئة:** من 1 الى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

---

[1] ياسمين عطالله، **دور تحليل البيئة الخارجية في استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2008- 2009، ص 93.

[2] Abdelkader Chachi, Abul Hassan, **Financing small and medium : the british experiment, intervention dans la recueille de communication session international, le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines**, faculté d'économie et de gestion, Sétif, Algérie, 25-28 Mai 2003, p4.

[3] يوسف تبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 05.

- **مؤسسة التجارة بالجملة**: من 5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **المؤسسات الصناعية**: عدد العمال 250 عاملاً.

وفي تعريف آخر لنفس البلد عرفت كما يلي[1]:

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات المصغرة في الو.م.أ

المعيار / التصنيف	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 1 الى 9
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 199
مؤسسة متوسطة	من 200 الى 499
مؤسسة كبيرة	500 فأكثر

المصدر: عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة سطيف الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 06.

ثانيا: تعريف الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية التي بادرت بمحاولة لوضع تعريف موحد ومعترف به اقليميا من طرف الدول الأعضاء، وهو يعتمد على عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والشكل القانوني لها، كما هو موضح في الجدول الموالي:[2]

جدول رقم (2): تصنيف المؤسسات المصغرة حسب الاتحاد الأوروبي

المعيار / الحجم	عدد الاجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	مجموع الميزانية السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	7	5
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر: حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 211.

[1] عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 04.

[2] حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 211.

ثالثا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات المصغرة:

عرفها المشرع الجزائري بأنها: " وهي مؤسسات تشغل أقل من 10 عمال رقم أعمالها اقل من 20 مليون دج أو ميزانيه لا تفوق 10 مليون دج مع استقلاليتها حيث لا تفوق نسبة ما يمتلكه الغير فيها هو 25%"[1].

جدول رقم (3): تصنيف المؤسسات المصغرة حسب المشرع الجزائري

المعيار / تصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسة المصغرة	1 الى 9	200	10
المؤسسة الصغيرة	10 الى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 الى 250	200 الى 2000	100 الى 500

المصدر: المادة 5، من **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** رقم 01/18، المؤرخ في : 2001/12/12 .

الفرع الثالث: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

مهما تعددت التعاريف المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة فإن تحديد تعريف موحد ومحدد وواضح بين مختلف الدول والهيئات هو ضرورة حتمية وذلك من أجل[2]:

- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى وعقد مقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛
- إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع المتوسطة، الصغيرة والمصغرة؛
- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ادراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛
- تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية والمؤسسات العالمية المعنية لتمويل المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة؛

[1] المادة 5، من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18، المؤرخ في: 2001/12/12، الجريدة الرسمية العدد77، ص 05.

[2] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) حالة ولاية تبسة**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2011، ص 11.

الفرع الرابع: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة:

يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

أولا: التباين في المعايير

على الرغم من أن مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها العمالة، رأس المال، ونوعية التقنية المستخدمة في العملية الانتاجية. وكذلك الخصائص المميزة لهذه المؤسسات فإن هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وحتى المتقدمة فيما بينها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.

ثانيا: التباين في درجة النمو الاقتصادي

إن التباين أو الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي بين البلدان، يقسم العالم إلى دول متخلفة وأخرى متقدمة وهذا ما ينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول، فنجد أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة نمو عالية ومستوى تكنولوجي متقدم على غرار الدول النامية التي تكون فيها الوضعية الاقتصادية متدهورة ومعدلات النمو منخفضة ومستوى التقدم التكنولوجي جد متخلف، وهذا ما يجعل طبيعة هذه المؤسسات تختلف من دولة لأخرى.

ثالثا: التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع إعطاء تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرها يكون التمايز الموجود بين النشاطات تجعل ما هو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع ونشاط آخر. فمثلا ما يعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات.

الفرع الخامس: المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

تنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين[2]:

أولا: المعايير الكمية

هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

أ- معيار العمالة المستخدمة:

وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة، الثبات النسبي، ولكن على الرغم من هذه السهولة والثبات النسبي إلاّ أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد على هذا المعيار قد يؤدي الى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساس المؤسسات ذات الكثافة العالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض الكثافة

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص ص 34، 35.

[2] احمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 15.

العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى يجب توخي الحذر في استعمالها هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذلك اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

ب- معيار رأس مال المستثمر المستخدم

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبير، أما إذا كان صغيرا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة[1].

ت- معيار حجم التكنولوجيا المستخدمة

تتصف المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالاعتماد على الفنون الإنتاجية البسيطة في عملها مع المحدودية في استخدام التكنولوجيا

ث- معيار كمية الإنتاج

تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية ويصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي والانتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات ولا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

ج- معيار قيمة المبيعات

يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفريق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهو صالح على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية، إنتاجية، خدماتية)، وهذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على المعلومات، والبيانات الدقيقة، ويبقى في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.

ح- معيار القيمة المضافة

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطية والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا الى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة.

ثانيا: المعايير الكمية

من خلال تطرقنا للمعايير الكمية لوحظ عدم قدرتها على الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وغيرها وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر ما جعل الباحثين يدرجون المعايير النوعية والتي تتمثل في:

أ- معيار الملكية:

تتميز المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية، مؤسسة ولاية، بلدية...الخ، وقد تكون الملكية مختلطة[1].

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص 30.

ب- معيار الاستقلالية:

المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تمتلك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك[2].

ت- معيار الحصة السوقية:

إن الحصة السوقية للمؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة تكون محدودة، وذلك يرجع الى عدة اسباب أهمها[3]:

- صغر حجم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- صغر حجم نشاط إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضآلة رأس مال هذا النوع من المؤسسات؛
- ضيق الأسواق التي لها منتجات هذه المؤسسات؛
- المناقشة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف؛

ونتيجة للأسباب السابق ذكرها، فإن هذا يحد من قدرة هذه المؤسسات في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها وتشابك علاقاتها من السيطرة على الأسواق واحتكارها.

ث- معيار محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الانتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد نشاطها التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[4].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة

لها مجموعة من الخصائص تجعلها سهلة الإنشاء، والتواجد ومناسبة لتنويع النسيج الاقتصادي وهذا كونها لا تتطلب إمكانيات بشرية ومادية ضخمة ومنها[5]:

- صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية؛
- الضالة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق العمل وسهولة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المستحدثة، ذلك أن صغر الحجم وضع إله رأس المال ومحدودية التخصص كلها عوامل تسمح لتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته؛
- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر؛

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 22.

[2] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليه لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص16.

[3] بلعميري عسري، **إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018، ص 307.

[4] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 23.

[5] معنية زناتي، زينه عرباش، **آلية دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة مقارنة بين ANSEJ, CNAC, ANSEJ للفترة 2015 إلى 2019**، الطبعة 11، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد الثاني، 18 جوان 2022، ص ص 77،78.

- تأقلم هذه المنشآت مع البيئة المحلية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج؛
- القدرة على الاندماج في البيئة الاقتصادية من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن كثرة المنشآت المستحدثة ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل؛
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القرارات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية، وإدماج كل مبادرة في الابداع؛
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة؛
- سهولة إنشاء هذا النوع من المنشآت وقله تكاليفه، الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيره مع خلق دخول جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛
- الانتشار الجغرافي الواسع؛
- ضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه المنشآت؛
- شيوع أنماط الملكية العائلية في عدد كبير منها؛
- زيادة الطلب على العمالة لديها مع انخفاض تكلفته؛
- انخفاض حجم إنتاجها الأمر الذي يقلل من تكاليف التخزين؛
- انها عبارة عن مجموعة غير متجانسة فهذه المنشآت لها احجام وطبيعة متنوعة، ويمكن ان تعمل في أسواق مختلفة مثل الأسواق الحضرية والريفية او الوطنية او الدولية، وتعمل على سلسلة متباينة من الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وهذا يساهم في تنويع الهيكل الاقتصادي؛
- سرعة في توافر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المنشآت الأمر الذي يمكنها من التكيف بسرعة اوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتجددة؛

بالاعتماد على الخصائص سالفة الذكر يمكن تلخيص أبرز مميزات المؤسسات المصغرة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): خصائص المؤسسات المصغرة

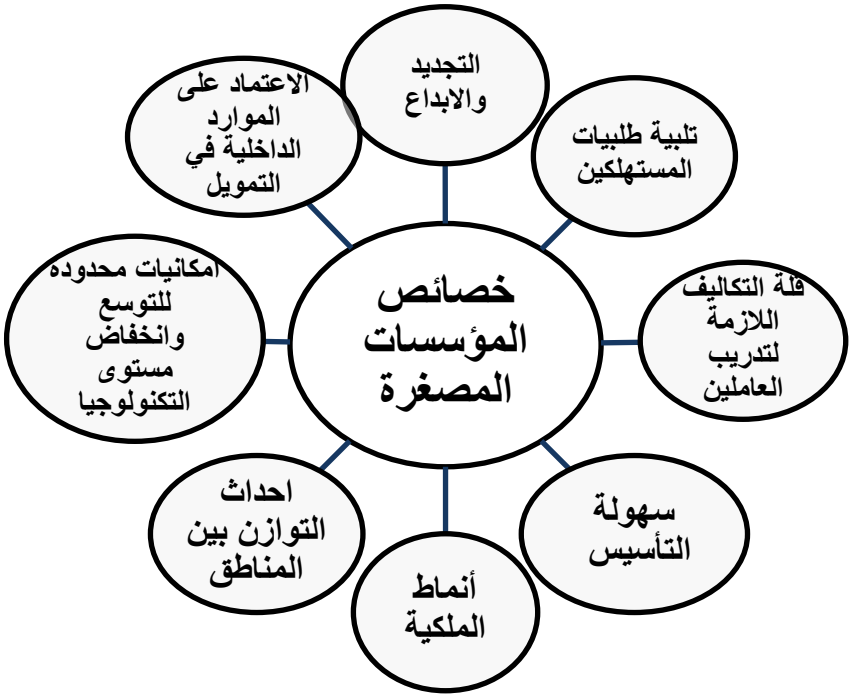

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معنية زناتي، زينه عربات، **آلية دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة مقارنة بين ANSEJ, CNAC للفترة 2015 إلى 2019**، الطبعة 11، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد الثاني، 18 جوان 2022، ص ص 77،78.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات المصغرة:

تلعب المؤسسات المصغرة دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة

من أهم ما تحققه المؤسسات المصغرة من الجانب الاقتصادي ما يلي[1]:

- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل؛
- تخفيض نسبة البطالة؛
- توفير النقد الاجنبي اما عن طريق:
- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية؛
- انتاج سلع بديله للواردات؛
- توليد قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية؛

[1] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، دون ذكر سنة النشر، ص 35.

- تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني لمواجهة المؤثرات السلبية والانعكاسات مثل التضخم والكساد نظرا لتأثرها المحدود بتقلبات الاقتصادية؛
- تلعب دورا هاما في الترابط الأمامي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبرى؛

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة:

إلى جانب الأهمية الاقتصادية تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما على الصعيد الاجتماعي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية؛
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد؛
- تقوية العلاقات والتواصل الاجتماعي؛
- زيادة إحساس الفرد بالحرية؛
- خدمة المجتمع؛

الفرع الثالث: الاهمية السياسية للمؤسسات المصغرة:

يمكن ملاحظة أهم جوانب الأهمية السياسية للمؤسسات المصغرة في الآتي[2]:

- إن الحكومات التي تهتم بأغلبية الشعب لا طبقه معينه يجب عليها أن تتوجه نحو مشاريع ونشاطات تخدم الغالبية شعبية؛
- إن الحكومات التي تبدي مساندتها في استغلال طاقات الشباب والمرأة كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية وتمكن من تنمية المهارات؛
- إن النضال من أجل الاستقلال السياسي قد تحقق في كثير من البلدان، لكن هذه الدول ظلت تابعة في مجال الاقتصاد، وذلك بسبب السيطرة عليها من قبل المصالح الأجنبية والقطاعات خاصة تعتمد على الخبرات الأجنبية ومن ثم فإن التركيز على إقامة مشاريع صغيرة يمكن أن تتطور وتنمو هو الطريق الصحيح لخلق اقتصاد مستقل؛
- للمشروعات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة دور في المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية؛
- تعتبر المشروعات الصغيرة الوسيلة المثلى لتطبيق منع تركيز الثروة بأيدي طبقة أقلية في المجتمع؛
- الإسهام الى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاءة الإنتاج " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"؛

[1] رابح خواني، رقيه حساني، مرجع سابق، ص 53.

[2] محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص 24.

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات المصغرة والتحديات التي تواجهها:

تنقسم المصغرة الى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، كما أنها تواجه العديد من التحديات حتى تضمن استمراريتها.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات المصغرة:

يمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليه المؤسسات المصغرة فيما يلي:

الفرع الأول: أشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة توجهها:

تصنف المؤسسات المصغرة على حسب توجهها إلى[1]:

أولا: المؤسسات العائلية (المنزلية):

يكون مكان إقامته أو نشأتها المنزل حيث تستخدم الأيدي العاملة وتنشأ.

ثانيا: المؤسسات التقليدية:

يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير، وتتميز كذلك باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة رأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.

ثالثا: المؤسسة المتطورة والشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

الفرع الثاني: اشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة الإنتاج:

من خلال هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات المصغرة إلى[2]:

أولا: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

يرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع:

- المنتجات الغذائية؛
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛
- تحويل المنتجات الفلاحية؛
- الورق والمنتجات الخشب ومشتقاته؛

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص13.

[2] المرجع نفسه.، ص ص 13، 14.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

ثانيا: مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية

ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن؛
- صناعة مواد البناء؛
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛
- المحاجر والمناجم؛

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ثالثا: مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها الى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس مال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات المتوسطة، الصغيرة والمصغرة، ولا على خصائصها وامكانياتها. لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب، وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والاصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

الفرع الثالث: حسب أساس تنظيم العمل:

تصنف المؤسسات المصغرة حسب تصنيف العمل على النحو التالي:[1]

أولا: المؤسسات الغير مصنعة:

هي مؤسسات الإنتاج العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير.

ثانيا: المؤسسات المصنعة:

يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، والمصانع الكبيرة، وتتميز على الصنف الاول (المؤسسات غير المصنعة) من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية.

ثالثا: المؤسسات المقاولة:

هي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما الأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكلة لها صغيرة[2].

1عثمان الخلف ، **دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 1995، ص21.

[2]زين العابدين أسامة، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 69.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المقاولة من الباطن تعتبر من أهم أشكال التكامل الاقتصادي وهي تجسد التعاون أن يلجأ أحد معين الذي يسمى المقاول إلى شخص آخر يسمى المقاول من الباطن لإنجاز المشروع أو جزء منه، وذلك من خلال إما التعاون المباشر أو التعاون غير المباشر[1].

الفرع الرابع: على أساس الشكل القانوني:

يصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة وهي[2]:

أولا: التعاونيات:

تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفه ممكنه.

ثانيا: المؤسسات العامة:

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

ثالثا: المؤسسات الخاصة:

هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

أ-<u>المؤسسات الفردية:</u>

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الاولى الى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ.

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح، وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدًا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلاّ أن هذا التوجه يبقى هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ب- <u>مؤسسات الشراكة:</u>

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل شخص في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي او بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح او خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل، والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في: تعداد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشراكة إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **شركات خاصة:**

[1] أنور طلبة، **<u>العقود الصغيرة والمقابلة والتزام المواقف العامة</u>**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 294.

[2] شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **<u>إدارة المشروعات الصغيرة</u>**، دار حامد للنشر، الأردن، ص 32.

هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة: مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع:

- ✓ **شركة التضامن:**

شركة التضامن *PARTNERSHIP*، هي شركة أشخاص يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدًا لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفير رأس المال وفرص الاقتراض، هذا بالإضافة الى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية، ومن أبرز عيوب هذا النوع من الشركات نجد المسؤولية الغير محدودة للشركاء بالتالي لا تقيد المسؤولية بين الشركاء، والطابع الشخصي الذي يحكم بين علاقات العمل، وهذا الى جانب العمر القصير للعمل[1].

- ✓ **شركة المحاصة:**

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين، يتم تقسيمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيسها، فإن شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها: انها تعتبر شركة مستترة ليس لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس مال ولا أعوان ولا شخصيه اعتباريه في نشاطها يتم بصفة شخصية كما تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية الموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية وصناعة الافلام والمسرحيات.

- ✓ **التوصية البسيطة:**

هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تتضمن نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصى من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحق لهم الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحًا أو لا.

- ❖ **شركة ذات المسؤولية المحدودة:**

يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركة وكون ان الشركة لا تكون إلا بين الأشخاص الطبيعيين وتحدد مسؤولية الشريك على حسب مساهمته في الشركة ويوزع رأس مال الشركة على شكل حصص يحق للشريك شراء الحصة الأخرى، كما يحق له بيع حصصهم وتكون مسؤولية الإدارة في هذا النوع من الشركات في يد شريك أو أكثر أو يتحمل مسؤولية الإدارة من طرف شريك خارجي

- ❖ **شركة الأموال:**

[1] سعاد نايف البرنوطي، **ادارة الأعمال الصغيرة: ابعاد للريادة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 125.

وتمثلها شركة المساهمة التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء أن رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ متقطعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة المساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها، والأسهم قيمتان: قيمة اسمية مدونة وقيمة سوقية أو حقيقية، تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها ويحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين.

المطلب الثاني: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة

تتعدد الدوافع المحفزة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة. هذه الدوافع تنبع من أدوارها في العديد من المجالات نذكر منها:[1]

- الاقتصادية والتي دفعت الى انهيار أوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى الى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستمرار في استحداث المؤسسات الكبرى وعدم القدرة على الاحتفاظ بالقائمة منها؛
- ظهور استراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي والتي دفعت بها الى تشجيع المناولة أو ظاهرة النمو الشبكي، وهي استراتيجية تحكمها إرادة التقليص من كلفة الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وسيرورتها؛
- التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في عدد من الاقتصاديات طرح حتمية طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق ادوار جديدة للتمويل الجزئي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كليات فعالة للتخفيف من عبء الفقر والبطالة؛
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الاوضاع الاقتصادية الحالية؛

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة

رغم الأهمية الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات المصغرة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلا أنها ما زالت تعاني العديد من المعوقات التي تواجه نموها وتطورها.

الفرع الأول: إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة أحد العقبات الرئيسية التي تقف أمام نموها وتطورها، حيث يواجه أصحاب المؤسسات المصغرة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطاته المختلفة لمؤسساتهم.

[1] تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 65.

وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات المصغرة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم أن تؤتمن اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي[1]:

أولا: تكلفة القروض المرتفعة:

إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة مقارنة بمبلغ القرض حيث إن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود اجراءات ادارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة. هذه المصاريف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية والبيانات التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل من البنك، كذلك فان اجراءات عمليات الإشراف والتحصين غالبا ما تكون أكبر البنوك في حالة منحها القروض للمؤسسات الصغيرة، وهذا لضخامة عدد الملفات وصغر حجم القروض.

ثانيا: ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات المصغرة:

في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات المصغرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، كون أصحاب هذه المؤسسات لا يملكون القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطة العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة[2].

بالإضافة الى ان نسبة عالية من هذه المؤسسات تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية، ولا تهتموا بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع اليها، كل هذا يزيد من مخاطر التعامل معها[3].

ثالثا: عدم توفر الضمانات المطلوبة:

أن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض للعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالبا ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات وان وجدت مثل هذه المؤسسات المالية المتخصصة فتكون امكانياتها محدودة[4].

الفرع الثاني: صعوبات تنظيمية:

تواجه المؤسسات المصغرة العديد من المشاكل والتحديات التي تقف عائقا أمام نشأتها او استمراريتها.

أولا: صعوبات تشريعية:

تتمثل في الافتقار الى إطار تنظيم قانوني محكم يتماشى مع خصوصية المؤسسات المصغرة يخدم أهدافها ويوفر لها

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، دار النشر والتوزيع، مصر، 1996م، ص 50.

[2] حسين عبد المطلب الاسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مصر، 2006، ص 32.

[3] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص 49.

[4] صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، مصر، 1993،ص 62.

بيئة ملائمه تسمح لها بالاستمرار والتوسع، وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهزة من خلال استصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود[1].

ثانيا: مشاكل الخبرة التنظيمية والحصول على المعلومات:

تعتبر صعوبة الحصول على المعلومات وكذا الافتقار الى الخبرة المهنية من المعوقات الخطيرة التي تعتري أصحاب المؤسسات لمواجهة مشاكلهم وتوسع نشاطاتهم. وعادة فإن أصحاب المؤسسات في الدول النامية يكون أفقه ضيق ولا يمتد

لأكثر من شؤون صناعته وحرفته لذلك فإن أصحاب المؤسسات قد لا يعلمون شيئا على الإطلاق حول اتجاهات الأسعار في بلدهم الناحية سيفاجئ بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطاتهم في يعرضونه لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية، ولا يعلمون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات[2].

ثالثا: نقص العمالة المؤهلة:

إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع جذب الأيدي العاملة المكونة والمؤهلة، ذلك أن هذا النوع من العمالة يلجأ في اغلب الاحيان الى العمل في المؤسسات الكبيرة، وهذا راجع لعدة اسباب اهمها:

- ✓ إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع أن تدفع أجور مرتفعة مثل المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ مخاطر التوقف كبيرة وعدد ساعات العمل المطلوبة يوميا أكثر من المؤسسات الكبيرة انه وبالتالي درجة الإشباع والرضا التي سوف تتحقق نتيجة العمل في المؤسسات المصغرة محدودة على عكس الحال العمل لدى المؤسسات الكبيرة[3]؛

رابعا: ضعف التخطيط الاستراتيجي:

إن أصحاب المؤسسات المصغرة يعملون ولا يهتمون لعملية التخطيط الاستراتيجي وهذا ما يؤدي في العديد من الاحيان الى فشل المؤسسة وعدم مقدراتها في الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط الاستراتيجي انها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جذب والمحافظة عليها[4].

خامسا: ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن المؤسسات صغيرة الحجم لا تستطيع الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ومن مزايا الاقتصاديات المختلفة للإنتاج الكبير.

سادسا: مشاكل المواصلات والخدمات العامة:

---

[1] صوراية بودربح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 30.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 31.

[3] سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 28.

[4] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط2، دار المسيرة للطبع والنشر، الأردن، 2004م، ص 20.

من المعوقات التي تواجه المؤسسات صغيرة الحجم مشكله نقل الخامات الأولية مصادرها النهائية الى الاسواق بتكاليف معقوله ومناسبة. اضافة الى ان الكثير من هذه المؤسسات والقائمة على أطراف القرى او داخل المدن خاصة في دول اسيا.

وافريقيا الى مصادر المياه النظيفة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة نشاطها، مما يدفع بأصحاب المؤسسات الى تهيئته هذه الخامات بأنفسهم وبطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى عسر مالي للمؤسسة[1].

سابعا: مشاكل عدم توفر البنية الأساسية:

تعد إشكالية الحصول على الارض او العقار او المكان المناسب لمزاولة النشاط والانتاج من اهم مشاكل (معوقات) إنشاء ونمو المؤسسات المصغرة[2].

ثامنا: صعوبات التسويقية:

هناك من يعتبر السوق الذي يوجه إليه المنتوج من المشاكل الصعبة التي تؤدي الى زوال العديد من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة، وذلك للقصور الذي تعرفه في شبكات التوزيع، وهو ما اضطر بعض الدول لاتخاذ إجراءات ترمي الى تمكين المؤسسات المصغرة والصغيرة من تسويق منتجاتها، ولعل الأسباب التي تؤدي إلى بروز هذا المشكل التسويقي هو غياب خطة تسويقية كاملة، بسبب ما تكلفه من أموال تؤثر على ميزانية المؤسسة في المراحل الأولى لإنشائها، وهو يعتبر عامل أساسي مساعد في الحد من توجيه مخرجات هذه المؤسسات الى الأسواق الخارجية[3].

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] صوراية بورديح، **مرجع سابق**، ص 30.

المبحث الثالث: المؤسسة المصغرة وعلاقتها بالمقاولاتية:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من بين المفاهيم ذائعة الصيت بداية في الدول المتقدمة وانتهاء إلى الدول النامية التي ما فتئت الاهتمام بهذا المجال لما له من أهمية بالغة على اقتصاد الدولة ،عموما وفي كبح انتشار ظاهرة البطالة لدى الشباب خصوصا .الجزائر من بين الدول التي تسارع الزمن لكي تنشر فكرة المقاولاتية لدى الشباب موفرة في سبيل ذلك كل الآليات والتسهيلات لجذب الشباب لهذا القطاع أولا، ثم مساعدته ودفعه للوصول الى نجاح مشروع ومؤسسته الصغيرة.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المقاولاتية:

مصطلح المقاولاتية ليس بالمفهوم الحديث بل ظهر في القرن السادس عشر في اللغة الفرنسية وكان يقصد به ريادة الأعمال. وقد عرف اهتمام الكثير من المفكرين

الفرع الأول: نشأة المقاولاتية ومفهومها

تعددت المفاهيم المتعلقة بمصطلح المقاولاتية بتعدد وجهات النظر واتجاهات الباحثين.

أولا: نشأة المقاولاتية:

تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية يمكن ايجازها في الآتي[1]:

أ-المقاولة حسب الاتجاه الاقتصادي:

إلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية انطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على تساؤلين: ما هو تأثير النشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟ كما تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العلمي.

[1] Mohamed Lamine Alloune. Wassila Sebti**. Entrepreneurship between Idea and Success Factors.** Journal of Economic Growth and Entrepreneurship development studies laboratory. Year: 2019, Vol. 2, No.1.p 03.

ب- المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية وتأثيرها على المقاولاتية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة: من هو المقاول، وما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح المقاول/ لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

ج- المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، واهتم الاتجاه بخصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، وذلك جاء هذا كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح.

ثانيا: تعريف المقاولاتية:

شاع استخدام وتداول مصطلح المقاولاتية وزاد الاهتمام به، البحث فيه ودراسته. وقدمت عدة تعاريف له، تذكر منها:

أ- الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء الثروة[1].

ب- خصائص وسلوكيات تتعلق بالابتداء بعمل، التخطيط له، تنظيمه، تحمل مخاطره والإبداع في إدارته[2].

ت- نشاط إنساني اقتصادي بالدرجة الأولى تجتمع فيه إمكانيات القدرة على المبادرة في إنشاء واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة، خلق فرص الإبداع والعمل على تنظيمها من أجل تحسين عمليات الإنتاج وخلق قيمة مضافة[3].

فالمقاولتية هي مختلف العمليات الهادفة إلى خلق مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم اعتمادا على الإبداع، المخاطرة وحسن استغلال الفرص المتاحة للوصول إلى الأهداف بتحقيق الأرباح وخلق القيمة، حيث تتسم المقاولاتية بارتكازها على الإبداع، ثم ما جعلها تخرج عن الشكل النمطي العادي وتتميز بمجموعة من الخصائص، منها[4]:

- ✓ ارتفاع نسبة المخاطرة فيها لأنها تأتي بالجديد.
- ✓ تحقيق عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- ✓ أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تطرح منتجات عادية.

---

[1] سكينة مراد بودية وحنان براهيمي، **أثر التحولات الديمغرافية على المقاولاتية في الجزائر**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة،العدد الثاني، الجزائر ، ص 226.

[2] صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة ولأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 172.

[3] بلال خلف السكارنة، **الإبداع الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 94.

[4] سكينة مراد بودية وحنان براهيمي، مرجع سابق، ص 228.

✓ الفردية النسبية مقارنة بإنشاء المؤسسات مع مجموعة من الشركاء، مما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

الفرع الثاني: الآثار التنموية للمقاولاتية:

تعلب المقاولاتية دورا مهما في عملية التنمية كما لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية نلخصها في[1]:

أولا: آثار الاقتصادية للمقاولاتية:

أن للمقاولاتية العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني، يمكن اجمالا حصرها في النقاط التالية:

أ- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:

تعمل المقاولاتية على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

ب- الزيادة في جانبي العرض والطلب:

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي الى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.

ت- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق:

يعتمد التطوير على الابداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضا الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة، ومن هنا فإن المقاولاتية مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة، ان المشاريع الريادية هي القادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق.

ث- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:

تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه نحو المقاولاتية في مجالات معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للمقاولين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

ج- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:

تستطيع هذه المشاريع المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن يعتمد عليها المنظمات الكبيرة في انتاج

[1] احمد قطاف، **دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات – دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج**، الباحث الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، الجزائر، 2021 ، ص ص 188- 191.

جزء من انتاجها، مما يؤدي الى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة، واعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

ح- التكامل مع المنظمات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية:

ان المشاريع الناشئة هي التي تعطي دم الحياة للاقتصاد الحديث وتبقى الحاجة اليها ضرورية على مستوى الاقتصاد الوطني، لأن العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاته، فصاحب هذا العمل يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى مما يؤكد أن الفرصة متاحة للريادي أن يقدم شيئا يحمل قيمة وبأسلوب فعال. اذ يعمل الرياديون على تزويد المنظمات الكبيرة بالمواد والاجزاء التركيبية التي تحتاج اليها مما يخفف من كلفة الإنتاج لتمكين المنظمات الكبيرة من التركيز على تلك النشاطات التي تكون جهودهم فيها أكثر فاعلية. كما يقوم الريادي بدور الوسيط في توزيع انتاجها كوكلاء توزيع، ومن هنا فإن الريادة تعمل على ترابط المشروعات المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن أكثر من 37 ألف عمل من الأعمال الصغيرة تزود شركة جنرال موتورز بالبضائع والخدمات المختلفة.

د- العمل على تطور الاقتصاد:

ان المشروعات الريادية الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد وهي النواة التي يتمحور حولها الاقتصاد الوطني بعد الشركات الكبيرة، سواء بتطويرها أو بالأفكار التي تقدمها، فمشروعات اليوم الصغيرة هي شركات المستقبل الكبيرة، وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر 500 شركة صناعية أسسها رياديون رؤوس أموال محدودة جدا، فقد كان فورد مهندسا ميكانيكيا، أما كرايسلر فقد كان ميكانيكيا أيضا في مصنع للسكك الحديدة قبل أن يصبح مهندس محركات. أما جيلمان مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان ببيع الشاي بجانب وظيفته.

ذ- تعظيم العائد الاقتصادي:

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المؤسسات الكبيرة أعلى منها في المشاريع الصغيرة، وقد يعود ذلك الى اعتماد المنظمات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المنظمات الصغيرة والريادية هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر.

الشكل رقم (2): الآثار الاقتصادية للمقاولاتية

المصدر: احمد قطاف، **دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات – دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج**، الباحث الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، الجزائر، 2021، ص190,

ثانيا: الآثار الاجتماعية للمقاولاتية:

يرافق المقاولاتية والمشروعات الصغيرة ظهور نشاطات اقتصادية لها آثارها الاجتماعية بالإضافة الى آثارها الاقتصادية، ومن أهم الآثار الاجتماعية ما يلي:

أ- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:

تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العادة الى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة، والتي تعتبر في العادة موطنا للمشروعات الكبيرة.

ومن هنا فإن المقاولين وفي مشروعاتهم المختلفة سواء كانت صغيرة أم متوسطة، قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة كفؤة ومتوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والامكانيات المحلية المتاحة، وعدم حاجتها الى بنية تحتية كبيرة مما يجلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل جديدة:

يلعب المقاولون دورا مهما في الاقتصاد الحديث في جميع الأقطار بسبب المرونة والقدرة على الابداع التي يتمتعون بها، حيث يلعبون دورا رئيسا في انشاء فرص العمل، وامتصاص البطالة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسط تكلفة العمل في المنظمات الكبيرة، ونلاحظ أن معدل كثافة رأس المال للعامل الواحد ما يقارب 1100 دولار / عامل لدى المنظمات الريادية والصغيرة، بينما نجد أن هذا المعدل في المنظمات الكبيرة هو 11000 دولار/ عامل، أي أن تكلفة

فرصة العمل في المنظمات الكبيرة هي عشرة أضعاف التكلفة في المنظمات الصغيرة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لها، ويعزز قدرتها على توظيف الأيدي العاملة، وبموارد مالية محدودة نسبيا مع تجنب الهدر في الموارد المتاحة.

ت- المساهمة في تشغيل المرأة:

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، ومشاغل الخياطة والألبسة مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل، وكذلك تساعد المقاولاتية على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فعالة في بناء الاقتصاد الوطني.

ث الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:

يعد وجود المقاولون والمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف الى المدن، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث، والضغط على خدمات البنية التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام برعاية المقاولين والمشاريع الصغيرة، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

والشكل الموالي يلخص الآثار الاقتصادية للمقاولاتية

الشكل رقم (3): الآثار الاجتماعية للمقاولاتية

المصدر: احمد قطاف، **دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات – دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج**، الباحث الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2021، الجزائر، ص191,

المطلب الثاني: المقاول وهدفه الاقتصادي والاجتماعي:

ليس هناك إطار نظري واضح متفق عليه في مجال مفهوم المقاول، ما أدى إلى التباين و الاختلاف الكبير بين مجموعة من المفاهيم.

الفرع الأول: مفهوم المقاول:

أولا: مفهوم المقاول:

أ-لغة: قاول فلانا، فاوضه وجادله، أعطاه العمل مقاولة علة تعهد منه بالقيام به، المقاول من يتعهد بالقيام بعمل معين، بشروط خاصة كبناء بيت أو إصلاح طريق وتوضح تفصيلاته في عقد يوقع المتعاقدون كما يقال أيضا قول مقولة في الأمر أي باحثه وجادله.[1]

ب-اصطلاحا: لقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين لتعريفه هما:

- ✓ **الأسلوب الوظيفي**: وهو يركز على أعمال المقاول وسلوكه ووظائفه، وهذه الطريقة تعرف المقاول على حسب سلوكاته وأفعاله، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره.
- ✓ **الأسلوب الوصفي**: هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه.

والفرق بينهما أن النظرة الوظيفية هي أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد كالمثالية.

- **حسب ساي المقاول هو**: ذلك الشخص الذي يدير العملية الإنتاجية وينظم عناصر الإنتاج ويشرف على مجمل هذه العملية بالكامل، ويكون قادرا على الربط والتوجيه والإشراف، باعتباره حجر الزاوية في العملية الإنتاجية.
- **أما اللجنة الأوروبية عرفت المقاول** كما يلي: المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتحصيصه الناجع للموارد.

المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستمر، إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي.

بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول بأن المقاول هو شخص متميز بقدرته على التخطيط والتنظيم والإدارة والالتزام بالجودة والميزانية والمواعيد والتفاوض والتواصل الجيد مع العملاء والموردين والمقاولين الآخرين.

ثانيا: خصائص المقاول:

تصنف خصائص المقاول إلى خصائص شخصية وأخرى سلوكية

أ-الخصائص الشخصية للمقاول: تتلخص الصفات الشخصية فيما يلي[2]:

---

[1] Mohamed Lamine Alloune. Wassila Sebti .op cit .p 06

[2] عبد القادر فطم، **واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة** الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أونساج، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة بوزيان عاشور، الجلفة، مجلد 07، عدد 01، 2021، ص 909 - 910.

الطاقة والحركة: سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال؛

- **القدرة على احتواء الوقت**: ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي تأثير إلا لاحقا، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل؛
- **القدرة على حل مختلف المشاكل**: فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها اللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى ومع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد؛
- **تقبل الفشل**: يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية؛
- **قياس المخاطر**: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل وأن لا يعتمد على الخط التي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط؛
- **التجديد والإبداع**: فللاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها أو هياكلها أو مخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة؛
- **الثقة بالنفس**: فيما يجعل المقاول أعماله ناجحة، حيث يملك شعورا متفوقا وحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى إذ أظهرت الدراسات أن المقاولين يملكون الثقة بالنفس وقدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أفضل من الآخرين؛

ب-الخصائص السلوكية للمقاول: تتلخص الصفات السلوكية في الجدول التالي:

جدول (4): مواصفات المقاول الأكثر تداولا من طرف المختصين في علم السلوك

مواصفات المقاول	خصائص الصفات
محدد	الرغبة في تحقيق الذات
قائد إداري	قادرة على الاستيعاب

له قدرة على مواجهة الأخطار المحتملة	الثقة في النفس
الإستقلالية	المشاركة على المدى الطويل
الإبداع	التساهل مع الغموض وال
الطاقة	المبادرة
المثابرة	التعلم والتمهين
الأصالة	استعمال الموارد
التفاؤل	الحساسية اتجاه الآخرين
الاتجاه نحو تحقيق النتائج	العدائية
المرونة	الميول إلى خلق الثقة
	استخدام النقود كقياس للأداء

المصدر: عبد القادر فطم، **واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أونساج**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة بوزيان عاشور، الجلفة، مجلد 07، عدد 01، 2021، ص 910.

ثالثا: تصنيفات المقولين

صنف العديد من الاقتصاديين والكتاب المقاولين لعدة أصناف نذكر منها[1]:

أ - قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: المبدع، المخاطر، المدير.

وقسم Minzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي: المقاولين ذوي الإمكانية والرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع... ورياديين فعليين، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.

أ- وقسم بعضهم مثل Ucbasaran المقاولين إلى أنواع أخرى مثل مقاول أصيل، ومقاول مبتدئ ،ومقاول تسلسلي أو تتابعي، ومقاول احتوائي، فالمقاول الأصيل يحوي مفاهيم متعددة كالتي تم تبنيها في مختلف التعاريف، أما المقاول المبتدئ أو الأولي فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع وإدارتها كونه مؤسسا لهذا المشروع أو أحد ورثته أو قد يكون مشتر لهذا المشروع، والمقاول التسلسلي أو التتابعي هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا في وقت واحد بعد أن قضى فترة زمنية في مشروع سابق، والمقاول الاحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت واحد من الزمن.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم وقد يعزى ذلك إلى إخلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

الفرع الثاني: أهداف المقاول: يمكن حصر دوافع أي فرد لإنشاء مقاولته فيما يلي[2]:

[1] Mohamed Lamine Alloune. Wassila Sebti .op cit .p 08

[2] Mohamed Lamine Alloune. Wassila Sebti .op cit .p 08

أولا: الهدف الاجتماعي:

- إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة.
- إدخال منتوج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الانتماء إلى هذا المجتمع
- رفع مستوى معيشة الأسرة وزيادة مصدر دخلها.
- تحقيق الأمان الوظيفي.
- الحفاظ على إسم العائلة.
- تحقيق مركز اجتماعي.

ثانيا: الهدف الاقتصادي: ينشئ الفرد المقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي، ذلك أنه السبيل لتحسين المكانة الاجتماعية والوضعية المالية.

ثالثا: الهدف الذاتي: إن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته، وهذا يعتمد عليه استمرار ونجاح المقاولة وبالتالي لن يكون العائد الاقتصادي فقط هو سبب الاستمرارية بل كذلك تحقيق طموح الشخص وثقته بقدراته، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس إلى رئيس ومالك وبالتالي يتحرر من القيود واللوائح التي تحكم سلوكهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها وبالتالي يمكنهم برمجة وتخطيط وقتهم وفق مصالحهم وبما يخدم المؤسسة.

المطلب الثالث: روح المقاولاتية والنماذج المفسرة لها[1]:

تمثل روح المقاولاتية الدافع الأساسي لإنشاء المؤسسات وقد قام العديد من الباحثين بإيجاد تفاسير لها،

الفرع الأول: مفهوم روح المقاولاتية:

أولا: تعريف روح المقاولاتية:

من بين التعاريف نذكر:

أ- عرفت بأنها: "المبادرة التي يبديها الفرد بقدرته على الخروج عن المألوف في التفكير ويحصل التغيير من خلال العملية التي يصبح عندها الفرد حسانا المشكلات التي يواجهها والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة فعندها يوجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية وخاصة في مجال الأعمال."[2]

ب- الروح المقاولاتية هي: مبادرة الأفراد الذين يملكون إرادة تجريب أشياء جديدة وقيام الأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا الوجود إمكانية مع التغيير وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، فهي تتطلب تحديد الفرض وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها المؤسسة[3].

ت- وحسب التعريف المقدم من مجموعة المختصين في الاتحاد الأوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يجب أن لا تنحصر روح المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل

---

[1] Ibid. p 10-13.

[2]- لطيفة برني، اليمين فالتة، **البرامج التكوينية و أهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين و فرص الأعمال ، جامعة محمد خيضر ،الجزائر، أيام 06- 07- 08 أفريل 2010 ، ص 12.

[3]- منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، 2006-2007 ،ص06.

فرد .في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية، ولذلك لا يجب عصر روح المقاولاتية في مجموعة الوسائل والتقنيات التي تسمح بالانطلاق في نشاط تجاري لأنها تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل[1].

من التعاريف السابقة يمكن تعريف روح المقاولاتية بأنها المؤهلات والمهارات والقدرات الشخصية الفردية المتعلقة بروح المقاولاتية، وامتلاك العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على إنجاز الأصال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير.

الفرع الثاني: خصائص روح المقاولاتية :

لم يتفق الباحثين على حصرها، ولكن يمكن أن تذكر منها كالتالي:[2]

- ✓ اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛
- ✓ خلق القيمة حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينه في إنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر التمويل والتموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة؛
- ✓ إيجاد الأفكار الجديدة الخلافة التي تسمح برفع التحدي؛
- ✓ اتخاذ القرارات الصائبة؛
- ✓ اقتحام الغموض؛
- ✓ المبادرة وتحقيق السبق .استقراء المعلومات والتدقيق فيها؛
- ✓ تحقيق أفضل الأهداف في أسوء الظروف؛
- ✓ التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط؛
- ✓ التصرف على أساس التوقعات محسوبة؛
- ✓ يتحمل المخاطر ولا يخشى الفشل؛
- ✓ يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة؛
- ✓ التعامل بمرونة؛
- ✓ الديناميكية التفكير النقدي؛

لقد تعددت هذه الخصائص وتشابك الكثير منها حتى نكاد أن تستعصى عن الفصل بينها فهي مكملة لبعضها وأثرها على الشخصية الإنسانية ومع ذلك فهي وفي اعتقادنا يمكن تدعيمها وتعزيزها بطرق وأدوات شتى قد تكون البرامج التكوينية أحد هذه الأدوات ومن منطلق تسهيل الفهم والاستيعاب فقد ارتأينا تجميعها على النحو التالي:

- ✓ التحدي والإصرار؛
- ✓ المخاطرة واقتحام الغموض؛

---

[1] -نادية دباح ، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2011-2012،ص28.

[2] - أيوب صخري و آخرون، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر – الإنجازات و الطموحات**-، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، ، العدد الرابع، الجزائر، ص14.

- ✓ المبادرة والمبادأة؛
- ✓ استكشاف الفرص؛
- ✓ الإبداع والتجديد؛
- ✓ الاستقلالية؛

الفرع الثالث: مقومات روح المقاولاتية:

ان الحديث عن الروح المقاولاتية يحيل الى الحديث عن المقومات الدافعة والمكونة لهذه الروح، والتي تتعلق بمجموعة من المقومات الشخصية الخاصة بالفرد نفسه كي يصبح مقاولا من جهة، وبمجموعة من المقومات البيئية المحيطة بالفرد من جهة أخرى.

أولا: المقومات الشخصية:

هناك مجموعة من العناصر الشخصية المتواجدة في ذهنية الفرد تعد تراكيزها أساسية للفرد كي يمتلك روح المقاولاتية، متمثلة في سمات الفرد ذاته وهي: السمات الذاتية، والسمات السلوكية، السمات الإدارية.

ثانيا: المقومات البيئية: تتمثل في:

أ-المحيط الاجتماعي:

يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسات نظرا لتركيبته المعقدة، وأهم ما يؤثر في الفرد من المحيط الاجتماعي ما يلي:[1]

- ✓ **الأسرة:** تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات مستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

ولقد اثبتت بعض الدراسات الإحصائية الرابطة بين النسبة في المقاولاتية وجود مقاتلين سابقين في العائلة او على الاقل في المحيط القريب من العائلة .

بالإضافة إلى ما يلي:

- ✓ **الدين:** يدعو الدين الإسلامي الحنيف الى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت، ويعتبر الدين من بين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفرد الكثير من القيم والمعايير، بقيم العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس بالحصول على القوت، والتفريق بين الحلال والحرام، وعليه يشكل الدين أحد مقومات الروح المقاولاتية لدى الفرد.

ب- الجهات الداعمة:

[1] مفيدة يحياوي، **إنشاء المؤسسة و المقاولة هل هي قضية ثقافة؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية " التكوين وفرص العمل"، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ايام6-7-8 فريل 2010، ص 11.

نظرا لأن الروح المقاولاتية لدى الفرض تنشأ من المحيط الذي يؤثر فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، والهيئات الدعم والمرافقة وقد رأينا الدور الذي تلعبه هذه الجهات في دفع الفرد نحو المقاولاتية، فكلما كانت فعالة كلما زادت من الروح المقاولاتية لدى الأفراد الذين لم ينشئوا مؤسسات بعد.

ج-مراكز البحث العلمي:

يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا اساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، اذ يجب ان تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، والثقة بالنفس وغيرها من المهارات.

المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولات وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها، فمن خلال إدماج الجانب البيداغوجي في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمقاولاتية، سواء على مستوى التدريس او بتنظيم الملتقيات والندوات التي تثري هذه المواضيع، كلها تؤدي إلى زيادة الروح المقاولاتية للطلاب.

وبهذا تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسية في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء في عدد من المهام النوعية منها ما يلي:[1]

- توفير راس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة والمبادأة؛
- التدريب على توليد الافكار الابداعية والابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية؛
- التدريب على تأسيس وادارة المشاريع المقاولاتية الصغيرة؛
- الارشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق؛
- اجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الارشاد والتوجيه؛

كما يكمن دور الملتقيات والحلقات الدراسية في توجيه وارشاد المبادلين وتنمية مهارات التفكير لديهم حتى يتمكنوا من تحويل أفكارهم ومبادراتهم الى مشروعات متحققة فعلا، وتشمل هذه المهارات:[2]

- مهارة جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتوظيفها؛
- المقارنة بين الأفكار والحوادث والمعطيات؛
- مهارة استخلاص النتائج والمؤشرات؛
- مهارة صياغة الافكار والابتكارات؛
- مهارة التنبؤ والتوقيع والاستشراف؛
- مهارة تطوير بدائل وحلول لمشكلات محددة؛
- مهارة الاستفادة من المعلومات الجديدة؛

ح-حاضنات الأعمال الجامعية:

[1] مصطفى محمود ابو بكر، **منظومة ريادة الاعمال والبيئة المحفزة لها**، مداخله في المؤتمر السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، بجامعة طيبه، المدينة المنورة، السعودية ، سبتمبر، 2014، ص62.

[2] عبد السلام رشيد الدويبي، **ثقافه المبادرة توجهات اجتماعية سلوكية**، مداخله ضمن المؤتمر السعودي ومراكز ريادة الأعمال بجامعة الرياض، السعودية، سبتمبر 2014، ص 260.

تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية، قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الاقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، والبحث) فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص استثمارية وتشغيل مخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات.

كما يعتبر الهدف من هذا النوع من الحاضنات هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري الى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال:[1]

- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للطلبة والطالبات؛
- توافر فرص العمل للطلبة والطالبات؛
- المساهمة في توفير الفرص للتطوير للذاتي؛
- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي؛

أما على مستوى جامعة البويرة فقد أنشأت دار المقاولاتية في سبتمبر 2013 كحاضنة مقاربة بين جامعة البويرة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، والمهمة الأساسية لدار المقاولاتية هي نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطالب وأفكار مبتكرة لضمان بزوغ مهن جديدة للمقاولين، هذه النشاطات (المهن) تتضح في ثلاث محاور التوعية، والتدريب والمرافقة.

الفرع الرابع: روح المقاولاتية نظريات ونماذج:

أولا: نظرية الفعل العقلاني:

تهدف النظرية الى التنبؤ وفهم السلوك الارادي، وتفترض النظرية ان يتم تحديد السلوك حسب الرغبة (النية). في أداء هذا السلوك ووفقا ل: **Fishbein ; Ajzen (1975)** فان هذه النظرية تقوم بتحديد الرغبة عن طريق موقف الشخص فيما يتعلق بسلوكه وحسب أهمية الرأي المقدم في هذا السياق يعتبر الموقف ذلك التقييم من اجل تقدير قيمة الشيء الناتج، او هو عبارة عن نتيجة معتقدات حول هذا الشيء.

وأشار Ajzen(2005) انه يتم تحديد الموقف حسب السلوك أي عن طريق المعتقدات السلوكية ، و التي تمثل بالنسبة للشخص احدى عواقب هذا الأداء (الفعل) . و أوضح **Fishbein ; Ajzen** بان نظرية الفعل العقلاني تنطبق فقط على الأهداف و السلوك، الإداري بخلاف نظرية السلوك المخطط التي تطبق على الأهداف غير الإدارية، و رغم هذه الاستثناءات، يشير البعض بأن نظرية الفعل العقلاني يمكن تطبيقها بسهولة في بعض المجالات، حيث قدمت نتائج مثيرة للاهتمام في عدة مجالات مثل: الصحة و الترفيه، و السياسة و السلوك التنظيمي،[2]

---

[1] عبد الرزاق فوزي، **اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة سطيف، الجزائر، سبتمبر 2014، ص 204.

[2] رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي** ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص 164.

ثانيا: نموذج SOKOL وSHAPERO 1982:

وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي حيث قام الباحثان A. SHAPERO et L. SOKOL بتأسيس نموذج يعتبر لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة، والفكرة الأساسية للنموذج تقول إنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد، وهذا ما يشير إليه في نموذجه بثلاث مجموعات من العوامل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (4): نموذج SHAPERO وSOKOL

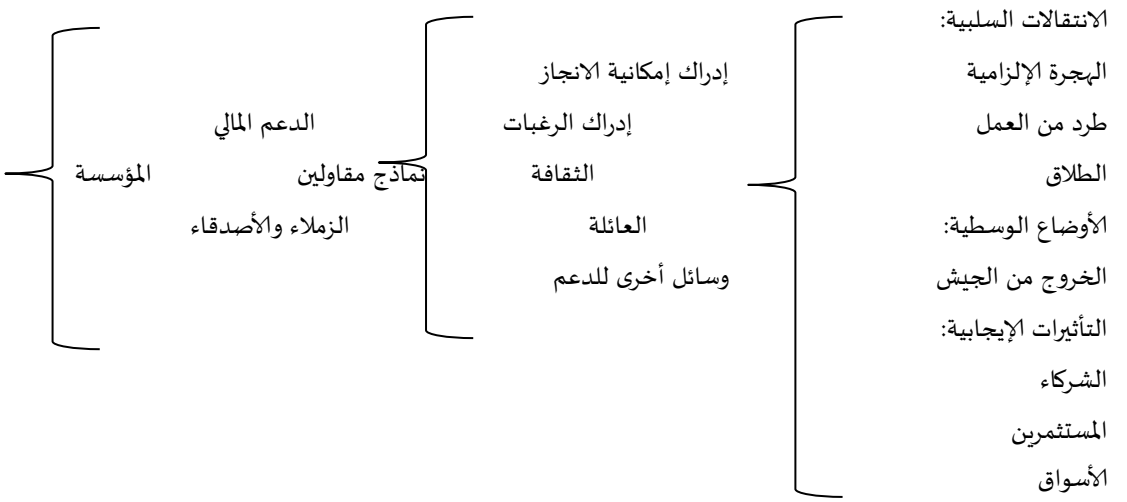

المصدر: رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي** ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص 165.

وهناك مجموعتان تسبقان اتخاذ قرار المؤسسة:

أ-إدراك الرغبة:

وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع والمخاطرة كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة، ونقصد بنظام القيم يتشكل من تأثير العائلة خاصة الابوين وتجارب مقاولاتية سواء كانت ناجحة أو فاشلة كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الأفراد.

ب- إدراك امكانيه الانجاز:

بمعنى ان الفرد تنشأ لديه الرغبة (امكانية) في الانجاز من خلال معرفته لجميع انواع الدعم والمساندة لتحقيق فكرته، وتوفر الموارد المالية يعتبر عامل مباشر في توجيه الفرد نحو المقاولة، وذلك من خلال امتلاك الفرد لمدخرات خاصه او مساهمات العائلة.

ثالثا: نظرية السلوك المخطط Ajzen 1991:

تنص هذه النظرية على ان توجه هذا الفرد هي التي تحدد سلوكه، وحسب هذه النظرية فان التوجه هو نتيجة ثلاث محددات:

أ- المواقف المرافقة للسلوك:

وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.

ب- المعايير الذاتية:

وهي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وابويه وكذلك أصدقائه، فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه. كما يمكن ان تؤثر السياسات الحكومية التي تشجع مثلا على انشاء مؤسسات كثيفة التكنولوجيا على رفع توجهات الأفراد نحو هذا النوع من المؤسسات. بالإضافة لتأثير العوامل الثقافية مثل وجود نموذج مقاول في محيط الطالب، بالإضافة الى محفزات نفسية أخرى مثل الحاجة لتحقيق الذات والبحث عن الاستقلالية.

ت- ادراك الرقابة على السلوك:

وتتضمن هذه المتغيرة الاخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد مؤهلاته الخاصة، كذلك الموارد والفرص الضرورية واللازمة لتحقيق السلوك المرغوب.

الشكل رقم (05): نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen 1991

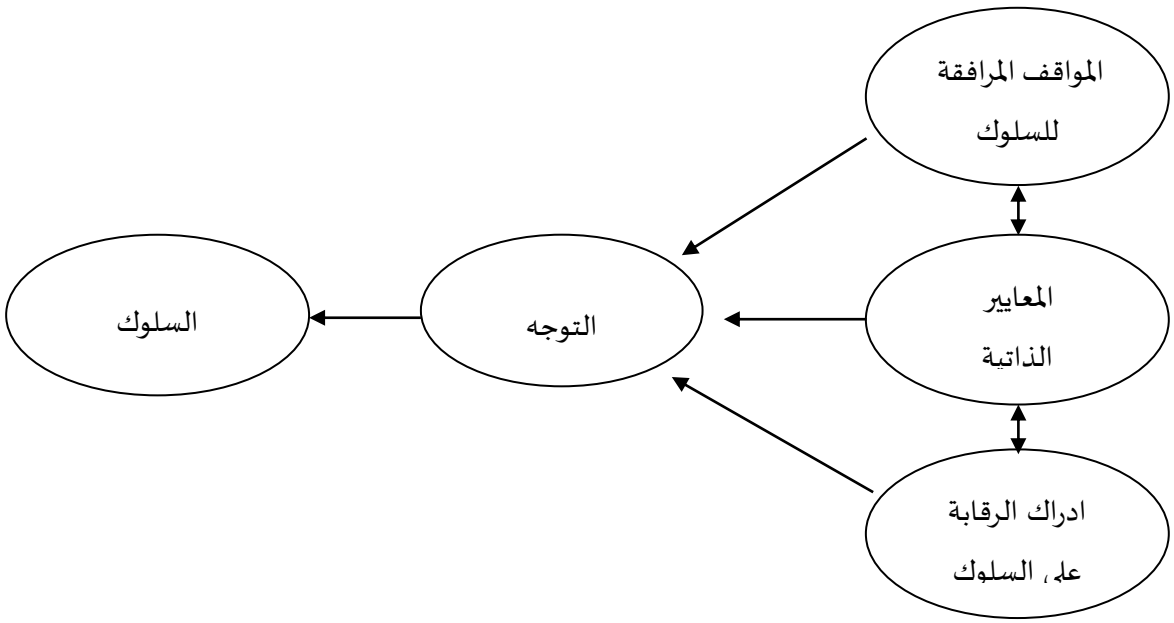

المصدر: رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي** ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ص 166.

رابعا: النموذج الموحد نظرية السلوك المخطط لـ AJZEN et SHAPERO :

قام مجموعة من الباحثين بمتابعه نموذج نظرية السلوك المخطط AJZEN مع نموذج تكوين الحدث المقاولاتي SOKOL و SHAPERO 1982 ليصبح لدينا نموذج يعبر عن التغيرات المستعملة في شكل واحد.

شكل رقم (06): نموذج موحد نظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي.

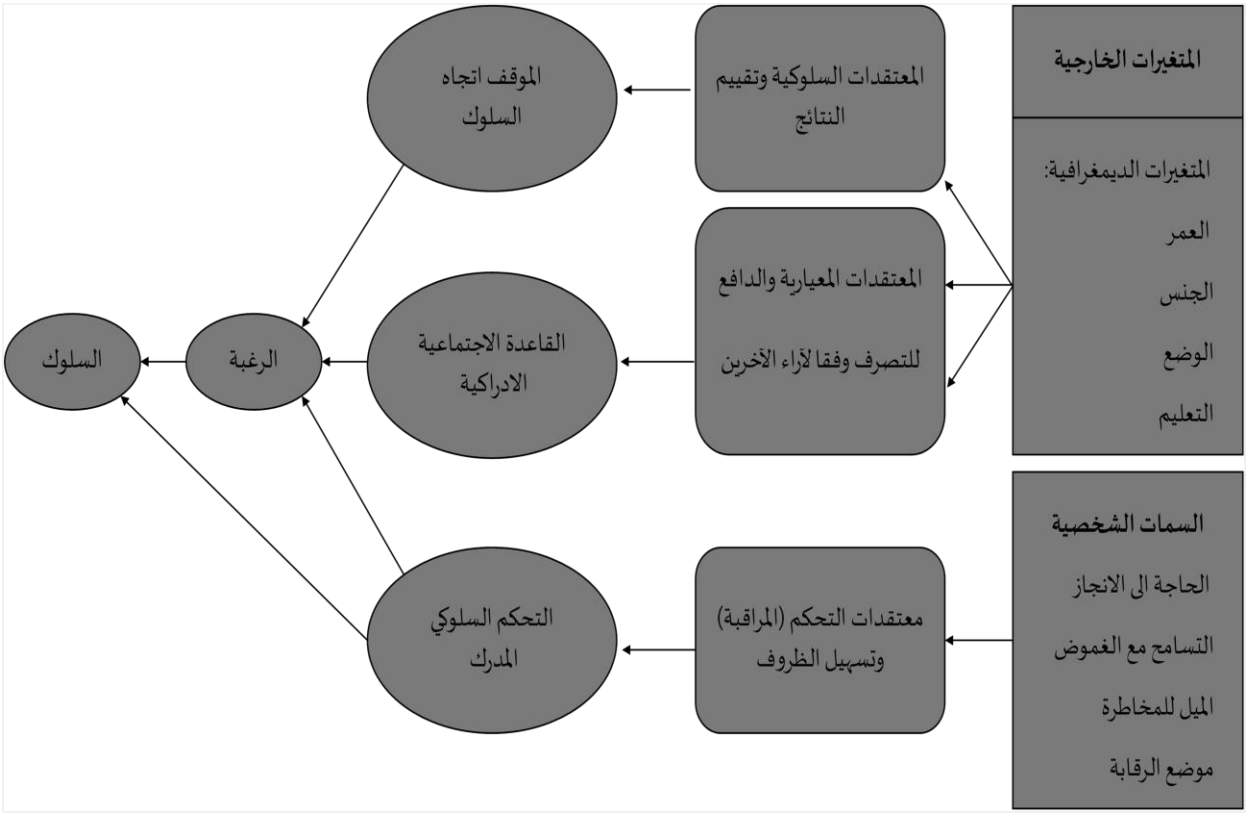

المصدر: رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي** ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ، ص167.

خامسا: نموذج Davidsson (1995):

يهدف هذا الاخير الى تقديم نموذج حول أصول فكره الرغبة المقاولاتية. حيث اشار الى ان قرار إنشاء مؤسسة جديدة راجعه قبل كل شيء الى نوع من التخطيط، تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج نفسي- اقتصادي (psycho économique) خاص بالدفع نحو المقاولاتية.

وحسب هذا النموذج تعد الإدارة العامل الأساسي المحفز لهذا الانشاء، ويعتمد هذا النموذج على ستة متغيرات يحدد المقاول على حسب العمر والجنس والتعليم والتجارب السابقة تغييراته الجذرية. حيث يشير أن هذه المجموعة " فرد". تؤثر على المواقف العامة والخاصة على حسب كل مجال ومن اجل عمل هذا النموذج اشار الى ان التغيير في الوجهة الوظيفية، القدرة التنافسية، المال، الانجاز والحكم الذاتي تعتبر مواقف عامة من ثم يتم تحديد الربحية والمعرفة العملية (الخبرات) ومساهمات الفرد في المجتمع وصلاتها بمجال معين، كما تؤثر المواقف السابقة على معتقدات المقاول الذي يتأثر ايضا بالوضع الحالي، وفي الاخير فان هذا الوضع وكذا المعتقدات طبيعة الحال في رغبة الفرد .

ذلك ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (7): النموذج النفسي الاقتصادي لمحددات الرغبة المقاولاتية لـ Davidsson (1995)

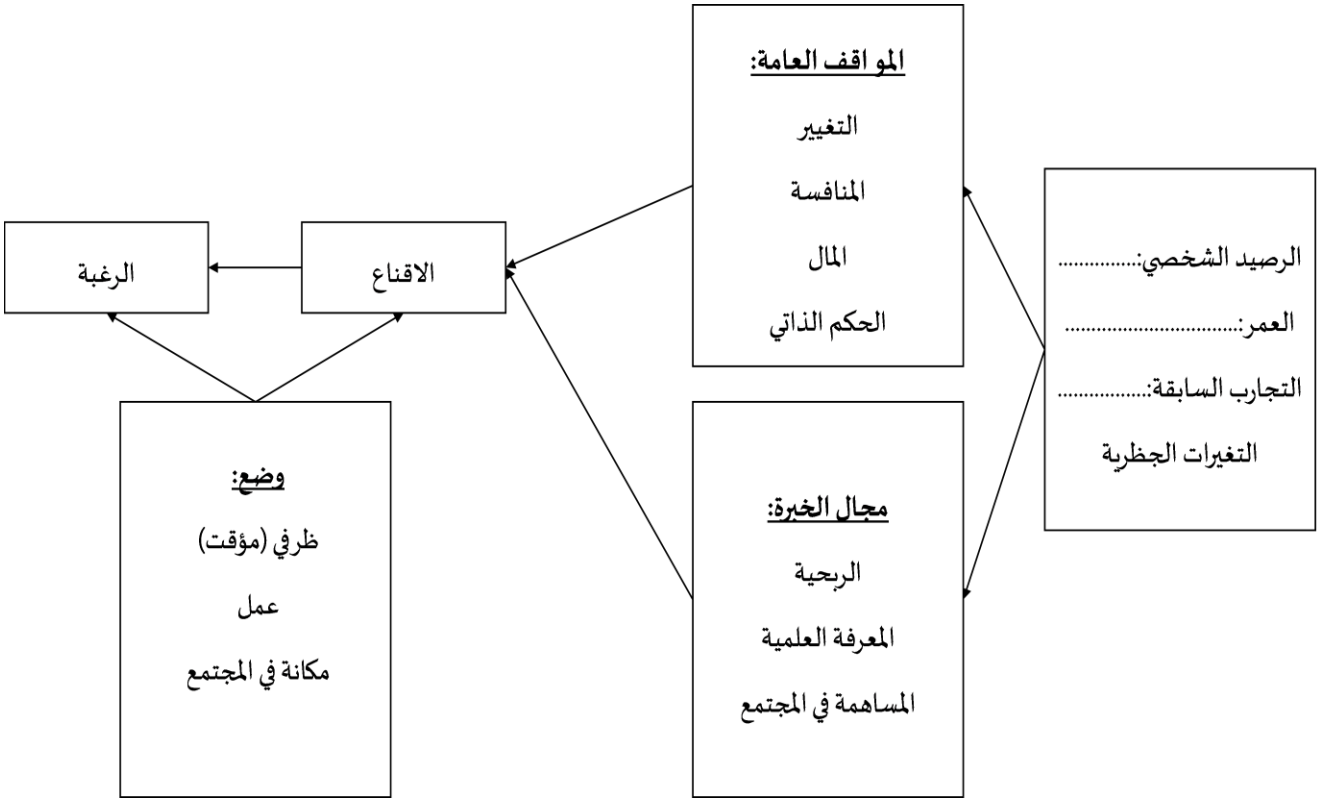

المصدر: رشيدة قواسمي، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020، ، ص168.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه حول المؤسسات المصغرة خلصنا إلى أن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المصغرة يعتمد أكثر على المعايير الكمية في تصنيفها ، ولما لها من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية و

الاجتماعية ,ورغم هذا تعاني المؤسسات المصغرة مشاكل عديدة ، اقتصادية ، تسويقية ، إدارية، فنية تنظيمية و تشريعية ، مما يجعلها امام العديد من التحديات في ظل العولمة و انفتاح السوف، و لعل مشكلة التمويل المصغر تعتبر من اكثر المشاكل التي تواجهها المؤسسات المصغرة ، و هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي ،

وتعتبر روح المقاولاتية والدافعية لدى المقاول نحو انشاء المؤسسات المصغرة من اهم العناصر الضامنة لنمو المؤسسة واستمرارها.

الفصل الثاني

دور التمويل المصغر

في دعم وتنمية

المؤسسات المصغرة

تمهيد:

تعد المؤسسات المصغرة من أهم المحركات الاقتصادية في العديد من الدول ولكن يعاني أصحابها من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتشغيل وتطوير مشاريعهم، يأتي هنا دور التمويل المصغر الذي يوفر تمويلا بأسعار فائدة مناسبة واجراءات تمويل بسيطة ويساهم بشكل كبير في دعم المؤسسات المصغرة وتطويرها، وبالتالي يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، ومن العوائد الأخرى للتمويل المصغر هي توفير فرص عمل وتعزيز قدرات المؤسسات المصغرة على المنافسة في السوق، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، يتم تقديمه عادة من خلال الهيئات المالية والتي تعمل على تقديم خدمات التمويل والتدريب والاستشارات الفنية للمؤسسات المصغرة، ومن بين هذه الهيئات، يمكن ذكر برامج التمويل المصغر، الجمعيات التعاونية والمؤسسات الغير حكومية والتي تعمل على تحسين وتطوير القطاع المالي المصغر وتوفير الدعم الفني للمؤسسات المصغرة، وللتوضيح أكثر فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر

المبحث الثاني: مؤسسات و آليات التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة

المبحث الثالث: للدور التنموي للتمويل المصغر

المبحث الأول :الإطار النظري للتمويل المصغر

لقد تعددت المفاهيم حول التمويل المصغر حسب الجهات والمناطق إلا أنها تصب جميعها في قالب واحد من حيث المعاني والاهداف إذ يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها.

المطلب الأول :ماهية التمويل المصغر:

ادى تطور مفهوم التمويل بصفة ملحوظة، حيث يمكن صياغته على أنه مجمل الوسائل للإقراض والتي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الاقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.[1]

الفرع الأول تعريف التمويل المصغر:

تعددت تعريفات التمويل المصغر وفيما يلي أهمها:

أولا: التعريف 01: التمويل المصغر[2] " هو عبارة عن ممارسة عملية تقديم خدمات مالية على نطاق صغير لفقراء العالم وبصفة أساسية تقديم القروض والتشجيع على الادخار ويتسع نطاق منتجات التمويل المصغر المقدمة ليشمل على التأمين ونقل الأموال ".

ثانيا: التعريف 02: يعرف التمويل الصفر بأنه[3] "مجموعة من الخدمات المالية كالاقتراض الادخار والتأمين المتاحة للمقاولين الفقراء وحاملي المشاريع الصغيرة الدين لا يملكون ضمانات ولا تتوفر فيهم المعايير القياسية التي تؤهلهم من أجل الحصول على قرض مصرفي".

ثالثا: التعريف 03: "يعني التمويل المصغر تقديم خدمات مصرفية إلى الشرائح السكانية الأقل دخلا، وخاصة الفقراء والناس الأشد فقرا".

وتختلف التعاريف المنطبقة على هذه المجموعات من بلد إلى آخر.

رابعا: التعريف 04: التمويل المصغر هو[4]: " تقديم خدمات المالية بمقادير محدودة إلى الأشخاص محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة وغير الرسمية."

انطلاقا من التعاريف نلاحظ أن التمويل المصغر يركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد هيكل **التمويل الأمثل للشركات والمؤسسات المالية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، لبنان 2018 ،ص 51 (بتصرف) .

[2] حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، **التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) وآفاق تطويره - دراسة تقديمية التجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في الجزائر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الخاص، 2021، ص 188 .

[3] عايدة صدراتي، فهيمة دريسي، **التمويل الأصغر الية لتمكين المقاولة النسوية ودعم المشروعات - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، مارس 2021، ص 03 .

[4] ابراهيم بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغرة تمويل التنمية المحلية-الوكالة الوطنية -والقرض المصغر**، مجلة الريادة الاقتصاد بلات الأعمال الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، 2021، ص 338 .

وما يمكن قوله أن مفهوم التمويل المصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لذوي الدخل المعدوم أو المحدود الذين لا يملكون إمكانية الحصول على القروض في النظام الرسمي للاقتراض بهدف تمكينهم اقتصاديا و اجتماعيا وتحقيق مبدأ التكافل التضامن والثقة.

الفرع الثاني : نشأة وتطور التمويل المصغر

كشفت دراسة لمؤسسات التمويل المصغر[1] أن شكلها المعروف حاليا كان نتيجة لعدة تجارب والبداية كانت مع التمويل غير الرسمي عبر البنوك المتجولة والتعاونيات والصناديق، وتطورت عبر عدة مراحل لتأخذ الشكل المعروف حاليا بفضل مبادرة بنك غرامين لمحمد يونس عام 1975 ببنغلادش.

حاولت حكومات الدول النامية مواجهة الهيئات غير الرسمية التي تقدم خدمات التمويل خارج رقابة السلطات النقدية ونظرا لما واجهته من صعوبة في تقديم قروض للأفراد الفقراء، أنشئت مؤسسات مالية نصف رسمية، أخذت أربعة أشكال رئيسية تمثلت في:

أولا: التعاونيات والتعاضديات:

والتي تقدم خدمتي الادخار والاقراض ونشير إلى أنهما ظهرت في القرون الوسطى بكل من أوروبا وكندا المحاربة الفائدة العالية التي كانت مفروضة على الفلاحين من طرف المقرضين، ولذلك يتم إتاحة القروض لهذه الفئة المعدلات فائدة منخفضة.

ثانيا: الصناديق الأهلية:

ينشئها سكان القرى لتغطية احتياجاتهم وتسير من طرق أعضائها.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية المحلية:

التي تقدم قروض للأفراد الفقراء من مصادر تمويلية خارجية واستمدت نموذج منحها للقروض من النظام غير الرسمي، حيث تعتمد على الكفاية الجماعية لضمان استرجاع قروضها.

وبالرغم من الصعوبات التي عرفتها حكومات الدول النامية لتوفير قروض للأفراد الفقراء، إلا أنه بفضل مبادرات محمد بإنشاء بنك غرامين، فتحت الأفاق لتمويل مصغر جديد ومبتكرا ويتضح لنا، أن التمويل المصغر أخذ وجهة جديدة بظهور بنك غرامين عام 1975 من هنا برزت أهم محطات تطور التمويل المصغر.

نقسم مراحل تطور التمويل المصغر من تاريخ ظهوره إلى شكل التمويل المصغر الرقمي.

❖ **-المرحلة الاولى:** امتددت من 1975 إلى 1985، وما يميزها هو نشأت بنك غرامين من طرف محمد يونس، وقامت الحكومات والهيئات بإنشاء بنوك حسب نموذج بنك غرامين، عرفت باسم بنوك الفقراء في مناطق عديدة من العالم.

❖ **-المرحلة الثانية:** من 1986 إلى 1996، وأنشئت في هذه المرحلة أكبر مؤسسات التمويل المصغر في العالم ومن أهمها، ركبات في إندونيسيا وبنك التضامن في بوليفيا، ومنهجها قائم على توجيه جزء من محفظة اقراض البنوك للأفراد الفقراء بواسطة التمويل المصغر.

---

[1] صبرنية محنان، **تطوير دور مؤسسات التمويلي المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية - دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والإندونيسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر 2013 - 2018، ص 49، (بتصرف)

❖ **-المرحلة الثالثة:** من 1996 الى 2006 في هذه المرحلة اكتسبت مؤسسات التمويل المصغر مكانة واعتراف بالدور الفعال الذي تقوم به اتجاه الافراد الفقراء، ونجد أن أغلب الدول أدمجت التمويل المصغر في برامجها الاقتصادية، وأنشئت برامج تابعة للحكومات لدعم المشروعات الفردية والعائلية، وأطلقت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) سيجاب) مشروع بوابة التمويل المصغر عام 2000 لتصبح مصدرا أساسيا للأفراد والمنظمات العاملين من أجل التعرض بالشمول المالي لفقراء العالم.

ونشير إلى أنه في هذه المرحلة حصل محمد يونس جائزة نوبل لـ:2006 تكريم واعترافا بالمعروف الذي قدمه بنك غرامين.

❖ **-المرحلة الرابعة:** 2006 إلى 2016 ميزت المرحلة ما بعد جائزة نوبل وعرفت مؤسسات التمويل المصغر اهتماما كبيرا من قبل الصحافة مما زاد في نشر ثقافته وأقيمت مؤتمرات علمية كثيرة حول التمويل المصغر، وعرف تطورات عديدة، من أهمها الشكل الرقمي لمؤسسات التمويل المصغرة بالإضافة إلى ظهور تجربة التمويل الإسلامي المصغر وانتشارها في العديد من الدول الإسلامية والعربية.

ثالثا: خصائص التمويل المصغر

للتمويل المصغر عدة خصائص تميزه عن غيره، ويكن إيجازها فيما يلي:[1]

- ✓ التمويل المصغر جزء من دورة المشروع أو دوره أو أكثر من دورة لا يرتبط بدورة رأس المال؛
- ✓ استخدام الضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الالزامي، بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- ✓ إمكانية الحصول على قروض جديدة تتوقف على مدى الالتزام بالشديد؛
- ✓ استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة؛
- ✓ تقديم مجموعة من الخدمات المالية الملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة تستخدم تلك المشروعات تكنولوجيا سهلة، وتصف هذه التكنولوجيا بأنها ذات تكلفة أقل احتياجاتها للتدريب عليها محدود ويمكن تعلمها بفترة قصيرة[2] ؛
- ✓ مبالغ القروض قليلة مقارنة مع المؤسسات التقليدية أي بمعنى التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- ✓ تعدد جداول الدفع على شكل دفعات أسبوعية أو شهرية يتم صرفها بسرعة بعد حصول الموافقة؛
- ✓ تنظم إجراءات طلب القرض والإجراءات المتعلقة بشكل بسيط يتلاءم مع شريحة منخفضي الدخل؛
- ✓ فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل المصغر؛

[1] ابراهيم بلقلة وآخرون، مرجع سابق، ص 338 .

[2] عليا حيدر عبد عون، **التمويل المتناهي الصغر و دوره في تنمية المجتمعات المحلية** ،بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية، إدارة مصارف، جامعة كربلاء، العراق، 2018 ، ص17 .

المطلب الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أهميته وأهدافه

تعتمد الحكومات استراتيجيات لتنمية التمويل المصغر ويرجع ذلك لأهميته البالغة في تحقيق الأهداف التنموية أخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يقوم عليها.

الفرع الأول: مبادئ التمويل المصغر

جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي عبارة عن اتخاذ من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل المصغر تتألف من 36 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سنويا لتوسيع حصول الفقراء على الخدمات المالية ولقد وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هذه المبادئ التوجيهية للتمويل المصغر البالغ عددها إحدى عشرة مبدئا.[1]

- الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب؛
- التمويل المصغر يمكنه تحمل تكاليف، وعليه فعل ذلك ليصل عدد كبيرا جدا من الفقراء؛
- التمويل المصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها جدب الإيداعات المحلية ومن تم إعادة تدويرها على هيئة قروض ومع تقديم خدمات مالية أخرى؛
- التمويل المصغر ليس دائما هو الحل، فهناك أنواع أخرى من المساندة قد تنجح أكثر بالنسبة للمعوزين الذين لا دخل لهم وليس لديهم وسائل تسديد ما يقترضونه؛
- أن تحديد سقوف أسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان؛
- وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة؛
- الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمل رأس المال الخاص وألا تراحمه؛
- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء؛
- وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة؛
- الإعاقة الرئيسية في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء وعلى الجهات المانحة تركيز المساندة التي تقوم بتقديمها على عملية بناء القدرات؛
- التمويل المصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس وتفصح عن نتائج أدائه فمؤسسات التمويل المصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة أدائها المالي وأدائها الاجتماعي مثلا عدد العملاء الذين يتم تقدم الخدمات ومستوى فقرهم؛

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **دليل المبادئ التوجيهية للممارسات الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر**، الطبعة الثانية، أكتوبر 2006، ص 02.

الفرع الثاني: أهمية التمويل المصغر:

تكمن أهمية التمويل المصغر في التأثير الذي ينتج عن نشاط مؤسسات التمويل المصغر على مجالات عديدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وأخلاقية، يمكن أن نشير إليها في الآتي:

أولا: الأهمية السياسية:

يلعب التمويل المصغر دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه يساهم في تحقيق تنمية الاقاليم والمناطق بالدولة، وحيث من ميزاته أنه يشير في كامل الأقاليم الجغرافية للدولة وخاصة المناطق الريفية والجبلية مما يسهل الوصول للفئات الفقيرة والمستبعدة من النظام المصرفي التقليدي ومنحهم تمويلات لإنشاء مشاريعهم التنموية ومتابعتها وهذا ما يساهم في محاربة الفقر والجهل وتحقيق التنمية بكامل مناطق الدولة مما يساهم في نسر الوعي الاقتصادي.[1]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية: تنحصر في النقاط التالية:[2]

- تساعد على استيعاب الموارد المتاحة على مستوى الاقتصاد كافة؛
- تسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة التي تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها؛
- تساعد على تقليص الفجوات بين المدن والأرياف؛

ثالثا: الأهمية الاجتماعية: نلخصها في النقاط الآتية:[3]

- يعتبر التمويل المصغر عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي ويعطي الفئات الاجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة؛
- تعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي هذه العمل الحيطة مع تبنى سياسات جديدة تتلاءم مع الظروف على ما يعزز دورها الريادي والاجتماعي تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف عكس المشروعات الكبيرة؛
- تعمل على شعورا الأسر الحاصلين على التمويل المصغر بامتلاك فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة؛

رابعا : الأهمية الأخلاقية : للأخلاق أهمية بالغة لما لها من تأثير كبير على حياة الفرد والجماعات والأمم وذلك بالآتي[4]:

غرس ثقافة التشغيل الذاتي بالانتماء للعمل بروح الجدية والثقة بالنفس حتى يصبح العمل في سبيل قوته وقوت عياله؛

- التعامل بصدق وأمانة والشعور الدائم بسداد الديون وإرجاعها في مواعيدها؛
- التحلي بالأخلاق الإسلامية والتعامل بالسلوك القويم والالتزام بالابتعاد على تشجيع الادخار من منطلق ديني لترشيد عمليه صرف الاموال في الأغراض المهمة للحياة والاشياء الضرورية بحسب المناسبات؛

---

[1] صبرينة محنان، مرجع سابق، ص 48.

[2] محمد الطيب علي عبد الرحمن، دور **التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية والأخلاقية، دراسة تطبيقية على البنوك المانحة للتمويل الأصغر**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2022 ، ص 43.

[3] المرجع نفسه، ص 44.

[4] المرجع نفسه، ص 44.

- الاستعداد العام لتحمل المسؤولية الأسرية والاعتماد على ذلك؛

الفرع الثالث :أهداف التمويل المصغر:

يكمن تحديد أهداف التمويل المصغر في الاتي:[1]

- ✓ يهدف التمويل المصغر إلى تقوية وتمكين الفئات السكانية الفقيرة، الأمر الذي جعل منه فكرة جذابة في أنه يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية، والواقع أن مانحي التمويل المصغر يركزون على مسألة الدخل إذ يرون ان زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض نسب الفقر؛
- ✓ يهدف التمويل المصغر إلى توفير فرص العمل من خلال تحويل المشروعات ومتابعتها وبما أن العمل هو رأس المال الاساسي للفقراء فإن استحداث أكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب واكتساب المهارات يساعد على سد الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة؛
- ✓ يهدف التمويل المصغر إلى المساعدة على نمو الأعمال وتتويج أنشطتها كما يهدف إلى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة ومن الخروج بالأسر من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي .يهدف التمويل المصغر إلى الحد من الفقر وذلك عن طريق مؤسسات التمويل المصغر وهو الوصول إلى الفقراء الذين ترفض المؤسسات العالمية الرسمية عن التعامل معهم وهذا الوصول إلى الفقراء له عدد من الأبعاد التي يمكن أن ينظر إليها مثل البعد المكاني والبعد الكيفي؛

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

من العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة في التمويل لذا عمدت الدولة على توفير برامج الدعم المالي لرفع قدرة المنافسة والاستمرار.

الفرع الأول: التمويل الذاتي:

يعبر التمويل الذاتي عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنفود المتولد من نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو الغير الموزعة واقساط الإهتلاك والمؤونات.

أولا: الأرباح المحتجزة: كتعرف على أنها الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل.[2]

ثانيا: الأرباح الغير الموزعة: تمثل الفائض المحقق من طرف المؤسسة يتم إيداعه في حسابات يدعى "إحتياطي" لتحقيق هدف معين.

ثالثا: اقساط الإهتلاك :عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل المدى على العمر الإنتاجي للمشروع كالآلات والمعدات.

رابعا : المؤونات: تستعمل كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

لقد أوضحت دراسة قامت بها مؤسسة Amir عام 1998 عن المشاريع الصغيرة في الأردن، بأن النشاط الصناعي استحوذ على 42 % من مجموع الأنشطة ويأتي نشاط الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 35% ويليه نشاط التجارة بنسبة 23% ويمثل التمويل الذاتي لهذه المشاريع نسبة 74%. وبنسبة 14% % قروض من العائلة والأصدقاء، بينما تمثل نسبة 12 %

---

[1] محمد الطيب على عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 43 .

[2] نظير رياض، محمد الشيحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001، ص 221.

فروض من البنوك والمؤسسات غير الحكومية والموردين مما يعكس ضآلة أهمية التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في هذا البلد كما أوضحت الدراسة أن حوالي 67 % من المشاريع التي تضمنتها الدراسة لم يسبق لهم الحصول على قروض بنكية وذلك بسبب عدم كفاية الضمانات وارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الإجراءات وعدم الخبرة في الاقتراض المصرفي وبالإضافة لأسباب دينية.[1]

الفرع الثاني: التمويل الخارجي

المؤسسات المصغرة في حالة عدم قدرتها على التمويل الذاتي تلجأ إلى مصادر تمويلية خارجية وتتفرع هذه الأخيرة الى:

أولا: التمويل الخارجي المباشر

الشكل القانوني للمؤسسات المصغرة ممثل في شركة التضامن وشركة ذات مسؤولية محدودة، وشركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة ويعتبر الائتمان التجاري المصدر الوحيد لتمويلها ويقوم الائتمان التجاري بتمويل الكثير من المؤسسات المصغرة التي تجد صعوبة في الحصول على فروض مصرفية ذات تكلفة منخفضة، وهو تمويل قصير الأجل يقدم للمؤسسات إثر عملية الشراء دون دفع قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة.

ثانيا: التمويل الخارجي الغير المباشر

المصدر الاساسي للتمويل الخارجي للمؤسسات المصغرة هي قروض البنوك والتي تتفرع إلى:

أ- **قروض قصيرة الأجل**: مدتها أقل من سنة واحدة وتستعمل لتمويل أنشطة الاستغلال فروض متوسطة الأجل، مدتها تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات حتى سبع سنوات وتستعمل لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات.

ب- **قروض طويلة الأجل**: التي تتراوح ما بين سبع وعشرون سنة وتمنح للاستثمارات طويلة الأجل كالعقارات.

الفرع الثالث: التمويل الغير الرسمي:

هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة. وبعبارة أدق السوق الغير الرسمية للتمويل هي في حقيقتها سوق لا ينظمها القانون ومصادرها هي:[2]

- الأسرة والأصدقاء في الغالب يكون دون فائدة أو فائدة منخفضة، أو يكون على شكل مشاركة في العائد بنسبة يتفق عليها.
- مدينوا الرهونات يقدمون خدماتهم إلى من يملك أصول عينية مقابل سداد الفرض خلال المدة المحددة ويسترد الأصل المرهون.
- المرابون يقدمون قروض بشروط كالفائدة المرتفعة.
- جمعيات تناوب الادخار والائتمان تكون في شكل مجموعة بساهم كل عضو في إجمالي المبلغ وتمنح إلى كل عضو مرة واحدة لتمويل مشروعه في هذا النوع المقرض هو المدخر وتكون القروض بدون فائدة.
- إقراض التجار لزبائنهم بحيث يلتزم المنتج بيع انتاجه كاملا إلى التاجر بعد العملية الانتاجية.

---

[1] حنين جلال الدماغ، **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة - دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOS في قطاع غزة 1995 - 2008** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الأزهر، فلسطين، 1431-2010، ص 35.

[2] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 13.

- واللجوء إلى التمويل الغير الرسمي يعود إلى مجموعة من الأسباب هي على النحو التالي:
- تفادي الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية.
- ممارسة الأنشطة بطريقة غير رسمية.
- وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل.
- تدنئة تكاليف المعاملات مثل تكاليف الالتزام ودفع الضرائب، وغيرها.

تقوم جمعية تناوب الادخار والائتمان بالوساطة بطريقه أساسية جدا، ذلك أن عددا صغيرا من الافراد يتفاوت بصوره نمطيه بين سته افراد واربعين، يؤلفون مجموعة وينتخبون رئيسا يقوم بصوره دوريه بتحصيل مبلغ معين (حصة) من كل عضو، ثم يعطى المبلغ المتحصل بالتناوب الى كل عضو من اعضاء المجموعة. بعض البلدان، مثل الهند والكاميرون، تطورت جمعياتنا وبالادخار والائتمان فاستحاله بنوكا رسميا وهناك ثلاث أنواع تتمثل في:

- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان موجوده في كثير من البلدان.
- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان بالعمولة.
- جمعيات تناوب الادخارات والائتمان الترويجية.

الفرع الرابع: التمويل عن طريق مؤسسات راس المال المخاطر:

يقصد به رأس المال موظف في استثمارات مخاطره كتمويل المشروعات الجديدة، سواء كانت خاصه بتمويل عمليات الانشاء وهو عمليات ما قبل الانشاء او عمليات الانطلاق او عمليات التحويل واعاده النهوض، من هذا التعريف يتبين مراحل هذا التمويل والمتمثلة في[1]:

- ✓ رأس المال الانشاء، وينقسم بدوره الى راس مال ما قبل الانشاء الذي يخصص لتمويل المشروعات في بداية نشاطها.
- ✓ رأس مال التنمية يكون المشروع قد بلغ المرحلة الإنتاجية، فيطلب مصادر تمويليه خارجيه اذا واجه ضغوطات مالية بين واجه ضغوطات مالية.
- ✓ رأس مال تعاقب يستعمل عند تحويل الملكية لراس مال المشروع.
- ✓ رأس مال التصحيح او اعادة التدوير ويخصص للمشروعات القائمة والتي تواجه مشاكل.

تعتبر مؤسسات راس مال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من اهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الجديدة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدره على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم يرجع الى خبرتها وامكانياتها الواسعة. وتنسب النشأ الحديثة لمؤسسات رأس المال المخاطر الى الجنرال الفرنسي Doriot الذي انشاه في امريكا عام 1946 اول مؤسسة متخصصه في رأس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة dévelopement and research américain والتي تخصصت في تمويل المؤسسات الإلكترونية الناشئة، أما في أوروبا فقد تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر ثم انتصرت هذه الفكرة في كل دول العالم واصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا تلعب دورا هاما في دعم وتمويل المؤسسات وتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] ليلى خواني، شعيب بغداد، **الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها -دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**-مجلة المالية والأسواق، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 64.

المبحث الثاني: مؤسسات وآليات التمويل المصغر وتنمية المؤسسات المصغرة

تعد هيئات التمويل المصغر أحد الوسائل الرئيسية لتمويل المؤسسات المصغرة والتي تمثل قطاعا مهما في الاقتصاد العالمي، وتساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة، وتقدم هذه الهيئات خدمات ماليه متنوعة لعملائها حيث تساهم هذه الخدمات في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة ودعمها لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي، وتلعب المرافقة دورًا حيويا في هذه العملية.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المصغر

أصبح مصطلح مؤسسات التمويل المصغر يشمل مجموعة متنوعة من المنظمات التي تقوم بتقديم خدماتها المالية لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ويمكن تصنيفها ضمن ثلاثة أقسام رئيسية بحسب درجة الرقابة والإسراف التي تخضع لها هذه المؤسسات من قبل السلطات الرقابية وهي:[1]

الفرع الأول: مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية.

السمة الرئيسية لهذا النوع أنها تخضع في عملها للوائح ويتم الإشراف عليها من قبل السلطات الرقابية ونذكرها فيما يلي:

أولا: البنوك المملوكة للدولة:

من أهم سمات هذا النوع أنها قد تكون في شكل بنوك تجارية، بنوك زراعية أو بنوك تنمية، كما أنها تخضع للتنظيم والإشراف من قبل الدولة، ولديها شبكة كبيرة من الفروع في العادة تصل إلى المناطق الثانوية التي لا تخدمها البنوك الخاصة، إلا أنها تعاني من عيوب كثيرة فهي غالبا ما تكون غير مربحة، لذلك يجب أن تكون مدعومة بشكل كبير من أجل استمرار عملها، كما أنها في كثير من الأحيان لا تخدم أكثر الفقراء وتخضع التفويضات المسيّسة تركيزا غير مبرر على تدفقات القروض وليس على استمرارها ، والتي غالبا ما تكون قروضا بأسعار فائدة مدعومة إضافة إلى أنها تمتاز بضعف وفي بعض الأحيان انعدام الرقابة والمتابعة.

ثانيا: البنوك التجارية الخاصة

عادة ما يكون لهذا النوع هيكل شركة مساهمة، كما أنها تخضع للتنظيم والإشراف وهي قادرة على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية بما في ذلك خدمات الإيداع والائتمان والتأمين والتحويلات المالية، وتمتاز ببنية ممتازة وشبكه واسعة من الفروع ومصادر أموال تجارية ضخمة، الا أن لديها بعض العيوب كذلك فهي عادة لا تهتم بخدمة الفقراء ومحدودي الدخل كما أنها قد تعاني من بعض الصعوبات عند إعادة توجيه أنظمتها وموظفيها لأجل تقديم الخدمات المالية للفقراء ومحدودي الدخل.

ثالثا: بنوك التمويل الأصغر

[1] أمين قسوم، ابراهيم بلقلة، **النموذج المؤسساتي الأفضل للتمكين الاقتصادي لفقراء المسلمين من خلال التمويل الأصغر، دراسة مقارنة بين مختلف مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية والاسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ا، المجلد الثامن عشر، العدد 29، الجزائر 2022، ص 265 .

عادة ما تكون لهذا النوع هيكل شركة مساهمة ويتمثل العملاء الرئيسيون لها في الفقراء ومحدودي المدخل من أصحاب المشاريع الصغرى، كما أنها تخضع للتنظيم والإشراف من قبل أجهزة الدولة، وهي عادة ما تكون قادرة على تقديم مجموعة كاملة من الخدمات للعملاء، ولها غاية مزدوجة (الربحية وخدمة الفقراء) ، إلا أن هذا النوع من المؤسسات وبحكم أنها لا تخدم عملاء متنوعين فيحتمل أن تتعرض لمخاطر أكبر من البنوك التجارية التي تخدم مجموعة واسعة من العملاء.

رابعا: المؤسسات المالية غير المصرفية:

يتضمن هذا النوع أنواعا مختلفة من المؤسسات مثل شركات التمويل شركات التأجير ومؤسسات التمويل الأصغر التي كانت أغلبها مؤسسات غير حكومية في السابق وهي جميعها تخضع للتنظيم والإشراف من قبل السلطات الرقابية للدولة، إلا أن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المطلوب منها دفعة عادة ما يكون أقل من البنوك، وهي تركز على تقديم مجموعة صغيرة من المنتجات المتخصصة التي قد تكون متاحة من قبل البنوك للأشخاص الذين لا يستطيعون التعامل مع البنوك، إلا أنها تعاني من بعض العيوب فهي العادة لا تسمح لها بتقديم مجموعة كاملة من الخدمات المالية خاصة خدمات الإيداع التي يثمنها الفقراء، وهي كذلك لا تخدم عملاء متنوعين وبالتالي يحتمل أن تتعرض لمخاطر أكبر من المؤسسات التي تخدم مجموعة واسعة من العملاء وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات.

خامسا: التعاونيات متعددة الأغراض:

وهي في الغالب بدعم حكومي، والنشاط الرئيسي لها قد يكون توريد المدخلات أو التسويق، وغالبا ما يتم الإشراف عليها من قبل الوزارات أو الإدارات الحكومية التي تفتقر إلى مهارات الإشراف المالي، كما يمكن أن تكون في بعض الأحيان في شكل اتحادات، وهي تمتاز بكونها مملوكة لأعضائها، وتقدم خدمات متنوعة لهم، إلا أنها تعاني من بعض العيوب حيث عادة ما تستخدم الحكومات التعاونيات لأغراض خاصة لها بما يؤدي إلى انخفاض الشعور بالملكية من قبل أعضائها، كما تميل المدخلات إلى التركيز على الخبرة التسويقية بدلا من الخبرة المالية ، إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الرقابة في كثير من الأحيان حيث أن الانظمة الرقابية عليها لا تكون كافية للمساءلة والشفافية.

سادسا: التعاونيات المالية بما في ذلك الاتحادات الائتمانية:

وهي عادة ما تكون مملوكة للأعضاء فقط كما أنه عادة ما يكون هناك صوت واحد لكل عضو تقتصر العضوية على أفراد لديهم رابط مشترك كالعمل أو الحي، أو قد تكون مفتوحة للجميع، كما أن التركيز الأساسي فيها يكون على الخدمات المالية، وغالبا ما يتم الاشراف عليها من قبل الوزارات أو الإدارات الحكومية، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا عديدة حيث يمكن أن يؤدي هيكل الملكية القائم على مدخرات الأعضاء إلى شعور قوي بالملكية مما يخلق حوافز قوية للإدارة والضوابط الداخلية، كما أن هيكل الاتحادات يمكن أن يوفر إمكانية الحصول على الخدمات التي لا يمكن للتعاونيات تحملها مثل خدمات المساعدة الفنية والمراجعة الخارجية، وفي المقابل هناك بعض العيوب التي تميز هذا النوع من المؤسسات حيث أن التمويل الخارجي الذي تستفيد منه قد يؤدي إلى سيطرة المقرضين، كما استخدمت التعاونيات في كثير من البلدان كقناة لإيصال الخدمات المدعومة لفئات تستهدفهم الحكومة فقط وغالبا ما تفتقر مجالس الادارة والمدراء لديها للمهارات اللازمة خاصة المهارات المالية، كما أنها تعاني من ضعف الرقابة في كثير من الأحيان حيث أن الأنظمة قد لا تكون كافيه للمساءلة و الشفافية.

الفرع الثاني: مؤسسات التمويل المصغر شبه الرسمية

هذا النوع من المؤسسات يتم الترخيص لها من قبل السلطات ولكن يشرف عليها مجالس إدارتها الخاصة بها والمتمثلة في:[1]

أولا: مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية :

قد تنشئها منظمة محلية أو أجنبية وعادة ما تكون مسجلة كجمعية غير هادفة للربح، والمنتج الرئيسي الذي تقوم بتقديمه هو القروض، ومن أهم مميزاتها أن التخصص يجعل من السهل عليها تشغيل مشروع تجاري يسعى إلى تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، إلا أنه في العادة لا يسمح لها بتقديم خدمات الإيداع بما فيها المدخرات الإلزامية، كما تعاني كذلك من صعوبة دعم النمو بسبب الفرص المحدودة لإعادة التمويل التجاري وعدم وجود رأس مال يمكن الحصول عليه من المساهمين.

ثانيا: المنظمات غير الحكومية متعددة الأغراض التي تفصل خدمات التمويل الأصغر عن غيرها من الخدمات:

هذه المنظمات قد تنشئها منظمة محلية أو أجنبية وعادة ما تكون مسجلة كجمعية غيرها لفة للربح أو الائتمان، وقد تكون في شكل إدارة مستقلة أو كيان قانوني منفصل، والمنتج الرئيسي لديها هو القروض، ومن أهم مزايا هذا النوع من المؤسسات أنه يمكنها القيام بخدماتها الاجتماعية وفي نفس الوقت تطوير التمويل المصغر باستخدام منهج الأعمال التجارية المستدامة، كما أن عملاءها أقل احتمالا للحصول على رسائل مختلطة حول الخدمات المقدمة لهم، إلا أنها تعاني كذلك من بعض العيوب حيث من الصعب عليها اكتساب الخبرات في المجالات المختلفة في العديد من المناطق التي تعمل بها كما أنه عادة مالا يسمح بتقديم خدمات الإيداع بما في ذلك المدخرات الإلزامية.

الفرع الثالث: مؤسسات التمويل المصغر غير الرسمية:

السمة الرئيسة لهذا النوع من المؤسسات أنه لا يتم الاعتراف بها من قبل السلطات الرسمية ويتم الإشراف عليها فقط من طرف أعضائها، ندرجها فيما يلي:[2]

أولا: المرابون:

وهم يمتازون بسهولة وسرعة الوصول إليهم وهم لا يعمدون على أي تمويل خارجي، إلا أنهم غير مسجلين ولا يخضعون لأي اشراف أو رقابة من السلطات وتتميز خدماتهم بأنها خدمات بسيطة وسهلة المنال ومتوفرة في كل مكان تقريبا، كما أنها متاحة عند الحاجة إليها إلا أن خدماتهم تمتاز بمعدلات فائدة مرتفعة جدًا، كما قد تكون هناك قيود يعانون منها على السيولة خلال مواسم معينة، والفقراء الذين يتعاملون معهم يمكن أن ينتهي بهم الحال في فخ المديونية، وفقدان سبل العيش الحيوية كالأصول الإنتاجية والأراضي.

ثانيا: جامعو الودائع

[1] أمين قسول، ابراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 266 .

[2] المرجع نفسه، ص 267 .

إعادة ما يقوم جامعو الودائع بالتنقل بأنفسهم إلى منازل الفقراء لجمع الودائع، وعادة ما يتقاضون مبلغ يوم إيداع عن كل فترة (شهر، أسبوع)، إلا أنهم غير مسجلين ولا يخضعون لأي إشراف أو رقابة من السلطات، وتمتاز خدماتهم بأنها خدمات إيداع بسيطة وسهولة المنال، إلا أنها قد تكون خدمات إبداع غير آمنة، فعادة ما يفر جامعو الودائع بأموال المودعين الفقراء.

ثالثا: جمعيات التوفير والإقراض الدوارة : (ROSCA)

هذه الجمعيات تكون مسجلة إلا أنها منظمة زمنيا حيث يودع الاعضاء مبلغا ثابتا في كل فترة ليتلقى عضو واحد كل فترة جميع الأموال إلى أن يحصل الجميع على المال، وهي تمتاز بعدم وجود أي تمويل خارجي، وهي تمكن أعضاءها من الحصول على مبالغ كبيرة على نحو مفيد، وهي بسيطة وسهلة الإدارة حيث لا توجد أي سجلات مكتوبة وهي تعمل بشكل جيد في المجتمعات الريفية النائية ومعروفة جيدًا في العديد من الدول، ورغم ذلك فهي تعاني من بعض العيوب حيث أن الأموال المودعة لديها صغيرة عموما كما أنها غير مرنة حيث لا يمكن إيداع أو سحب الاموال حسب الحاجة لذلك فهي عادة لا تتوفر للحالات الطارئة كما أنها لا تقوم بتقديم قروض لأعضائها والمدخرات فيها مقيدة حتى يحين دور العضو.

رابعا: جمعيات التوفير والإقراض المتراكمة : (ASCA)

هذه الجمعيات لا تكون مسجلة إلا أنها منظمة زمنيا حيث يودع الأعضاء مبلغا ثابتا في كل فترة، وهي تمتاز بعدم وجود أي تحويل خارجي ، وهي مزايا جمعيات التوفير والإقراض الدوارة **(ROSCA)**، إلا أنها أكثر مرونة بالنسية للأعضاء الذين يريدون الحصول على قروض، كما أن الأموال المقرضة إلى الأعضاء تكون بفائدة في حين يتلقى الأعضاء عائدا على استثماراتهم كذلك، ورغم هذه المزايا إلا أن جمعيات التوفير والإقراض المتراكمة تعاني من بعض العيوب، فالأموال المودعة من قبل الأعضاء صغيرة عموماً، كما أن القروض عموما لا تصلح للاستثمارات الكبيرة أو الزراعية نظرا لصغر حجم القرض، كما أن المدخرات فيها مقيدة.

خامسا: مجموعات المساعدة الذاتية:(SHG)

هذه الجمعيات لا تكون مسجلة إلا أنها منظمة زمنيا، حيث يودع الأعضاء مبلغا ثابتا في كل فترة وهي تمتلك نفس مزايا جمعيات التوفير و الإقراض المتراكمة (ASCA) إلا أنها أكثر مرونة منها بالنسبة للأعضاء الذين يريدون الحصول على قروض حيث أنها تستطيع وبعكس جمعيات التوفير والإقراض المتراكمة الاستفادة من التمويل الخارجي مما يتيح قروضا أكبر للأعضاء، كما أن الأموال المقرضة إلى الأعضاء تكون بفائدة، في حين يتلقى الاعضاء عائدا على استماراتهم كذلك، ورغم هذه المزايا إلا أن جمعيات المساعدة الذاتية تعاني من بعض العيوب، حيث قد يكون من الصعب عليها الحصول على تمويل خارجي من ذلك علم البنوك دون وجود دعم من الحكومة، كما أن المدخرات فيها مقيدة ، ولا يمكن سحبها ما لم يترك العضو المجموعة.

سادسا: بنوك القرية غير الرسمية

هذه النبوك غير مسجلة تعمل على مستوى القرية وهي قائمة على العضوية ورغم ذلك فهي تحصل على تمويل خارجي ومن مزاياها توفير دعم المانحين والتدريب كما أن عدم تحمل التكاليف يساعدها على الوصول السريع للعملاء الفقراء، الا أن لديها بعض العيوب كوجوب التزام المانحين على المدى الطويل لأن هذا النوع من البنوك لا يولد عوائد تغطي التكاليف التشغيلية كما أن بعض بنوك القرية المستقلة لا تستطيع تقديم مبالغ كبيرة للأعضاء.

المطلب الثاني :خدمات عملاء التمويل المصغر

تقوم مؤسسة التمويل المصغر بتقديم خدمات مالية وغير مالية لعملائها من الطبقة الفقيرة المستبعدة من الوصول الى مصادر التمويل الرسمي.

الفرع الأول :خدمات التمويل المصغر

تقدم مؤسسات التمويل المصغر عدة خدمات لعملائها والمتمثلة في:

أولا: خدمة تقديم القروض

حيث تعتبر الخدمة الأساسية لمؤسسات التمويل المصغر، وتأتي لسد الحاجات التمويلية لعملاء وزبائن التمويل المصغر ولمشاريعهم، تكون هذه الخدمة مقابل ضمانات مادية أو بضمانات المجموعة، كما يمكن أن تقدم خدمات الإقراض بفوائد أو تكون عبارة عن قروض خالية من الفوائد ويمكن تقسيم خدمات الإقراض إلى نوعين :خدمات الاقراض الفردية وخدمات الإقراض الجماعية[1].

ثانيا: خدمة الإدخال (التوفير)

تعرض مؤسسات التمويل المصغر نوعين من حسابات التوفير وهي الطوعي والإلزامي، أما فيا يتعلق بالمدخرات الطوعية فهي تقبل خدمات التوفير المقدمة من النبوك التجارية التقليدية، وبينما المدخرات الإلزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ لها في المؤسسات حتى يتم الوفاء بالقرض.[2]

ثالثا: التأمين متناهي الصغر:

هناك أنواع مختلفة من خدمات التأمين ع مثل التأمين على الحياة، والتأمين على الممتلكات، والتأمين الصحي والتأمين مند العجز ويجري توسيع نطاق الخدمات في هذا المجال باستمرار، حيث تحدد كل شركة على حدى خطط وشروط تقديم خدمات التأمين ويحتاج أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المتدني خدمات التأمين لمواجهة بعض المخاطر مثل المرض، الإصابة، السرقة ، الوفاة ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي تبدأ بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر إضافتها إلى محفظتها لتلبية حاجة هؤلاء للحماية وحين تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر من أجل تقديم التأمين إلى تراخيص خاصة يصعب الحصول عليها عادة ومن ثم تلجأ إلى المشاركة مع إحدى شركات التأمين التي تفضل تقديم خدمات مباشرة إلى الفقراء خوفا من المخاطر، ومن هنا تعمل مؤسسات التمويل المصغر كوسيط بين شركة التأمين والعملاء.[3]

رابعا: القروض الجماعية

---

[1] عثمان ولد الصافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة (كوفيد19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2020، ص 283 .

[2] عليا حيدر عبد عون ، مرجع سابق، ص 18 .

[3] المرجع نفسه، ص 19 .

تقدم هذه القروض الجماعية إلى مجموعة موحدة من الأفراد من(3-15) فرد من أجل تحويل مشروعاتهم الجماعية وتمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة إذ أن المجموعة ضامنة لأي فرد لم يقدر على السداد بالسداد نيابة عنه، وقد اثبتت هذه الطريقة التجانس بسبب ضغط مجموعة الأفراد على الفرد ضغط اجتماعي له تأثيره على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي كما تلعب المجموعة دور لنجاح ومساعدة الفرد من النواحي الفنية والتسويقية والادارية للمشروع، وتجدر الإشارة الى أنواع من الخدمات مثل : قروض الاستهلاك و الزواج والتحويلات، بطاقات الدفع .

الفرع الثاني: عملاء التمويل المصغر:

أولا: تعريف عملاء التمويل المصغر:

عملاء التمويل المصغر هم[1] الفقراء والاشخاص ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم الحصول على خدمات مؤسسات التمويل الرسمية، وغالبا ما تكون مشاريعهم موجودة في بيوتهم، وتختلف مشاريعهم باختلاف مناطقهم، ففي المناطق الريفية هم عادة مزارعين صغار وآخرين الذين ينخرطون في نشاطات صغيرة تولد الدخل، مثل تصنيع الطعام والتجارة الصغيرة، وفي المناطق الحضرية نشاطات التمويل المصغر هي أكثر تنوع وتشمل أصحاب الدكاكين، وأصحاب الحرف اليدوية والباعة المتجولون... الخ.

ثانيا: خصائص عملاء التمويل المصغر:

لعملاء التمويل المصغر خصائص وسمات تميزهم عن غيرهم من العملاء والتي تنحصر في:[2]

أ- الخصائص الاقتصادية:

بالنظر إلى الخصائص الاقتصادية فيجب ان تشمل تحليل العملاء للجوانب والاعتبارات التالية:

- ✓ القطاع الذي ينتمي اليه نشاط العميل: يحث تختلف طبيعة وظروف هذه النشاطات ما بين زراعية وخدمية.
- ✓ العمر الزمني أو خبرة نشاط العميل : من هذه الزاوية هناك اختلاف كبير من درجة المخاطر ما بين النشاط القائم الذي تم تشغيله و حقق قدرا من الأرباح و نشاط مبتدئ، حيث لم يتم التحقق بعد من احتمالات نجاحه فمن الناحية العملية وواقع التجربة تتسم النشاطات المبدئية بدرجة عالية من المخاطر ، و يعتبر كل من القطاع الذي ينتمي إليه النشاط و خبرة العميل عنصرين هامين جدا فيما يتعلق بتصميم برامج التمويل المصغر و كدلك منتجات هذه البرامج فالنشاطات التي تعمل في قطاعات مختلفة تكون حاجاتها للتمويل مختلفة و ذلك كما توضحه الأمثلة التالية:

- شروط التمويل الممنوحة لشراء وتربية الدواجن البيضاء يجب ان تتماشى مع الفترة الزمنية التي تتطلبها مرحلة تربية الدواجن (يكون المدى الزمني طويل نسبيا).
- شروط التمويل الممنوحة لبائع متجول لشراء سلعة في الشارع تتطلب مدى زمني قصير.

ب- الخصائص الديمغرافية:

تتضمن الخصائص الديمغرافية لعملاء التمويل المصغر العديد من الاعتبارات التي يمكن حصرها في الجوانب التالية:

---

[1] محمد يونس، **ما هو التمويل الصغير**، متاح على موقع :www.wafaalent.org اطلع عليه بتاريخ: 24 أفريل 2023 على الساعة: 04: 00

[2] سلومة موسى يحي بشارة، **التمويل الأصغر و دوره في تخفيف حدة الفقر في السودان – دراسة تطبيقية على مصرفي الادخار و التنمية الاجتماعية و البنك المركزي السوداني** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان ، 2014، ص ص 64،65.

- ✓ العمر: تقوم مؤسسات التمويل المصغر بوضع قيد العمر ضمن شروط منح التمويل وذلك وفق الاعتبارات التي يحددها أفراد العمل في المجتمع لسن القوانين لمزاولة العمل وكذلك وفق الاعتبارات التشريعية والتنظيمية بخصوص سن العمل؛
- ✓ المواطنة: تواجه مؤسسات التمويل المصغر معضلة بخصوص تمويل النازحين واللاجئين وجميع أفراد المجتمع لا يكون لديهم مقر إقامة دائم ولذلك تصبح المواطنة ومقر الإقامة الدائم من أعم شروط عملاء التمويل المصغر؛
- ✓ النوع: هناك بعض مؤسسات التمويل المصغر تركز برامجها على تمويل النساء فقط حيث ترى فيهم عملاء لأفضل من الرجال، بينما تركز بعض المؤسسات على الرجال دون النساء؛

ج- الخصائص الثقافية:

يؤثر التماسك الثقافي على المنهج الذي ستتبعه مؤسسات التمويل المصغر في تقديم خدمات للفئات المستهدفة فعلى سبيل المثال لن يكتب النجاح لنهج التمويل عبر المجموعات التضامنية إذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع لا تؤمن بهذا النوع من المجموعات

كما تؤثر القناعة أو الفهم تجاه القروض إذا كانت هناك قناعة سائدة في المجتمع بان القروض التي تمنحها مؤسسات التمويل المصغر هي من أموال الدولة فإن ذلك يثيل الذين

د- خصائص الأنشطة المدرة للدخل :

تتسم هذه النشطة بانها تدور في محيط الأسرة و تكون متناهية في الصغر ومن سمات هذه النشطة أيضا أن إيراداتها و مصروفاتها لا يتم فصلها عن ميزانية الأسرة ولا تمارس على سبيل التفرغ وتتسم بتكرار و تغير نوع النشاط مرات عديدة في العام ، ومن يقومون بهذه النشاطات يستثمرون في أموالهم و يتحملون مخطر هذا النشاط و يقوم القائمون بهذه النشاطات بصورة رئيسية باستخدام الأرباح التي يحققونها في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية و ليس هناك استراتيجية لتنوع الأنشطة المدرة للدخل و تخفيض مخاطر نشاط العمل و هي استراتيجية معروفة لدى الأسر ذوي الدخل المنخفض و عادة لا يزيد عدد العاملين عن الشخص الواحد.

المطلب الثالث : المرافقة وتنمية المؤسسات المصغرة.

تتعلق المرافقة بسيرورة تعمل على نقل شخص ما من حالة لأخرى والتأثير عليه من أجل اتخاذ القرارات، كذلك مساعدة حاملي الأفكار على تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية.

الفرع الأول: مفهوم عملية المرافقة :

أولا: أسباب نعقد عملية المرافقة

تعتبر المرافقة وخاصة المتعلقة بالمؤسسات المصغرة أمراً معقداً لحد ما ويرجع ذلك إلى[1] :

- ✓ تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشبعهم.
- ✓ تنوع أشكال المرافقة، وإجراءات تنفيذها.

[1] عبد الفتاح بوخمخم ، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة** : متاح على موقع:
www.asjp.cerist.dz/en/ clown Article / 17/4/2885 : ص 3، اطلع عليه بتاريخ : 04 مارس 2023 على الساعة : 14 :12.

ثانيا: تعريف المرافقة:

عرفها أندري لوتاوسكى andre letouski مسؤول الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا، حيث تعتبر التعريف الأكثر شمولا على أنها:[1] " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ."

أي أن مهنة المرافقة تتعلق باتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:[2]

- ✓ استقبال الافراد الذين يرغبون في انشاء مؤسسة؛
- ✓ تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد؛
- ✓ متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموماً تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين)؛

الفرع الثاني : أشكال المرافقة

تأخذ المرافقة أشكالا متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها، ومستوى تدخلها ومدتها والقطاع الذي تهتم له حيث يمكن حصر أهم الفاعلين في مجال المرافقة وأدوارهم في:[3]

أولا: الدولة والهيئات المحلية :

مما هو مؤكد أن الدولة والهيئات المحلية والوطنية تلعب دوراً جوهريا في إنشاء المؤسسات ولا سيما المصغرة والصغيرة منها من خلال تقديم المساعدات المالية، تنظيم المسابقات والتظاهرات والمعارض، إضافة إلى منح الامتيازات جبائيه واجتماعية كما تقوم ب:

- ✓ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير هذه المؤسسات مثل المساعدات التقنية والانتاجية والتسويقية ووضع الأطر القانونية والتشريعية لعمل المؤسسات الصغيرة وترقية وسائل تمويلها؛
- ✓ إعداد الدراسات القطاعية للمشاريع الصناعية التي تسمح بتحقيق الاندماج والتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمصغرة والصغيرة للتخفيف من تبعية القطاع الصناعي للخارج؛
- ✓ إنشاء بنك للمعلومات الإحصائية والصناعية المتعلقة بالقطاع بالإضافة إلى إنجاز دراسات تقييمية لحساب المتعاملين الاقتصاديين؛

ثانيا: التنظيمات والمؤسسات المالية:

تساهم الهيئات والتنظيمات المالية بشكل كبير في دعم المؤسسات الصغيرة الناشئة التي تتميز بقدرة عالية على النمو خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي والاستشاري والتي من أهمها مؤسسات رأس المال المخاطر التي تقدم العديد من الخدمات نختصرها في النقاط التالية:

---

[1] عبد الفتاح بوخمخم ، صندرة سايبي ، مرجع سابق، ص 3.

[2] عبد الفتاح بوخمخم ، صندرة سايبي ، مرجع سابق، ص 3.

[3] سماح طلحي، **دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جوان 2016، ص 298 .

- ✓ بناء الخطة الاستراتيجية لعمل المؤسسة الصغيرة وإيجاد فريق إداري متكامل لإدارتها؛
- ✓ ضخ تمويل مقابل حقوق الملكية الطويلة الأمد، الأمر الذي يوفر ذلك الأساس الصلب لنمو المؤسسة الصغيرة المستقبلي؛
- ✓ إسداء النصائح العملية وتقديم المساعدة للمؤسسة الصغيرة بناءاً على خبرات شركة رأس المال المخاطر السابقة؛

ثالثا: حاضنات ومشاتل الأعمال:

تعتبر الحاضنة مكان لاستقبال ومرافقة أصحاب المشاريع الجديدة هدفها إنشاء مؤسسات ناجحة وذلك من خلال منحها كل أوجه الدعم في مجال التكوين، الاستشارة، التسيير، التمويل لمدة تستمر حتى ثلاث سنوات كما يمكن إجمال مهامها فيما يلي :

- ✓ تقديم المساعدات في مجال التنظيم والإدارة خاصة في مرحلة الإنشاء والنمو؛
- ✓ الإعلام والتكون في مجال إنشاء المؤسسات لحاملي المشاريع الفعلين والمحتملين؛
- ✓ تقديم المساعدات المالية المباشرة والتعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات؛

رابعا ؛ مراكز التسهيل:

تعتبر هذه المراكز بمثابة هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة الأصحاب المشاريع من خلال مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس وتسهيل الإجراءات الادارية وتشجيع نشر المعلومة كما تسعى لتحقيق العدد من الأهداف منها:

- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تطوير ثقافة المقاولة وتقليص آجال إنشاء المؤسسات الصغيرة وتوسيعها؛
- إنشاء قاعدة معطيات ومكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛

خامسا: بورصات ترقية المناولة والشراكة:

تعتبر المناولة الصناعية من أهم وسائل تنمية وتكيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمصغرة في شكل جمعيات تتكون من مؤسسات القطاع العام وكذا الخاص حيث تمثل خيارًا استراتيجيا ومحورًا جوهريا يهول عليه كثيرا في استقطاب الخبرات والمعارف ورصد التمويلات .بالإضافة إلى تعزيز عمليات الشراكة من القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب.

سادسا: الخبراء الاستشاريون:

تلجأ المؤسسات المصغرة إلى الخبراء الاستشاريون عندما تواجه العديد من المشاكل بسبب زيادة تعقيدات الإدارة واختصاصاتها ومن أجل كشف الاخطاء الخفية في الوقت المناسب، لذا يجب اختيار الاستشاري الأمثل بالتكلفة التي تناسب المؤسسة الصغيرة خاصة في بداية نشاطها.

سابعا: الفرانشيز Franchise:

يعرف الامتياز بأنه تلك العلاقة القانونية بين Franchiser الذي عادة ما يكون شركة كبيرة ذات سلاسل وفروع إما اختيار الاستشاري محلية أو دولية يعطي الحق لصاحب المؤسسة الصغيرة والذي يطلق عليه اسم franchist تسويق منتج أو خدمة معينة وفق شروط متفق عليها ، حيث تستفيد المؤسسة الصغيرة من قوة المؤسسة الكبيرة ومزايا أخرى أهمها:

- توفير التدريب اللازم من خلال تحويل مهارات مانح الامتياز للمؤسسة الجديدة؛
- استغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وباقي المتعاملين الاقتصادين؛
- التعريف بأساليب التسويق الناجح وتقديم مساعدات إدارية قانونية؛
- المساعدة في بدء النشاط في وقت مبكر مع تقديم ضمانات ضد الإفلاس والتعثر؛

الفرع الثالث : دور المرافقة في انجاح المؤسسات المصغرة:

تهتم المرافقة بتقديم الخدمات الضرورية التي تحتاجها المنشئ والمؤسسة المراد إنشاؤها لا سيما إذا كانت هذه الأخيرة مصغرة أو صغيرة بهدف توفير كل وسائل الدعم خاصة عند بداية نشاطها وهو ما يساعد على استمرارها ونموها هما يسهم في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وهنا يبرز دور المرافقة في تذليل كل الصعاب التي تواجه المنشئين سواء قبل أو بعد إنشاء المؤسسة الأمر الذي يؤكد أن مهنة المرافقة:[1]

- ضرورية الأغلبية أصحاب المشاريع من خلال استقبالهم وتوجيههم في الاتجاه الصحيح في حالة كون مشاريعهم غير ملائمة؛
- ضرورية للرفع من حظوظ نجاح المؤسسات المصغرة والصغيرة خاصة وأنها تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء؛
- تقديم خدمات ومزايا عديدة في مجال إعداد التقارير المالية وتقديم المساعدات والاستشارات الإدارية والتقنية والقانونية؛
- تعد المسار الإجباري للحصول على التمويل اللازم إضافة إلى الحصول على ضمانات من الهيئات العمومية.
- تدمج عدة وسطاء كما تقدم الحلول الفورية؛

[1] سماح طلحي، مرجع سابق، ص 301.

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل المصغر:

يلعب التمويل المصغر دورا حيويا و هاما سواء كان على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي أو حتى على المستوى البيئي.

المطلب الأول: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلعب التمويل المصغر دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال معرفة تأثيرها على والاستدامة المالية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

الفرع الأول: الاستدامة المالية:

أن الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل المصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهيئات و الدعم و أنه من وجهة نظر الأمم المتحدة و كافة مؤسسات التمويل المصغر ،تعتبر الاستمرارية ضرورية من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد ، حيث أن مؤسسات التمويل المصغر في حالة استمرارها في الاعتماد على التمويل المحدود للمتبرعين ستكون قادرة على الوصول إلى عدد محدد من الأفراد فإن الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل المصغر على مستوى واسع بشكل كبير على تخفيف الفقر،[1]

الفرع الثاني: التأثير على النمو الاقتصادي:

يرى البعض أن التمويل المصغر من شأنه التأثير على فرص التوظيف الذاتي وليس على فرص الاستثمار، فهي تفتح المجال لعمليات التوظيف الذاتي والتي لم تكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى، كما وجد أن التمويل المصغر يسهم في زيادة نسبة الناتج إلى راس المال في الأجل الطويل، ويسهم كذلك في الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع والممثلة في معونات الرفاهة أو المعونات الاجتماعية، والتي يمكن توجيهها إلى زيادة الإنتاج من خلال توظيفها في قطاعات خالقة للثروة.

هذا بالإضافة إلى أن القروض من شأنها الحد من مستويات عدم العدالة، من خلال زيادة دخول الفقراء كنتيجة لعملهم هذا من جانب، والتقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخول التي يمنحها المنظمون العاملين من جانب آخر.[2]

---

[1] ناجية صالحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، - تقييم** دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر العدد السادس، 2015، ص 132.

[2] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر – الآليات ;والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد الأول، يوليو 2009، ص 167.

أما من وجهة نظر أخرى فيجب أن يكون معلوما لدينا بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء الذين هم عملاء التمويل المصغر بالأساس والذي يظهر في افتقارهم للصحة والتعليم وغيرها، يمكن ان يخفض من الإنتاجية الاقتصادية وذلك يؤدي بشكل مباشر إلى تباطؤ النمو والتنمية الاقتصادية، إن استراتيجيات رفع الدخل تقول أن أدنى 40 بالمائة من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل و هذا ما يسمح به التمويل المصغر.

إن تهميش إنتاجية ما يقرب من نصف السكان يضعف اقتصاد البلد بلا شك ، كما أن زيادة مستوى مداخيل الفقراء سوف يحفز الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتج من الغذاء و الملابس و السلع الضرورية ، أي الدغه نحو زيادة الإنتاج و رفع معدلات التوظيف و الاستثمار المحلي ، يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركون في تحقبق التنمية [1].

المطلب الثاني: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية:

يلعب التمويل المصغر دورا حيويا في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال الوصول الى الفقراء، الأثر على الرفاهية عناصر أخرى نتناولها في هذا المطلب.

الفرع الأول : الوصول إلى الفقراء:

ازداد مؤخرا الاهتمام بالتمويل المصغر باعتباره أداة هامة للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لفقراء العالم، حيث أكدت الحاجة الضرورية للفقراء لتوفير الخدمات المالية من خلال التمويل المصغر لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمثل هذا التمويل أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخول الضعيفة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية. وادماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يساعد التمويل المصغر أيضا على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك في أوقات الشدة، كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة و مخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث.[2]

الفرع الثاني: الأثر على الرفاهية:

إن انعكاس التمويل المصغر على تحسين ظروف الفقراء من خلال زيادة الدخل وتكوين الأصول وذلك إن أحسن الفقراء التصرف بالدخل الزائد، والمجتمع المحلي من خلال امتلاكها لعدد أكبر من الأصول وازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة، حيث ساهمت برامج التمويل المصغر في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: النهوض بتعليم الأطفال:

---

1 ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حامد، محمود حسن الحسني، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى ، مصر، 2009، ص ص 226-227.

[2] اليزابيت ليتلفيلد و آخرون، **هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة**، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات، (CGAP)ع 24، واشنطن، أمريكا، 2003، ص 4

يعد الاستثمار في تعليم الأبناء، من بين الأشياء التي يقوم بها الفقراء حول العلم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات المصغرة وتبين الدراسات أن أبناء عملاء برامج التمويل المصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدرسة والقاء فيها لمدة أطول، كما نخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء برامج التمويل المصغر. ولمساندة هذه الأولوية، تقوم العديد من برامج التمويل المصغر حاليا بإعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية.[1]

الفرع الرابع: تحسين الرعاية الصحية:

يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة فحدوث حالات وفاة في العائلة، والاستئذان من العمل عند المرض، ونفقات الرعاية الصحية، كل ذلك من شأنه أن يستنزف الدخول والمدخلات، كما يكمن أن يؤدي إلى الاستدامة وبيع الممتلكات وبالنسبة إلى عملاء برامج التكوين المصغر فإن المرض غالبا ما يكون السبب الرئيسي وراء إخفاقهم في سداد الديون.

الفرع الخامس: تمكين المرأة:

يمكن النظر الى التمكين كوسيلة لخلق بيئة اجتماعية تمكن المرء من اتخاذ القرارات فهو يعزز القدرة الفطرية عن طريق اكتساب قوة المعرفة والخبرة وهو عملية اجتماعية متعددة الابعاد ويحدث التمكين داخل المجالات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية وعلى مختلف المستويات، ان تمكين المرأة يسلط الضوء على التعليم والتوظيف وهما عنصران اساسيان للتنمية المستدامة[2].

يعرف صندوق الامم المتحدة للسكان تمكين المرآه بناء على خمس عناصر رئيسيه: شعور المرآه بتقدير الذات، وحقها في الاختيار وتحديد الخيارات، وحقها في الوصول الى الفرص والموارد، وحقها في التمتع بالقدرة على التحكم في حياتها داخل وخارج المنزل، وقدرتها على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي لخلق نظام اجتماعي أكثر عدالة على المستوى المحلي والدولي. [3]

استهدفت برامج التمويل المصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها فكثيرا ما تثبت السيدات أنهن أقدر على تحمل المسؤولية المالية، و القيام بأداء أفضل فيما يتعلق بالسداد، مقارنة بالرجال، كما أنه وجد أن السيدات تزداد احتمالية قيامهن باستثمار الزيادة في الدخل في منازلهن و رفاهية أسرهن، مقارنة بالرجال، وربما كان الأهم منذ ذلك أن الحصول على الخدمات المالية من شأنه تمكين المرأة من أسباب القوة لكي تصبح أكثر ثقة و أكثر حزما ، ومن شأنه كذلك ازدياد احتمالية مشاركتها في قرارات الأسرة و المجتمع المحلي ، و كذا ازدياد قدرتها على مواجهة عدم المساواة المعتادة بين الجنسين.

---

[1] اليزابيت ليتلفيلد وآخرون، ص 4

[2] المرجع نفسه، ص 4

2 حنان العمراوي، سامية فلياشي، **الكتاب الجماعي :صناعة التمويل الأصغر (المنتجات والاليات والآثار)**، مخبر تقييم سوق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، وحدة البحث والتكوين الجامعي، جامعة سطيف، الجزائر، 2021، ص 224 .

وتشير برامج التمويل المصغر في المناطق مختلفة إلى ازدياد دور العملاء من السيدات في اتخاذ القرارات، حيث توصل برنامج تمكين المرأة من أسباب القوة في نيبال أن 65 في المائة من عضواته كن تتخذن قرارات بشأن شراء الممتلكات وبيعها، ز ترسلن بناتهن إلى المدرسة، وتتناقشن حول زواج أبنائهن، وتنظمن أسرهن. زمن الناحية التقليدية، كان الأزواج هم من يتخذون هذه القرارات وقد وجد برنامج التعليم في العالم، والذي يمزج بين التعليم والخدمات المالية، وأن السيدات أصبحن في وضع أقوى مكنهن من ضمان المساواة فيما يتعلق بقدرة الفتيات على الحصول على الطعام، وسنوات الدراسة، والرعاية الطبية.[1]

الفرع السادس: اذكاء روح المقاولاتية :

نظرا للأهمية الكبيرة لروح المقاولاتية في دعم وتشجيع المقاولاتية، ازداد اهتمام الباحثين بدراستها، ولم يتم التوصل بعد الى اتفاق موحد وشامل حول مفهومها، حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الاولى بأخذ المبادرة والعمل او الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية ولهم رغبة وامكانية في التغيير، يمتلكون العزيمة على الخوض في اشياء جديدة او انجاز اعمال بطريقة مغايرة، فهدفهم هو تطوير القدرات للتعامل مع التغيير لاختبار وتجريب افكارهم الجديدة والتعامل بانفتاح ومرونة مع التغييرات، وعليه فإن روح المقاولاتية تتعدى في مفهومها عملية انشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات والقدرات لتقبل امكانية التغيير بروح منفتحة، واكتساب مهارات ومعارف من الميدان العلمي وتجريب الافكار الجديدة، وبالتالي اكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات .

أما عن دور التمويل الأصغر في اذكاء روح المقاولاتية، فهو يبرز عند تقديم الخدمات المالية، والقروض صغيره الحجم للعملاء للفقراء الذين ليس لديهم ضمانات عينيه، لإدماجهم اقتصاديهم في المجتمع، بتوفير فرص التوظيف الذاتي لهم وللأخرين، واشاعه روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى معيشتهم، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي دفع عمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

المطلب الثالث: دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية البيئية:

يتمثل دور التمويل المصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:[3]

الفرع الأول: التشجيع على استخدام منتجات الطاقة النظيفة:

تستطيع الخدمات المالية أن تساعد العملاء على تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك بتمكينهم من التحول إلى مصادر الطاقة التي تطلق غازات أقل، أما الكمية الأكبر والأعظم من الطاقة والتي يستخدمها معظم عملاء مؤسسات التمويل المصغر في شتى أرجاء العالم في الوقت الحاضر فتستهلك في الطهو والإنارة بالمنازل، ومثلما يستخدم الملايين في البلدان النامية الهواتف المحمولة حاليا بل لا تكاد ترى هاتفا موصلا بالأسلاك هناك أبدا، فإنهم كذلك لن يستخدموا الكهرباء

---

[1] اليزابيت ليتلفيلد و آخرون، مرجع سابق، 5.

[2] حنان العمراوي، سامية فلياشي، مرجع سابق ، ص 225.

[3] بول ريبي، **التمويل الاصغر وتغيير المناخ: التهديدات والفرص**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، مذكرة مناقشة مركزة رقم 53، مارس 2009، ص 6 - 14.

المولد من الفحم أو البترول على الاطلاق، في بعض الحالات، ولكنهم يستطيعون أن يقفزوا مباشرة إلى المصادر النظيفة مثل الطاقة الشمسية.

وثمة مدخلان رئيسان للتمويل المصغر فيما يتعلق بالطاقة النظيفة. تستطيع مؤسسات التمويل المصغر النفاذ منها والاستحواذ على أعداد كبيرة من العملاء الجدد وتنمية محافظها، في مقدور هذه المؤسسات أن تقدم القروض مباشرة إلى الأسر المعيشية حتى يمكنها شراء أجهزة (بحجم مناسب للأسرة المعيشية) أثبتت قدرتها على توفير الطاقة. كما يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تتيح التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى ممن يوردون أجهزة توفير الطاقة الى الأسر المعيشية باعتبار ذلك هو مجال أعمالهم. وتعتمد ملائمة أي من هذين المدخلين على عدة متغيرات.

الفرع الثاني: التفكير الاستراتيجي لمؤسسات التمويل المصغر بشأن تغير المناخ:

يجب أن يكون تغيير المناخ جزءا من التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التمويل المصغر، ويجب أن تشتمل هذه الخطط على خطوات ملموسة تتعلق بكلا الأمرين: التخفيف والتكيف. وإذا كانت الخطة الاستراتيجية لأية مؤسسة مالية لا تتصدى لتغير المناخ فهذا الوقت إعادة النظر فيها، ومن بين أبسط طرق ضمان إدراج تغير المناخ إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات فيما يتعلق بالمناخ.

تحتاج مؤسسات التمويل المصغر إلى أن تفكر في تسلسل ما تتخذه كتدابير استجابة لتغيير المناخ، وتستطيع هذه المؤسسات اتخاذ خطوات كثيرة وسريعة قبل تصدي للمهام الملحة الخاصة بتطوير أدوات مالية جديدة أو بالتقدم نحو أسواق الكربون:

- ✓ البدء بتدابير توفير الطاقة البسيطة مثل استخدام الانارة منخفضة الطاقة والنهوض بتدابير أخرى لتقليص النفايات، وكثير من هذه التدابير يمكن تنفيذه بسهولة، كما يمكن أن توفر الموارد المالية لذلك وأن يساعد على توعية الموظفين.
- ✓ تنظيم حملات توعية تستهدف توعية العملاء بإتاحة مصادر الطاقة المتجددة (مصادر أنظف) للطهو والإنارة.
- ✓ الحصول على معلومات حول مبادرات المناخ المحلية التي تطلقها جهات مانحة أو الحكومة، أو القطاع الخاص. ويعد البحث عن طرق ناجحة للتعاون من قبيل الإدارة الجيدة للأعمال التجارية، وقد يؤدي الى منافع غير متوقعة من خلال اكتشاف أسواق ومصادر تمويل جديدة.
- ✓ إجراء أبحاث مستمرة لفهم الأنشطة الاقتصادية والحقائق الواقعية الأخرى للعملاء. ولطالما كانت أبحاث السوق إحدى أفضل ممارسات التمويل المصغر، ويمكن توسيع نطاق هذا النشاط لاكتساب فهم أفضل لاستخدام العملاء للطاقة والمخاطر البيئية.
- ✓ عقد لقاءات بغرض رفع مستوى وعي الموظفين ومجالس الإدارات بعلوم تغير المناخ واقتصادياته الحالية. ويمكن تنفيذ هذه اللقاءات في اطار أنشطة التدريب وإدارة المعلومات.

وحينما تقوم مؤسسات التمويل المصغر بهذه الخطوات وخطوات سهلة أخرى، فسيمكنها حينئذ أن تتقدم إلى مهام أكثر تحديا.[1]

[1] بول ريبي، مرجع سابق، ص15.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه، تبين لنا أن تمويل المصغر أظهر مدى قدرته على تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولقد ثبت لنا من خلال هذه الدراسة أن تمويل المصغر من أنجح التوجهات التمويلية التي اعتمدتها أغلبية الدول حيث يمثل قيمة مضافة لما له من خصائص مميزة تمكنه من الإسهام في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وتتجلى دراسة أثر التمويل المصغر من خلال فهم تأثير الخدمات المالية المقدمة على حياة الأفراد ذوي الدخل المحدود والطبقة المهمشة النشطين في الحياة الاقتصادية سواء على مستوى أسرهم أو على مشاريعهم أو على الفرد في حد ذاته من خلال بعث روح المقاولة لديه أو ما ينتج عنه من تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكسر حافة الفقر والتخلف.

الفصل الثالث

التمويل المصغر لدعم وتنمية
المؤسسات المصغرة في الجزائر،
مع عرض تجارب عالمية، عربية ناجحة

تمهيد

تؤكد العديد من الدراسات أنه لا يمكن استئصال الفقر إلا بمعالجة مسبباته، وذلك من خلال ما قامت به العديد من المصارف والجمعيات الخيرية في إقامة العديد من المشاريع التنموية ومما لا شك فيه أن أفضل النتائج وأعلاها مردودية ودون جدل هي التجارب الآسيوية في مجال التمويل المصغر التي تتخذ كأساس للمحاكاة نظرا لتحقيقها ومتطلبات استدامة الأثر الاجتماعي والاقتصادي في حياة المستهدفين، لذلك فقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل من خلال عرض أهم التجارب الناجحة عالميا وعربيا ومحليا في مجال التمويل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بنك غرامين ببنغلاديش كتجربة عالمية

المبحث الثاني: مؤسسة الأمان للتمويل المتناهي الصغر بمصر كتجربة عربية

المبحث الثالث: التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر

المبحث الأول: تجربة بنك غرامين ببنغلاديش- تجربة عالمية

عرف العالم مجموعة من التجارب الرائدة في مجال التمويل المصغر ومما لا شك فيه أن تجربة بنك جرامين ببنغلاديش تعد أولى التجارب العالمية ريادة في مجال التمويل المصغر لما حققته من نجاح في انتشال الطبقة الفقيرة من دائرة الفقر ادماجها في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: تقديم بنك غرامين.

ترجع تجربة بنغلاديش للتمويل المصغر إلى نشأة بنك غرامين، وهي تجربة رائدة عالميا، الذي أسسه البروفيسور محمد يونس.

الفرع الأول: نشأة بنك غرامين

أصيب بنغلاديش في عام 1974 بمجاعة قاسية، وكان البروفيسور محمد يونس يقوم بتدريس نظريات التنمية المعقدة في الجامعة بينما كان الناس في الخارج يموتون بالمئات، فانتقل إلى إحدى القرى ببنغلاديش يكلم الناس الذين كانت حياتهم صراعا من أجل البقاء وقد تكلم مع 42 شخصا في القرية ممن كانوا واقعين في فخ الفقر، لأنهم يعتمدون على قروض التجار المرابين، وكان كل ما يحتاجونه من ائتمان هو 30 دولارا فقط في اقرضهم هذا المبلغ من ماله الخاص.[1]

وفي عام 1976 بدأ البروفيسور "محمد يونس" مشروعا بحثيا عمليا لاستكشاف إمكانية تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف، وقد توصل الى أنه اذا توفرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحا في محافظة شيتاغونغ chittagong في الفترة من 1976 إلى 1979، وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة مصرف بنغلاديش الى محافظة انجيل Tangail، وفي الفترة من 1979 إلى 1983 امتد العمل بنجاح إلى محافظات دكا Dhaka رانجبور Rangpur وباتوا خالي Patuakhali، وفي سبتمبر تحول المشروع الى مصرف مستقل باسم مصرف جرامين Grameen Bank، ساهمت الحكومة فيها بنسبة 60% من رأس المال المدفوع بينما كانت 40% مملوكة للفقراء من المقترضين وفي عام 2007 صارت النسبة 6% للحكومة و 94% للمقترضين.[2]

الفرع الثاني : التعريف ببنك غرامين

هو ذلك البنك الذي أسسه محمد يونس في قرية جوبرا عام 1976،[3] وتحول الى بنك رسمي عام 1983، ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60% من رأس المال المدفوع، بينما كانت 40% الباقي مملوكة للفقراء من المقترضين بمعدل سداد بلغ 98%.

نشاط البنك يعتمد على صغار المنتجين يمنحهم تمويلات مصغرة، وتشكل النساء أكبر نسبة من نشاط البنك وهذه تمثل جزء من سياسة البنك لان النساء يفتقرن الى الخدمات المالية.[1]

---

[1] رزيقة غراب، عائشة بوبريمة، **التمويل الاصغر الاسلامي كاليه لمحاربة الفقر تجربة بنك جرامين- بنغلاديش نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث ، العدد الأول، ديسمبر 2013، ص 72.

[2] المرجع نفسه، ص 72.

[3] انيسة بركان، **التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الاصغر، عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية دوره دولية علمية محكمة ومفهرسة**، دار التل للطباعة، البليدة، الجزائر، ع 16، جوان 2017، ص 103.

الفرع الثالث: ميثاق بنك غرامين (القرارات الستة عشر)

اعتمد بنك غرامين على ستة عشر قرارا اعتبرها بمثابة ميثاق للبنك، والتي تضم العناصر التالية[2]:

- الانضباط والوحدة والشجاعة والأدب؛
- اصلاح المنازل القديمة وبناء منازل جديدة؛
- زراعة الخضراوات طيلة العام واستهلاك معضمها وبيع الفائض منها؛
- زرع البذور قدر الامكان؛
- السعي لتصغير الأسرة وتقليل النفقات والعناية بالصحة؛
- تعليم الأولاد، وتوفير نفقات التعليم؛
- نظافة البيئة والأولاد؛
- توفير مراحيض صحية؛
- العمل على توفير مياه شرب صحية من الآبار، غلي المياه أو عملية التطهير؛
- التخلي عن المهر في عملية الزواج؛
- الابتعاد عن الظلم، ونهي الآخرين عنه؛
- التضامن في الاستثمار لزيادة الدخول؛
- التعاون؛
- المساعدة على إعادة الانضباط اذا ما تم خرقه؛
- اجراء التمارين الرياضية في جميع المراكز، والمساهمة في الأنشطة الجماعية.

المطلب الثاني: سمات بنك غرامين.

يتميز بنك غرامين بعدة سمات تميزه عن غيره من المصارف وهي :[3]

الفرع الأول: مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية مائة بالمائة.

فهو مصرف ذو رأسمال يقارب 500 مليون تكا أي حوالي 12.5 مليون دولار، أما الأهداف الاجتماعية فتتضح مما يلي:

أولا: الفئة المستهدفة.

هي فئة أفقر الفقراء التي وضع لها محددان اثنان هما:

أ- أن يكونوا Landless : أي لا يمتلكون اراضي زراعيه كحد ادنى او تقل حيازتهم عن نصف فدان من الأراضي كحد أقصى.

---

[1] صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات**، مطابع السودان، السودان، دون ذكر سنة النشر، ص 99.

[2] حنان قسوم، بدرة بن تومي، **فعاليات نظام التمويل الأصغر في الاقلال من الفقر، دراسة حالة: بنك غرامين، البنك الوطني للتنمية في مصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية، القانون، ص 133.

[3] رزيقة غراب- عائشة بوبريمة، مرجع سابق، ص 74.

ب- أن يكون Asset Less: أي أن قيمة ما لديهم من ممتلكات لو بيعه لما اشتري بقيمتها فدان واحد.

ثانيا: تعامل المصرف مع عملائه.

عملاء المصرف من المقترضين من فئة أفقر الفقراء يمتلكون الآن 94% من أسهم المصرف، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارة المصرف.

ثالثا: القرارات الستة عشر.

وهي تلك القرارات التي اتخذت في ورشة العمل القومية وهي تعد دستور التنمية الاجتماعية.

الفرع الثاني: التركيز الشديد على قضية الفقر.

ويتجلى هذا التركيز في مستويين:

أولا: المستوى النظري.

ويتضح الاهتمام النظري مما تقوم به مؤسسة غرامين تراست Grameen trust من جهود لنشر الفكرة والتبشير بها محليا وعالميا من خلال البحوث والدراسات، وفي هذا الإطار نستعرض أهم المفاهيم:

أ- مفاهيم مغلوطة: والتي تؤدي لاستمرار حالة الفقر، أول هذه الرؤى والمفاهيم النظرة السلبية للفقر على أنه شخص يفتقر إلى المهارات المهنية الخاصة وأنهم لا يملكون إلا الجهد البدني وانهم بدون اكتساب مهارات لن يكون لهم قيمة في سوق العمل، وفي هذا مغالطة كبيرة حيث أن الأثرياء من أصحاب هذه النظرية هم أول من يستفيد من جهود ومهارات الفقراء بل ان جزء كبير من الدخل القومي يأتي من خلال مجهوداتهم.

ب- الأوضاع والممارسات: أول تلك الأوضاع إحجام البنوك عن إعطاء الفقراء فروضا، وذلك بوضعها شروطا تعجيزية، وهو ضرورة توفر ضمانات مالية Collateral، ومن ثم يرى يونس أن الائتمان Credit هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

ثانيا: المستوى العملي:

منذ أن كان المصرف مشروعا عام 1976، كانت الأهداف واضحة ومحددة كالتالي:[1]

- تقديم التسهيلات المالية للفقراء ومكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء.
- خلف فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم.
- مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهم.
- يركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف، ويتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية وتجمعهم الثقة والانسجام.

الفرع الثالث: التركيز على النساء كقوة للعمل.

حيث تمثل النساء نسبة 98% من عملاء المصرف، ولهذا التركيز الواضح مبرراته وهي:

[1] صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص 141.

- نظرة المصرف للأعمال المنزلية للنساء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصادي غير مستثمر او محدود الاستثمار، ومن ثم وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء.
- تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج، أولا أنهن فقيرات وثانيا لأنهن النساء.
- خبرة المصرف: لوحظ ان الاسر الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان تحسن في داخلها عن طريق المرأة.

الفرع الرابع: تجربة إبداعية لدعم الإبداع.

وذلك من خلال:

أولا: غرس الرؤية النقدية من اللحظة الأولى.

أول ما يطلب من المتدربين من الموظفين الجدد أن يبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم للتجديد في إجراءات المصرف، وهو ما جعل عقولهم وحواسهم في قمة يقظتها.

ثانيا: عقلية تحل المشكلات

يحرص المصرف على خلق عقلية حل المشكلات بين المتدربين والموظفين، إذا لم تجد حلا لمشكلتك سبب ذلك أنك لا تفهم المشكلة.

ثالثا: بين الأهداف والإجراءات.

يتم التجديد دائما على أن أهداف مصرف جرامين أهم بكثير من النظم والإجراءات، ويستطيع كل واحد أن يقترح تعديلات كبرى في نظم وإجراءات المصرف طالما أنها لا تحدث انقلابا في الأهداف.

رابعا: بين القولبة والتمايز

يتجنب برنامج التدريب في المصرف دائما صب الموظفين في قالب واحد من حيث التفكير والتفاعل ويحاول ان يبقى على التمايزات.

خامسا: مناخ ملائم للإبداع:

يخبر العاملين في المصرف بأنهم باستطاعتهم أن يكتبوا إلى رئيس مجلس الإدارة مباشرة إذا كانوا يريدون توصيل فكرة جديدة، وتلعب الصحيفة الداخلية ادوج sude log (وتعني المبادرة) دورا هاما في نشر جو الإبداع، حيث يكتب كل أصحاب الأفكار والتجارب الجديدة عن أفكارهم وتجاربهم.

سادسا: حرية تطبيق الأفكار الجديدة:

يشجع المصرف مديري القطاعات على أن يطبقوا برامجهم التجديدية بدون أي معوقات، ولا يكتبون تقارير في هذا الشأن للمكتب الرئيسي الا عندما يشعرون ان التجربة قد نجحت.

الفرع الخامس: تجربة مؤسسة قائمة على الشورى.

وتتضمن هذه السمة عنصرين:

أولا: عنصر المؤسسة:

تقوم المؤسسية في مصرف غرامين على وحدات اصغرها المجموعة Group والتي تعتبر وحدة بنائية في المصرف تتكون كل مجموعة من خمسة أفراد.

ثانيا: الشورى أو المشاركة في صنع القرار:

وتأخذ تلك العملية مسارين أساسيين.

أ- المسار الأول: المسودات الدوارة Circulating Drafts.

ب- المسار الثاني: المؤتمرات: ويعد مؤتمر مديري القطاعات من أهم المؤتمرات لما له من دور في عملية صنع القرار في الإدارة العامة للمصرف.

الفرع السادس: تجربة تنموية

تمتلك تجربة مصرف غرامين عدد من المقرات (طرق التناول والمعالجة) التنموية تقربها من المعنى المتكامل للتنمية.[1]

أولا: التنمية الاقتصادية:

وتتخذ التنمية الاقتصادية في المصرف عدة محاور أهمها:

أ- قروض الاستثمار الفردي.

ب- صناديق الادخار المختلفة: أهم هذه الصناديق:[2]

- ✓ صندوق ادخار المجموعة Group fund: هو صندوق ادخار إجباري يلزم به كل أعضاء المجموعة، ويبدأ السداد فيه من اسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة ويستمر سداد الأقساط الأسبوعية، وإذا بلغت قيمة مدخرات الفرد في الصندوق مبلغا محددا يشتري له به سهم واحد من أسهم المصرف، يستحق عليه نسبه من الارباح السنوية.
- ✓ صندوق الطوارئ Emergency fund: هو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاة وغيرها، وتتكون موارده من الرسم الإجباري الذي يدفعه المستفيد ويحدد مقدار ما يحصل عليه العضو من الصندوق بعدد مرات حصول العضو على قروض من المصرف.
- ✓ صناديق أخرى: إلى جانب الصندوقين السابقين نجد صندوق المنتخبات الخاصة وهو صندوق ادخار اختياري على مستوى المركز يساهم فيها العضو في حاله رغبه الأعضاء في عمل استثمار مشترك، بالإضافة إلى صندوق رفاه الأطفال وغيرها.

ج- المشروعات المشتركة Joint entreprises : ويشرف عليها قسم التكنولوجيا بالمصرف منذ عام 1986، و طبقا لحجم المشاركة فيه يمكن ان تقسم الى مشروع المركز الواحد، مشروع لعدد من المراكز، مشروع على مستوى الفرع، مشروع على مستوى المنطقة، مشروع على مستوى القطاع، مشروع على المستوى دون القومي، مشروع على المستوى القومي.

ثانيا: تحسين نوعية الحياة:

وذلك من خلال أربعة مداخل:

أ- المدخل الاسكاني: ويعطي المصرف للأعضاء ثلاثة مستويات من قروض الاسكان حسب عدد السنوات العضوية.

- المستوى الأول: Pre-fundamental، ويؤهل للحصول على 650-750 تكا لإصلاح المسكن بعد عامين من العضوية.

[1] رزيقة غراب، عائشة بن بريمة، مرجع سابق، ص 77.

[2] أنيسة بركان، مرجع سابق، ص10.

- المستوى الثاني: fundamental، فيؤهل العضو للحصول على قرض قيمته 10 آلاف تكا، ذلك بعد ثلاث سنوات من العضوية.
- المستوى الثالث: Basic، والأخير ويتراوح فيه القرض بين 13 الى 25 ألف تكا شاملا بعد خمس سنوات من العضوية وتسدد قروض الاسكان في أقساط أسبوعية في مدة أقصاها عشر سنوات.

ب- المدخل الصحي: وذلك من خلال[1] برنامج جرامين الصحي (Gremeen Health Program) (GHP) والذي يقوم عليه مؤسسة ترست، والذي يهدف لمد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لهم ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة، وفي إطار البرنامج أنشئت تسعة مراكز صحية في نطاق عمل قطاعات دكا Dhaka ونارايا نجانج Narayangang وتانجيل Tangil لتتعامل أساسا مع المقترضين وأسرهم مع امكانية علاج غير الأعضاء ويتكون المركز من ثلاثة مراكز فرعية Sub-centers ويشرف عليه طبيب كمدير للمركز اضافة لمدير إداري، ويعمل به اثنان من الفنيين، ويعمل في كل من المراكز الفرعية الثلاثة من أعضاء المهن الطبية المعاونة، وقد بدأ المشروع عام 1993، وحتى يناير 1997، كان يعطى 47% من تكلفته المتكررة Reccurent cost.

جـ- المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال[2] صندوق رفاهة الأطفال (Children's walfar fund) الذي يصبح إجباريا من القرض الثاني ويساهم العضوية بمبلغ تكا واحدة أسبوعيا وتستخدم موارد الصندوق في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال، في كل مركز يوجد حتى الآن ما يقرب من 17 ألف مدرسة مركز Center school، وكذلك لدفع أجر مدرس أو شراء الكتب بسعر التكلفة من الصرف، ويمكن الاقتراض من الصندوق لأغراض خاصة يعمل أنشطة صغيرة مدرة للدخل بين الأطفال لمساعدتهم على مواصلة التعليم وتحصل أقساط هذه القروض أسبوعيا.

د- برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: ويتضمن:[3]

- تامين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قروض للمخزون الغذائي بقيمه تتراوح بين 300 الى 500 تكا تسدد على اقساط اسبوعيه.
- قروض لاستعاده رؤوس الاموال تصل الى 2000 تكا 2000 للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويحدد العضو قيمه القسط الذي يستطيع سداده على ان لا يقل على 10 تكا في الاسبوع.
- اعاده دمج اولئك الاعضاء من خلال ورشه عمل لمده 10 ايام، للتذكير بنظم وقواعد المصرف مع اعاده تكوين المجموعات، كما يتضمن البرنامج ايضا قروضا لاستعاده الاراضي الزراعية واخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض لألات الري والزراعة.

ثالثا: التنمية الاجتماعية.

---

[1] نصر ضو، سليمة مسعي محمد، تجربة بنك الفقراء البنغلاديشيين (بنك غرامين) في مكافحة الفقر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2020، ص 155.

[2] نصر ضو، سليمة مسعي محمد، مرجع سابق، ص 155.

[3] رزيق غراب، عائشة بن بريمه، مرجع سابق،

وذلك من خلال الاتكاء على شبكه العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعيه صغيره (المجموعة والمركز) قائمه على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندا عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان اساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يقوي تلك الروابط الاجتماعية ويقوي من بناء المصرف ويعضد من نجاحه الذي تجلى في نسبةسداد القروض (Repayment rate) التي بلغت 98%.

رابعا: تحسين نوعية الانسان ذاته.

تمتلك تجربة مصرف غرامين عددا من المشاريع التنموية تتعلق بطبيعة القروض التي يتم منحها، والتي تخص الجوانب التالية: [1]

- تحسين نوعية الحياة (السكن، الصحة، التعليم، التضامن في الكوارث الطبيعية...).
- تحسين طبيعة تفكير الانسان (المشاركة، المبادرة، الابداع...).
- تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية (الثقة، الاعتماد المتبادل، تعزيز الروابط الاجتماعية...).
- تحيين مستوى التنمية (زيادة عدد المقترضين، تعدد صناديق الادخار، سداد القروض بنسبة 98%...).

المطلب الثالث: تطور بنك غرامين وعوامل نجاحه.

شهد بنك غرامين تتطورا ملحوظا ونجاحا واضحا ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل.

الفرع الأول: تطور بنك غرامين.

بدأ بنك غرامين صغيرا للغاية ونما ببطء، غير انه اثبت للعالم ان الفقراء يستحقون الثقة الائتمانية، الا ان الفيضان الاصعب الذي تعرضت له بنغلاديش سنه 1998، ادى الى انهيار الاقتصاد وتأثير البنك مما جعله يفكر في اعاده تنظيم عملياته من خلال تحسين هيكل راس المال الذي يستخدم في اوقات المشكلات الاقتصادية وكذلك توفير مرونة اكبر لمنتجات البنك ومن ثم منح المقترضين خيارات اكثر حول كيفيه ووقت سداد القروض، نتج عن هذا العمل الدؤوب بلوره نظام غرامين 2[2]، الذي تظهر اهم الفروقات بينها وبين غرامين 1 في الجدول التالي:

جدول رقم :(5) تطور بنك غرامين

غرامين 1	غرامين 2	أسباب التغيير
عدم وجود مخصصات للادخار من اجل المعاش	يوضع المقترضين مبلغا ثابتا من النقود شهريا في نظام المعاشات	مساعده المقترضين على بناء شبكه ضمان عند التقاعد
نظام ادخار موحد بحجم واحد للجميع	خطط ادخار مختلفة لتناسب الاحتياجات الفردية للأعضاء	تشجيع الادخار للاحتياجات الخاصة والمنافع الاقتصادية ممتدة الاجل

[1] حنان قسوم، بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 135.

[2] نسيمه بركان، مرجع سابق، ص 105.

عدم وجود اي حملات لتجميع المدخرات من غير الاعضاء	حملات نشطه لتجميع مدخرات من غير الأعضاء	مساعده البنك على الاستمرار في تمويل القروض المستقبلية
قروض لسنه واحده بأقساط ثابتة للسداد	امكانيه اختلاف حجم الاقساط وفتره القرض	تمويل المنتجات الافتراضية وفق حاجات وظروف الافراد المتغيرة
سقف اقتراضي للفرع كله	اسقف متعددة تختلف من قرض لأخر وفق المدخرات ومقاييس اخرى	مكافاة وتحفيز الاقتراض الجيد وممارسات السداد من قبل الاعضاء
مسؤوليه العائلة عما يقترضه الفرد المريض	صناديق ادخاريه تضمن استرداد قيمه القرض في حاله الوفاه	عدم تحميل العائلات بأعباء المديونية بعد الوفاه
يتحول المقترض الى مفلس في حاله عدم سداد القرض في فتره 52 اسبوع	يتحول المقترض الى مفلس في حاله عدم وفائه بالتزاماته في فتره سته اشهر	انشاء نظام للإنذار المبكر للمشكلات المحتمل ان يتعرض لها المقترضون
تمويل فروع البنك الجديدة من خلال قروض من المكتب الرئيسي بفائدة 12%	تعتمد الفروع الجديدة على التمويل الذاتي منذ اول الاول لإنشائه من خلال مدخرات المقترضين وغيرهم	التأكيد على ان الفرات تعتمد على الاكتفاء الذاتي بسرعه

المصدر: انيسة بركان، **التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الاصغر، عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية دوره دولية علمية محكمة ومفهرسة،** ع 16،دار التل للطباعة، البليدة، الجزائر، جوان 2017، ص 106.

الفرع الثاني: عوامل نجاح بنك غرامين.

يعد برنامج مصرف غرامين اكبر برامج المؤسسة ويتضمن بدوره عده برامج تهدف الى دعم وتشجيع البرامج الرامية الى تقليل الفقر والتي تتخذ من غرامين نموذجا لها من خلال البرامج الحوارية، وورشات العمل والتدريب على اجراءات التشغيل الخاصة بالمصرف، ونشر المواد التدوينية والكتب والنشرات لصالح مشاريع التكرار، ويمكن في هذا السياق تحديد شروط التكرار الناجح لتجربه بنك غرامين والتي تمثل اساسا عوامل نجاح له نوجزها في العناصر التالية:

- التركيز الشديد على الفقراء وحدهم مع جعل الأولوية في عضوية المصرف للنساء الريفيات.
- وضع شروط واجراءات قروض ملائمه تسمح للفقراء بممارسه اعمال مدره للدخل من اجل دعم انشطه فرديه مختاره من قبل الشخص.
- اقرار مسؤوليه تضامنيه للمقترضين ودعم متبادل من خلال الادخار الاجباري.
- منح قروض صغيره على اساس سداد اسبوعي، وامكانيه تلقي قروض جديده في حاله السداد.
- وضع نظام قروض صارم واشراف لصيق من خلال تطبيق مبدا شفقه بلا صدقات.

- تنفيذ برنامج للتنمية الاجتماعية مع تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية.
- اداره مؤسسيه ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيدا عن تقلبات الإدارة الفردية، ومع مرونة تسمح بتغيير بعض الاساليب بما يتلاءم مع الظروف المحلية لبلاد التطبيق.

المبحث الثاني: شركة الأمان للتمويل متناهي الصغر بمصر- تجربة عربية

تعد مصر أول الدول العربية التي ساعدت في مجال تطوير التمويل المصغر من خلال المؤسسات والصناديق التي تمثل الدورة الفعلي لها في هذا المجال واعتمادها على استراتيجيه قوميه نحو جذب أكبر عدد ممكن من المقترضين النشطين والمستبعدين عن النظام المالي.

المطلب الاول: نبذة عن التمويل المصغر في مصر.

ظهر التمويل المصغر في مصر في التعاملات اليومية بين سكانها، حيث كانوا يشكلون جمعيات يتم من خلالها تقديم المساعدات والإقراض لأفراد الجمعية وبذلك فهو ليس وليد الساعة.

الفرع الأول: الطبيعة السكانية

تشكل مصر اكبر اسواق التمويل المصغر العربية، نظرا لتعدادها السكاني الذي وصل الى 83 مليونا، ومعدل النمو السكاني السنوي الذي بلغ 1.81%، تتسم مصر بهيمنة فئة الشباب على تركيبتها السكانية، كغيرها من دول المنطقة، فوفقا لتقرير البنك الدولي، تشكل الفئة العمرية من 15 الى 64 عاما نسبه 63% من اجمالي السكان بمصر علاوة على ذلك وحيث ان نصيب الفرد من الدخل القومي يساوي 1580 دولار امريكي، فان مصر تعد من افقر البلدان العربية، حوالي 20% من السكان (16.5 مليون نسمه) يعيشون تحت خط الفقر الوطني في مصر.[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور التمويل المصغر

لا يعد التمويل المصغر في مصر شيئا جديدا، فقد عرفت التمويل المصغر في الخمسينيات من القرن الماضي، من خلال بنك مملوك للحكومة - البنك الرئيسي والائتمان الزراعي- وكذلك من خلال مشروع الاسر المنتجة الذي بدا عام 1967، بمبادرة من وزاره التضامن الاجتماعي.[2]

في اواخر الثمانينات (عام 1988) قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتقديم الدعم الفني لكل من البنك الوطني للتنمية وجمعية رجال الاعمال بالإسكندرية لتقديم التمويل المصغر لمحدودي الدخل الناشطين اقتصاديا

---

[1] مصطفى طويطي وعبد اللطيف اولاد حمود، **اليه التمويل الاصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الاصغر**، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والاداري، المجلد الأول العدد الأول، 2019، ص 19.

[2] مؤسسه بلانيت فينانس، **قطره تمويل متناهي الصغر في مصر- دراسة مسحية**، مصر، 2008، ص17.

والمنشآت الصغيرة والمصغرة، ثم توالى دخول عدد كبير من الجمعيات لتقديم التمويل المصغر بدعم مالي وفني من عدد كبير من الجهات المانحة ويوجد حاليا ما يزيد عن 400 جمعيه تقدم برامج التمويل المصغر.[1]

يعتبر انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، نقطه البداية في البرنامج المصري لتشجيع المؤسسات الصغيرة بشكل رسمي. ثم تبنت البنوك المصرية للتمويل المصغر كوسيله تتيح لها لاعب بدوره اجتماعي حيث قدم بنك القاهرة في عام 2001 برنامجا للتمويل المصغر، تلاه بنك مصر في عام 2003، وبنك الاسكندرية في عام 2007. ويعتبر برنامج التمويل المصغر لبنك القاهرة من اكبر البرامج المقدمة في القطاع المصرفي حيث بلغ عدد العملاء النشيطين حوالي 99 ألف مقترض، وبلغت اجمالي محفظته النشطة 332 مليون جنيه مصري.

المطلب الثاني: مؤسسات وخدمات التمويل المصغر في مصر.

تعمل مؤسسات التمويل المصغر في مصر على تقديم العديد من الخدمات لعملائها المقصيين من الوصول الى مصادر التمويل الرسمية.

الفرع الأول: مؤسسات التمويل المصغر

وتتمثل مؤسسات التمويل المصغر في مصر فيما يلي:[2]

أولا: البنك الوطني للتنمية.

تأسس هذا البنك عام 1980 برأس مال قدره 15 مليون دولار وفي عام 1987 قام البنك بإنشاء وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للفقراء بقصد ايجاد فرص عمل وتخفيف حالة الفقر، ويعمل البنك على تقديم قروض صغيرة الحجم تصل الى 1500 دولار لأجل قد يصل الى سنة واحدة، بحيث تزداد مبالغ القرض بانتظام العميل في السداد، ويتقاضى البنك سعر فائدة موحد مقدر ب 16%، اضافة الى رسوم انتقال بنسبة 3%، ولا يشترط البنك تقديم ضمانات عينيه للحصول على القروض بل يعتمد على السلامة الاقتصادية للمنشأة ونزاهة مالكها وجديته.

ثانيا: الصندوق الاجتماعي للتنمية.

انشئ هذا الصندوق في القرار الجمهوري رقم 40 عام 1990 كشبكة أمان اجتماعي واقتصادي يساهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر ويعمل على تحسين مستويات المعيشة والاسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويعمل الصندوق من خلال 31 مكتبا اقليميا موزعا على كامل محافظات الجمهورية ويستهدف الصندوق كلا من:

- الشباب الخريجين من اصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة.
- اصحاب الخبرة والقادرين على ادارة المشروعات الصغيرة من المهنيين والحرفيين.
- اصحاب المشروعات الصغيرة الحرفية القائمة والراغبين في تطوير مشروعاتهم.

---

[1] سلوى محمود ابو ضيف احمد، **دوره التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كميه**، منصة المنهل الإلكترونية، ص07.

[2] خالد بن جلول،جمال سالمي، **التمويل المصغر كآلية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية ، دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر-الجزائر-السودان**،ا لتواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، المجلد الخامس و العشرون، العدد الثاني، سبتمبر2019، ص ص380،379.

- الفئات المهمة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويكون منح التمويل عن طريق جهات وسيطة والمتمثلة في الجمعيات الاهلية والتي تقوم بالحصول على التمويل وتحويله الى اصحاب المشروعات متناهية الصغر في كل من قطاع الصناعة والتجارة او الزراعة او الخدمات او الانتاج الحيواني بحيث تهدف هذه القروض الى توليد الدخل وايجاد فرص عمل وتستخدم لتوفير راس المال العامل للمشروعات ولشراء الادوات والمعدات.

ثالثا: مؤسسات اخرى خاصه بالتمويل المصغر.

بصفة عامة تقسم مؤسسات التمويل المصغر الى الجمعيات والبنوك.

أ. الجمعيات:

تضم الجمهورية المصرية حوالي 400 جمعية تقوم بتقديم التمويل المصغر حيث تستحوذ هذه الجمعيات على حوالي 83% من المقترضين النشطين الناشطين و 68% من حجم المحفظة النشطة وهي مقسمه الى نوعين:

- المجموعة الأولى: تضم أكبر عدد من الجمعيات حيث يصل عددها الى اكثر من 390 جمعية عبارة عن جمعيات صغيرة تهدف الى تقديم التمويل للجمعيات التي تتواجد بها ومعظم هذه الجمعيات تتلقى الدعم من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية وتستحدث هذه الجمعيات على حوالي 23% من المقترضين النشيطين و24% من اجمالي حجم المحفظة النشطة.
- المجموعة الثانية: وتضمن ست جمعيات كبيره ممولة من طرف الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تستحوذ هذه الجمعيات على 56% من المقترضين النشطين و 43.6% من حجم المحفظة النشطة لعملاء التمويل المصغر.

ب. البنوك:

ليس هناك اقبال كبير من طرف البنوك على منح التمويل المصغر باستثناء البنك الوطني للتنمية (ذكر سابقا)، وبنك القاهرة وبنك مصر والإسكندرية، حيث تستحوذ هذه البنوك على نسبه 14% من المقترضين النشيطين و 26.5% من اجمالي المحفظة النشطة.

ج. شركات الخدمات:

تم انشاء شركتين لتقديم خدمات التمويل المصغر وهما:

- شركة تنمية: والتي تتعاون مع البنك المصري الخليجي وانشات سنه 2009.
- شركة ريغي: وانشات عام 2009 كشركه مساهمه مصريه يساهم فيها الصندوق الاجتماعي للتنمية للتعامل مع البنك التجاري الدولي.

تستحوذ الشركتان على 3% من المقترضين الناشطين و 5.8 % من اجمالي المحفظة النشطة للتمويل المصغر في مصر.

الفرع الثاني: خدمات التمويل المصغر

تتمثل خدمات التمويل المصغر بمصر في[1]:

[1] سلوى محمود ابو ضيف احمد، مرجع سابق، ص09.

أولا: الاقراض المصغر

يسود السوق المصرية آليتان للتمويل المصغر.

أ. الاقتراض الجماعي او التضامني.

يعتمد الاقتراض التضامني على وجود مجموعه من المقترضين (يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسه افراد) يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوي ويكون كل افراد المجموعة ضامنين بعضهم البعض في السداد ويتم سداد القرض اسبوعيا او نصف شهريا في فتره تتراوح بين 10 اسابيع او 40 اسبوع ويتراوح مبلغ القرض بين 50 جنيه الى 1500 جنيه من فرض الواحد داخل المجموعة ويستخدم القرض لتمويل الأنشطة المدرة للدخل والتي يقع معظمها في القطاع غير الرسمي.

ب. الاقتراض الفردي:

يعتمد على منح قرض لفرد واحد والذي يكون عادة مالك المنشأة صغيره او مصغره قائمة لمدة تزيد عن عام على ان يكون لديه ضمان شخصي، ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيه إلى 2500 جنيه ويصل في بعض الأحيان الى حوالي 10000 جنيه، ويتم السداد شهريا في مدة تتراوح بين أربعة أشهر وعامين.

ثانيا: الادخار والتوفير.

يحتاج الفقراء لخدمات الادخار لمواجهة المخاطر التي قد يتعرضون لها في المستقبل وكذلك في الإنفاق على مصر نظرا لانتشار مكاتبها (التي تبلغ 3400 مكتبا) ووكلائها (أكثر من 6,000 وكالة بريدية) على مستوى الجمهورية بالإضافة الى انخفاض التكاليف حسابات الادخار، وتقوم الهيئة بقبول ودائع لأجل وفتح حسابات ادخار مقابل أسعار فائدة تنافسية.

ثالثا: التأمين المصغر.

شركات التامين التابعة للقطاع العام سوق تامين في مصر حيث تسيطر على حصه تقدر بحوالي 90% من سوق التامين في مصر، ويقوم البنك الوطني للتنمية ضمن برنامج التمويل متناهي الصغر الذي يروجه بالتامين على الحياه للعملاء الذين يتعاملون مع البرنامج وذلك لضمان استرداد جزء من التمويل المقدم لهم في حاله الوفاة مثلا.

المطلب الثالث: شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر:

تعتبر شركة أمان المصرية للتمويل المصغر أحدث شركة لتقديم الخدمات التمويل المصغر في مصر، وبأعلى النظم والبرامج التكنولوجية.

الفرع الاول: نبذة عن شركة أمان للتمويل متناهي الصغر

أولا: التعريف بشركة أمان للتمويل متناهي الصغر

تعد شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر، التابعة لشركة راية، واحدة من كبرى الشركات التي تعمل في التمويل متناهي الصغر في مصر.[1]

تأسست شركة أمان للتمويل المصغر كأحد الأذرع التمويلية المتخصصة لتمويل المشروعات المصغرة لنشر الشمول المالي ،وزيادة معدلات التمكين والمساهمة في حل مشكلة البطالة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وخدمة

[1] www.motanahy.com

أغراض التنمية الاقتصادية داخل المجتمع المصري، وذلك وفقا لأحكام قانون تنظيم تمويل المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2014، وقواعد ومعايير الممارسة الصادرة عن مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 173 لسنة 2014، وذلك إيمانا بأن المشروعات الصغيرة تمثل شريحة عريضة من القطاع الاقتصادي وفي حاجة إلى توفير مصادر للحصول على تمويل يساعدها على التوسع والاستمرارية وتحقيق زيادة في معدلات الناتج المحلي والاقتصاد القومي[1].

ثانيا: تطور شركة أمان للتمويل متناهي الصغر:

شهدت شركة أمان نموا سريعا وتطورا ملحوظا وقد مرت بأربعة مراحل:

الجدول رقم (6): نمو وتطور شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر.

السنوات / البيان	2018	2019	2020	2021
عدد الفروع	25	55	1836	2566
عدد المحافظات	7	11	11	18
عدد الموظفين	394	1116	55	108
عدد أخصائيين التمويل	233	717	717	1758
التمويلات المصدرة (مليون جنيه مصري)	75	627	627	2100
محفظة التمويل (مليون جنيه مصري)	64	323	323	1273
صافي الربح/خسارة بعد الضرائب (مليون جنيه مصري)	11	8	40	103

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على **التقرير السنوي 2021 لشركة أمان للتمويل المصغر**، ص 32.

أنظر الملحق رقم :(**01**)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن شركة أمان للتمويل المصغر غرفت توسعا ملحوظا في عدد فروعها موزعين على محافظات مصر، حيث بلغ عدد الفروع سنة 2021 108 فرع موزعين على 18 محافظة بعدما كان 25 فرع موزعة على 7 محافظات سنة 2018، تضاعف عدد الموظفين من 394 موظف لسنة 2018 الى 2566 موظف سنة 2021 كذلك عدد الأخصائيين في التمويل حيث كان عددهم سنة 2018 233 موظف ليصبح 1758 أخصائي سنة 2021.

بالنسبة للتمويلات المصدرة فقد بلغت 2.1 مليار جنيه سنة 2021 مقارنة بـ 2018 حيث بلغت 75 مليون جنيه أما عن محفظة التمويل فقد تضاعفت من 64 مليون جنيه الى 1273 مليون جنيه للسنوات 2019-2021 على التوالي.

والملاحظ أن شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر قد حققت خسارة مقدارها 11 مليون جنيه سنة 2018 تتجاوز هذه الخسارة لسنة 2019 بمقدار ربح قدر بـ 8 مليون، 40 مليون، 103 مليون، للسنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي، وهو ما يفسر إطلاق الشركة لمنتوج النانو.

[1] مؤسسة أمان للتمويل المتناهي الصغر، ص 31، الموقع: www.amanamicrofinance.com.

الفرع الثاني: قيم مبادئ ومزايا شركة أمان للتمويل متناهي الصغر

أولا: قيم شركة أمان:

تتمسك شركة أمان بالقيم التي مكنتها من تحقيق النجاح في فترة قصيرة والمتمثلة في :[1]

أ. **روح الفريق** إدراك منها بأهمية فريق العمل على العديد من المستويات وتعزيز هذا المفهوم باستمرار عن طريق السعي إلى تكوين شرق من العاملين ممن تنوع خلفياتهم المعرفية مستويات مهاراتهم وتختلف مجالات خبراتهم، إيمانا منها أن العمل من خلال فريق تضمن طرح وجهات نظر الجديدة ويقدم حصيلة أكثر كفاءة وتحقيق أكثر شمولية النتائج.

ب. **احترام الأفراد**

إن احترام افراد هو احدى القيم الراسخة بعمق في ثقافة شركه امان يتمثل افراد الشركة في الموظفين المخلصين والمساهمين الجديرين بالثقة وجميع العملاء بشكل أساسي، ويعتبر احترام الأفراد بمثابة القيمة التي عليها الشركة يوميا والتي تقوم عليها اتصالاتها وعلاقاتها داخل الشركة وخارجها.

جـ- **التميز:**

تشجع على تحقيق التميز عن طريق مكافأة العاملين ذوي المهارات المتطورة والأداء الجيد، والالتزام بتطوير نوعية وزوده الخدمات التي تقدمها في الوقت الحالي مع وجود رغبة لا تنفصل في تحقيق التفوق وإرادة لا تلين لبلوغ النجاح، وتقيس الشركات أدائها وفقا لمعايير الجودة العالمية.

د. **تركيز على العملاء**

تلتزم الشركة بتقديم تجربة استثناء وخدمات ذات جودة عالية ليس لها مثيل لعملائها الكرام، حيث تم تقسيط كل مهمة لكي تلائم وتلبية احتياجات العميل بداية من نشاط البيع وصول إلى دعم ما بعد البيع، وهذا هو التركيز على العملاء الذين يواجهونها باستمرار الى مستويات أعلى من الإنجاز والنجاح.

ثانيا: مبادئ شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر

سعت شركة الامان بتطبيق أعلى مستويات الحركة من خلال تحقيق الالتزام بكافة قوانين وقواعد حوكمة الشركات التي تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية.[2]

تعتبر شركة المان للتمويل متناهي الصغر الحكومة جزءا لا يتجزأ من ثقافة الشركة بهدف تحقيق:

أ. **الشفافية:** الانفتاح في العمليات التشغيلية والاستثمارية للشركة والابتعاد عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل الأمور قابلة للتحقق والتأكد.

ب. **المساءلة** حق المساهمين في مسائله التنفيذية عن أدائها، وهذا حق يضمنه القانون والنظام الاساسي للشركة، كما تضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية امام المجلس ومسؤولية المجلس امام المشاهدين.

[1] مؤسسة الأمان للتمويل المصغر، تقرير السنوي، 2021، ص 15.

[2] www.amanmicrofinance.com/about-us/=/vision.

ج. العدالة: المساواة بين المشاهدين وذلك يضمنه النظام الأساسي للشركة وهذا المبدأ من حيث المساواة في حقوق التصويت، والمساءلة والترشيح وحق الوصول للمعلومات.

د. المسؤولية: مسؤولية الشركة في الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح الممنوحة بالقانون، وتشجيع التواصل والمشاركة بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الفرص والوظائف والاستدامة.

الفرع الثالث: أهداف الرسالة، رؤية شركة امان.

ثالثا: مزايا شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر

تتميز شركة امان للتمويل متناهي الصغر بعدة مزايا ندرجها فيما يلي[1]:

- إجراءات سريعة لصرف التمويل من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصرف؛
- استخدام ماكنات نقاط البيع posالخاصة بأمان للمدفوعات الالكترونية لدفع قسط التمويل بعد إقرارها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية،
- التمويل مصمم ليناسب حجم نشاط العميل تأمين حياة في حدود مبلغ ومدة التمويل؛
- الاستفادة من خصم 05 في المائة من محلات أمان للتقسيط خلال مدة التمويل بشرط الانتظام في السداد؛

الفرع الثالث: أهداف، رؤية و رسالة شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر

اولا: أهداف الشركة

تهدف شركة امان إلى تأسيس وتكوين زيادة رأس مال الشركة في مجال الأنشطة غير المصرفية من خلال شروط وإجراءات ميسرة تتناسب مع طبيعة كل نشاط تقدمه، كما ان من اهدافها الاساسية والوصول الى مناطق ومحافظات المختلفة وكل ذلك مع الالتزام بالقوانين والقواعد ومعايير الممارسة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية لتنظيم كل نشاط من أنشطة الشركة وصولا لتحقيق الريادة في مجال التمويل المصغر.[2]

ثانيا: الرؤية

تعزيز ونشر الشمول المالي والزيادة في توفير مختلف الخدمات المالية الغير مصرفية بسرعه والمرونة الملائمين استخدام أفضل الوسائل التكنولوجية الذكية.

ثالثا: الرسالة

أن تكون شركة أمان، الشركة الرابطة في السوق في استخدام أفضل البرامج والحلول التكنولوجية الذكية لتقديم كافة الخدمات والمنتجات المالية غير المغربية للقطاع العريض من أرباب الحرف والأعمال متناهية الصغر السرعة والمرونة الملائمين لطبيعة التعامل مع عملاء هذا القطاع ومن خلال فروع منتشرة بجميع محافظات الجمهورية.

الفرع الرابع: برامج شركة أمان للتمويل المصغر

تقدم شركة أمان للتمويل المصغر مجموعة من البرامج، تتمثل في:[3]

---

[1] www.motanahy.com

[2] مؤسسة أمان للتمويل المتناهي الصغر، ص 31 ، الموقع: www.amanamicrofinance.com.

[3] www.amanmicrofinance.com/Loan-request.online.

أولا: تمويل التجارة اونلاين

تقديم منتج تمويل تجار الأونلاين صمم من أجل دعم التجارة الالكترونية باقل الشروط والاجراءات. ويشترط سوق جوميا.... أقصى مبلغ للتمويل 200.000 جنيه مصري مدة التمويل تتراوح من شهر الى سنتين.

ثانيا: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: تمويل المشروعات المتناهية الصغر

رابعا: تمويل النانو

هو أحد أنظمة التمويل السريع، يتم بطريقه سهله وسريعة ويتم الاستعلام الى واستلام التمويل في نفس اليوم، يمنح للأفراد بحد أدنى 500 جنيه مصري، وبحد أقصى 3000 جنيه مصري للفرد الواحد.[1]

الذي تم الترخيص له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2019، ويعتمد بشكل اساسي على الرقمية بهدف توفير احتياجات ومتطلبات رأس المال العامل لصغار المزارعين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، ترتكز آلية عمل المنتج على استخدام التقنيات المالية الحديثة في كافة مراحل منتج التمويل من خلال استخدام تطبيقات تتوفر من خلال الهواتف الكية لمنح التمويل المصغر استنادا إلى نظام لتحليل المعلومات الائتمانية باستخدام تقنيات تعلم الآلة[2].

[1] www.amanmicrofinance.com/nano-lending.

[2] صندوق النقد العربي، **واقع و آفاق قطاع التمويل المتناهي الصغر في الدول العربية**، العدد27، 2022، ص ص3،4

المبحث الثالث: التمويل المصغر لدعم وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر

أدى فشل مختلف السياسات التنموية المتبعة من طرف الجزائر فترة الثمانينات والتسعينات إلى ارتفاع معدلات البطالة واتفاق ظاهرتها الفقر وتدني مستوى معيشة الفئات الهشة والضعيفة والنتيجة لذلك فقد انتهجت الجزائر أسلوب التمويل المصغر ضمن سياسة التشغيل والحد من البطالة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصغر في الجزائر

زاد اهتمام الجزائر بالتمويل الصغر حيث أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الهيئات ووضعت العديد من البرامج للنهوض بالاقتصاد الوطني ومحاربة الفقر والبطالة.

الفرع الأول: تعريف التمويل المصغر في الجزائر

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في: 22/06/2004، فإن: " القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء اعداد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر الى احدى الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العداد الصغير اللازم لانطلاق المشروع والشراء المواد الاولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي)، و الشغل المنجز بمقر السكن وكذلك النشاطات التجارية المنتجة".[1]

الفرع الثاني: نشأة التمويل المصغر في الجزائر

إن الحديث عن بداية التمويل المصغر في الجزائر تعود إلى سنة 1996 حيث حاولت الدولة فرص عمل للتقليل من نسبة البطالة المتزايدة وذلك تابعة لبرامج موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل يعتمد في الأساس على المؤسسة المصغرة، ليتم اقتراح برنامج جديد متمم وموسع لمسار مكافحة البطالة ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر نسبة فائدة محسنة (2%) والذي شرعت الدولة في تطبيقه ابتداء من شهر جويلية 1999 ومنذ ذلك الوقت مر برنامج القرض المصغر في الجزائر بمرحلتين:[2]

أولا: المرحلة الأولى: مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر (1999-2002):

خلال هذا البرنامج كان مبلغ القرض يتراوح ما بين 50 ألف دينار جزائري الى 350 الف دينار جزائري بمعدل فائدة (2%) وكان يقوم على هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 04-13، المؤرخ في: 22/06/2004، ص 03

[2] خالد بن حلول، جمال سالمي، مرجع سابق، ص 381.

وينوب عنها محليا مندوبو تشغيل الشباب ابو الوكالات الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويتكفل صندوق الضمان من كل الأخطار الناجمة عن تسديد القرض المصغر.

ولقد لقي تطبيق برنامج القرض المصغر حينها عدة صعوبات وعراقيل أهمها:[1]

- كانت مرافقة طالبي القروض المصغرة على المستوى المحلي ضعيفة وغير مضمونة.
- اعتمد غيرك في ميناء المستخدمين مع النقص في التكوين.
- مرافقة المشاريع الممولة غير كافية أيضا.
- تصور المستفيدين ونظرتهم إلى هذا القرض المصغر على أنه هبة.
- ضعف الإمكانيات البشرية، والتقنية والمادية لمستخدمي جهاز القرض المصغر.
- غياب إشراف الحركة الجمعوية في هذا الجهاز.
- قد تم تنظيم ملتقى دولي في نهاية شهر ديسمبر 2002 حول التجربة الجزائريين في مجال التمويل المصغر ب لأجل حصر مواطن الخلل والدفع بعجلة جهاز القرض المصغر، ليخرج بعدها الملتقى بالتوصيات التالية:

- إدماج القرض المصغر ضمن استراتيجية التنمية المحلية لدعم مؤسساتي.
- تعزيز العمل التنسيقي على المستوى المحلي.
- إنشاء مؤسسات مختصه في هذا الإطار.
- تعديل الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالجمعيات مجلس القرض والنقد.
- تنظيم دورات تكوينية تتوافق ومهام المستخدمين المكلفين بالمرافقة.
- تأسيس جمعيات قصد إعداد خطة عمل لهذه المرافق.

ثانيا: المرحلة الثانية: مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر

ونتيجة للمشاكل التي عرفها البرنامج القديم داخل جهاز القرض المسفر مرحلة جديدة منذ جانفي 2004 وأصبح برنامجا مستقلا بذاته له هياكله وهيئاته الخاصة به، وبذلك حدثت مفارقات بين البرنامجين من حيث القاعدة القانونية وغلاف التمويل وتقنيات التسيير والمعالجة لطلبات القرض المصغر.[2]

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل المصغر في الجزائر.

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل المصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح وفيما يلي أهم المتقدمين للتمويل المصغر في الجزائر.[1]

---

[1] صادق هادي، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر - دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية AND - (سابقا ANSEJ) من 2000 الى 2019،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، م 06، ع01، جوان 2021، ص 158.

[2] خالد بن جلول، جمال سالمي، مرجع سابق، ص 381 .

الفرع الاول: البرامج الحكومية

قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات وبرامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب العاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث اجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

الا أن الملاحظ هو أن البرامج الثلاثة تستخدم نفس أسلوب التنظيم والعمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها و سقف القروض التي تمنحها وبما أن حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الاحيان الى 10 ملايين دج فلا يمكن تصنيفها في هذه الحالة على انها قراب صغرى، وإذا قمنا باستبعادها من هذه الدراسة والتركيز فقط على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منظمة ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ووضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في حين أن وزارة المالية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستخدام القانوني للأموال في إطار القروض الصغرى المقدمة من وزارة التضامن الوطني.

الفرع الثاني: البنوك

تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم خمس بنوك عمومية في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل المصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعارا بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وفي المقابل يقوم صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بضمان القروض التي تمنحها هذه البنوك، وفي حالة استحالة تسديد الدائم لقرضه بسبب النكبة يقوم الصندوق لتغطية باقي الديون المستحقة من أصول الفوائد بنسبة 85% عند تاريخ التصريح بالنكبة كما يتعين على جميع المستفيدين من قروض صغرى أن يقوموا بإيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

وتجدر الاشارة الى ان هناك بنك حكومي آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروعه الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائري لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

الفرع الثالث: صندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسه دينيه اجتماعيه تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء علاقة القانون المنظم لمؤسسة المسجد. تم انشاؤها سنة 2003، وهو يعمل على تنظيم عملية

[1] ابراهيم بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة نموذجا**، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد السابع ، العدد الثاني، جانفي 2021، ص ص 341، 342.

جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر.

ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كقروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 الف و 300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع الصغيرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال الاستثمار أموال الزكاة.

الفرع الرابع: الجمعيات غير الحكومية

تنشط في الجزائر العديد من الجمعيات غير الحكومية وغير الهادفة الى الربح والتي تقدم خدمات التمويل المصغر، الا ان الملاحظ في الجزائر أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 في مادته السابعة وفي تعديلاته كذلك قد استبعد من تصنيف مؤسسات الائتمان والهيئات غير الهادفة للربح والتي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من اعضائهم بشروط تفضيلية وذلك في إطار رسالتها والمقاصد اجتماعية، وبذلك والجمعيات غير الحكومية التي تعمل في الجزائر حتى وان كانت تقدم القروض الصغرى فهي لا تخضع لسلطة بنك الجزائر، وبدلا من ذلك فهي تخضع لإشراف وزارة التضامن الوطني.

تلعب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، إذ تشير احدى الدراسات إلى أن بدايات التطبيق الفعلي تجربة التمويل الأصغر في الجزائر تعود للجمعية الوطنية للتطوع والمعروفة باسم " جمعية تويزة"، التي تأسست سنة 1989، وهي جمعية تعمل بالتعاون مع السلطات الجزائرية يرتكز تنظيمها حول أربعة أنشطة هي: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث، ويعمل القسم المعني بالتنمية مع خبراء تخطيط المشروعات على القيام بمنح قروض صغرى للتجار المسجلين رسميا والحرفيين والمزارعين القادرين على تقديم ما يصل إلى 30% من قيمة القرض لضمان الحصول عليه، وقد ساهم نشاط الجمعية في انشاء مشتل مؤسسات بوغني ووحدة القروض الصغرى بالشراقة الجزائر العاصمة.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لدعم المؤسسات المصغرة في الجزائر

تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا حيويا في تقديم التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة بهدف تمكينها من مزاولة نشاطها ، ومساهمتها في دفع عجلة الاقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي إحدى أدوات الحكومة التي تعمل على مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تقديم قروض صغيرة لفئة الأشخاص الفقراء وأصحاب المشاريع المصغرة المقصيين من النظام المالي الرسمي.[1]

ثانيا: نشأة المؤسسة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في: 22/01/2004، وهي ممثلة على المستوى المحلي بـ 49 وكالة ولائية موزعة عبر التراب الوطني وهي مدعومة كذلك 584 خلية مرافقة وتوجيه على مستوى كل دائرة.[2]

الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لقد أسندت لهذه الوكالة المهام التالية:[3]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاري مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرف على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجديد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرامج.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدون من القروض المصغرة فيما يخص التقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (عرض- بيع) الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تهدف الوكالة منذ نشأتها الى تحقيق ما يلي:[4]

- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

---

[1] اميره بلقاسمي، **التمويل المصغر في الجزائر كاليه لاحتواء الفقر والبطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2022، ص 39.

[2] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 04-14، المؤرخ في: 22/01/2004.

[3] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

[4] المرجع نفسه

- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الإشكالية، وبالتالي تساعد على الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعها مرحلة الاستغلال.
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع و المستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض.

الفرع الثالث: الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة وشروط منح الائتمان

أولا: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المسافر وفي إطار نشر الفكر المقاولاتي لدى فئة الشباب وخاصة في المناطق الريفية والحضرية بتقديم المرافقة والتمويل، وكذلك مجمل الامتيازات الجبائية، وذلك على النحو التالي:[1]

- إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الفردية لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من رسوم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق تسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالنساء.
- تحديد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار، وذلك بنسبة 5% فقط.

ثانيا: شروط الاستفادة من القرض المصغر لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وهناك عدة شروط للاستفادة من القرض المصغر نذكر منها:[2]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارات مهنية تتوافق معه النشاط المرغوب انجازه.

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

[2] المرجع نفسه

- عدم امتلاك داخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- عدم الاستفادة من مساعدة اخرى لإنشاء نشاط ما.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية والتي تقدر 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط.
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد ما يلي:
- - القرض للبنك.
- - مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القروض.

الفرع الرابع: صيغ التمويل والقطاعات المستفيدة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إطار القرض المصغر تعكف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل وهما:[1]

أ. تمويل أحادي: تقوم به الوكالة فقط.

ب. تمويل ثلاثي: تشترك فيه كل من البنك بنسبة 70%، والوكالة بنسبة 29% والمستفيد بنسبة 1%

يوضح في الجدول التالي أنماط التمويل المصغر لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

جدول رقم (07) مختصر لنمطي التمويل المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	قرض بنكي	سلفه الوكالة	نسبة الفائدة
1000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	00	/	100	/
لا تتجاوز 250,000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية على مستوى ولايات الجنوب)	00	/	100	/
لا تتجاوز 1000000	كل الاصناف	1	70	29	/

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

ثانيا: القطاعات الممولة من طرف الوكالة

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المستمر بتقديم القروض للقطاعات التالية:[2]

- ✓ الصناعة وتشمل: الغذائية، الألبسة، الصناعة الجلدية، الصناعة الخشبية.
- ✓ الفلاحة و تشمل: تربية الماشية، فلاحة الأرض.
- ✓ الصناعات التقليدية.

[1]. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

[2] المرجع نفسه

- ✓ الخدمات: (الاعلام الالي، الحلاقة والتجميل، الاكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات، الصحية (عيادة الطبيب، الطبيب الاسنان).
- ✓ المباني والاشغال العمومية وتشمل أشغال البناء والاعمال المتعلقة بالمباني (كهرباء، الدهن، السباكة، التجارة...الخ).

الفرع الخامس: الخدمات المالية وغير المالية

أولا: فصيلة الخدمات المالية إلى غاية 31 مارس 2023.

أ. توزيع القروض حسب الجنس

الجدول رقم (8): توزيع القروض حسب الجنس

الجنس المستفيد	العدد	النسبي
نساء	578711	63.25
رجال	336340	36.75
المجموع	915051	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة: 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس، أن فئة النساء استولت على النسبة الأكبر من القروض مقارنة بفئات الرجال، وذلك بنسبة 63.25% للنساء مقابل 36.5% للرجال، وهذا يدل بأن الوكالة من خلال خدمة القرض المصغر تستهدف فئة النساء والتي أغلبهن نساء ماكثات في البيت، وهذا ما يعكس عمق الوصول الى أكبر عدد من الفقراء.

الجدول رقم (9): توزيع القروض حسب نمط التمويل

نمط التمويل	العدد	النسبة
عدد القروض بدون فوائد لشراء المادة الأولية	836996	91.46
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	78055	8.54
المجموع	915051	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة: 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

من خلال البيانات المعطاة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 31-03-2023 بلغ 915051 قرض مصغر، حيث تم منح 836966 قرضا بدون فوائد لشراء مواد أولية أي ما يعادل نسبة 9.46%، مقابل 78055 قرض بدون فوائد لإنشاء مشروع والذي يعادل نسبة 8.54% من إجمالي القروض الممنوحة.

يمكن تفسير الفرق الشاسع بين الصيغتين في أن غالبية المستفيدين من القروض المصغرة هم النساء الماكثات في البيت، وبالتالي هم بحاجة القروض لشراء مواد أولية ومزاولة نشاطهم في البيت أكثر من هم بحاجة للقروض الموجهة لإنشاء مشروع وكذلك لكون القروض الموجهة لشراء المواد الأولية يمكن للمقترض أن يستفيد منها لأكثر من مرة يشترط تسديد القرض السابق.

ب- توزيع القروض حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (10): توزيع القروض حسب قطاع النشاط إلى غاية 31-03-2023.

القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الفلاحة	128431	13.52
الصناعة الصغيرة	376935	39.68
البناء والأشغال العمومية	83392	8.78
الخدمات	187997	19.79
الصناعة التقليدية	167008	17.58
تجارة	5221	00.55
الصيد البحري	960	00.10
المجموع	949944	100.00

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

يوضح الجدول أعلاه توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حيث يأتي قطاع الصناعة الصغيرة في المرتبة الأولى بنسبة 39.68% كون هذا النوع من القطاعات يحتاج لرؤوس أموال متواضعة، ويتمتع بالقدرة على التكيف مع ظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته ويعتبر من القطاعات المغذية للصناعات الكبيرة وهذا ما يضمن استمرارية هذا النوع من المؤسسات المصغرة على المدى الطويل وهذا من جهة، ومن جهة أخرى يتميز بتشغيل أعداد معتبرة من اليد العاملة وبالتالي امتصاص جزء من البطالة وهذا ما تسعى إليه الوكالة، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 19.79% الذي يتميز بسهوله الاستثمار نظرا لكون لا يوجد اجراءات انتاج ومعالجه بالإضافة الى انه يتطلب رؤوس أموال ضئيلة، أما قطاع الصناعات التقليدية فهو بنسبة 17.58% ليفسر هذا كون أن هذا النوع من القطاعات يستهوي فئه النساء الماكثات في البيت والتي تعتبر الفئة الطاغية من حيث الجنس وهذا ما يفسر تمركز الصناعات التقليدية في المرتبة الثالثة، قطاع الفلاحة بنسبة 13.52 % ويفكر ذلك بوجود بنوك مختصة في هذا النوع من النشاطات تعمل على تقديم قروض مدعمة (قرض رقيق)، في حيز القروض الممنوحة لكل من انقطاع البناء والأشغال العمومية، تجاره والصيد البحري فهي ضئيلة جدا وهذا يعود لكون الاستثمار في هكذا نوع من القطاعات يتطلب رؤوس أموال ضخمة وهذا ما لا يتوافق مع قيمة القروض المقدمة من قبل الوكالة.

ت- توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الجدول رقم (11): توزيع القروض الشريحة العمرية إلى غاية 31-03-2023.

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
18-29 سنة	338836	35.56
30-39 سنة	285862	31.24
40-49 سنة	170199	18.50
50-59 سنة	95989	10.49
فما فوق 60 سنة	37609	04.11
المجموع	915051	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية، إن الفئات العمرية الأكثر استهدافا من طرف الوكالة هي الفئة العمرية من 18 إلى 29 سنة 35% والفئة من 30 الى 39 سنة بنسبة 31.24% وهذا يعود لما تمتاز به هاتين الفئتين من القدرة على العطاء وتنامي روح المقاولاتية لديهم ونلاحظ أن كلما كانت الشريحة العمرية أكبر كلما قل حصولها على القروض، وهذا التوزيع يدل على أن الوكالة تعمل على محاربة التهميش الوظيفي الذي يعاني منه الشباب لإطلاق مؤسساتهم وبالتالي امتصاص أكبر للبطانة بحكم أن الشباب هم الشريحة الاكبر في المجتمع الجزائري وبالتالي خلق مؤسسات جديدة.

ث- توزيع القروض حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (12): توزيع القروض حسب المستوى التعليمي الى غاية 31-03-2023.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
دون المستوى	139362	15.23
متعلم	13543	01.48
ابتدائي	135153	14.77
متوسط	447983	50.05
ثانوي	131950	14.42
جامعي	37060	04.05
المجموع	915051	100.00

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

يوضح الجدول اعلاه ان المستوى التعليمي لغالبية المتحصنين على الفروض هو مستوى المتوسط وذلك بنسبة 50.05% يليه بعد ذلك دون المستوى، الابتدائي والثاني بنسب بمتقاربة مع بعضها البعض كالتالي 15.25%، 14.77% و14.42% على الترتيب، في حين تم تسجيل إقبال ضعيف للحاصلين على المستوى الجامعي بنسبة 4.05% والحاصلين على مستوى المتعلم بنسبة 1.48%.

ويمكن تفسير هذا التوزيع بأن الوكالة لا تركز في منحها للقروض بناء على المستوى التعليمي، وإنما تركز اهتماماتها على العمالة من خريجي معاهد التكوين المهني وأصحاب الحرف، وبالتالي هم الاولى في الحصول على القروض وتوجهها لإنشاء مؤسسات مصغرة، ومن الملاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تركز في منح هذه القروض على إمكانية استخدام القروض الممنوحة في إنشاء المؤسسات المنتجة الممتصة للبطالة، أما بالنسبة للجامعيين فيبدو انهم لا يهتمون بالعروض المصغرة كونهم لا يملكون شهادة الكفاءة المهنية أو الحرفي والتي تدخل ضمن شروط منح القرض.

ج- توزيع القروض حسب الفئات الخاصة:

الجدول رقم (13): توزيع القروض حسب الفئات الخاصة إلى غاية: 31-03-2023.

الفئات	الجنس		العدد
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي الاعاقة	628	1102	1730
المحبوسين المفرج عنهم	69	1919	1988
ضحايا المأساة الوطنية	175	229	404
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ السيدا	63	4	64
المجموع	944	3340	4284

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26

أنظر الملحق رقم (02).

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين بأن حتى الفئات الخاصة استفادت من القروض المصغرة من طرف الوكالة، حيث تمثل هذه الفئات في كل من ذوي الإعاقة، المحبوسين المفرج عنهم، ضحايا المأساة الوطنية، المرشحين للهجرة غير الشرعية، الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا ما يؤكد أن الوكالة تعمل على ان يشمل الجميع فئات المجتمع وهي تعمل على مكافحة كل انواع الاقصاء والتهميش الاجتماعي والضعف المادي والمعنوي وبالتالي فهي

تشجع روح المقاولة لدى هذا النوع من الفئات ما يؤدي الى تحسين مستواهم المعيشي وإدماجهم ضمن حلقات الإنتاج الوطني.

ثانيا: حصيلة الخدمات الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة إلى غاية 31-03-2023.

الجدول رقم (14): الخدمات الغير مالية المقدمة من طرف الوكالة

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	132746
التكوين في مجال التعليم العالي العام	121818
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1946
مواضيع عامه متعلقة إنشاء وتسيير نشاط	5846
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	262356
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	104563
صالونات عرض/ بيع	39626
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	406545

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26 أنظر الملحق رقم (03).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة تقوم بتقديم حزمة من الخدمات الغير مالية، من مرافقة وتكوين، المساعدة في إقامة مختلف المعارض والصالونات وغيرها حيث بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات الغير مالية حوالي 406545 مستفيد وهو عدد جد معتبر، وهذا ما يدل على أن الوكالة تعمل على تشجيع وتطوير الفكر المقاولاتي، ما يؤدي الى ارتفاع احتمالية استمرارية واستدامة هذه المؤسسات المصغرة على المدى الطويل، وهذا ما يعمل على التوسع وخلق مناصب شغل جديدة مستقبلا وبالتالي التقليل من نسبة البطالة وهذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسين المستوى المعيشي.

ح- عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم: (15): العدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة إلى غاية 31-03-2023.

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة	النسبة %
تمويل شراء مواد أولية	1265855	89.14
تمويل ثلاثي الوكالة. البنك. المستفيد.	154254	10.86
المجموع	1420109	100.00

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ،اطلع عليه: 03/06/2023 على الساعة 18:26 أنظر الملحق رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول الأعلى أن مناصب الشغل في المستهدفة منذ نشأة الوكالة إلى غاية 31-03-2023 هي 1420109 منصب وهو عدد جد معتبر، كما اننا نلاحظ ان اغلب المناصب التي انشئت تمويل المواد الأولية بنسبة 89.14 % لتكون اغلب الفرص الممنوحة وجهت لهذا الغرض أما الباقي فهي المناصب التي أنشئت لغرض التمويل الثلاثي بنسبة

10.86%، وهذا ما يدل على أن الوكالة قد ساهمت بشكل فعال في خلق مؤسسات مصغرة واستحداث مناصب شغل جديدة لامتصاص البطالة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا الى أن نجاح تجربة بنك جرامين في بنغلاديش يعود بالأساس الى تفعيل النظام الصارم في التعامل بين رئيس المجموعة وأعضاء المجموعة الممولة، فهو أشبه بالنظام العسكري في التعامل والانضباط، وقد حققت الريادة العالمية في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر حيث قامت العديد من الدول باستنساخ هذه التجربة.

وقد تبين لنا من خلال تجربة شركة أمان للتمويل المتناهي الصغر المصرية أنها حققت نجاحا باهرا وفي وقت قصير وذلك باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في منح الائتمان المصغر، والتزامها بمبادئ الحوكمة، كما ساهم منتج النانو الذي تم إصداره في 2019، تزامنا مع فترة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) في تحقيق الشمول المالي، فكانت أولى مؤسسات التمويل المصغر العربية التي سعت نحو تطبيق التحول الرقمي.

نمى التمويل المصغر في الجزائر من خلال ما قدمته الوكالة الوطني لتسيير القرض المصغر بشكل ملحوظ خاصة في الآونة الأخيرة، وقد استحوذت الوكلة على حصة الأسد فيما يتعلق بمنح الائتمان المصغر، لذلك تعبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تجربة ناجحة على المستوى المحلي.

وبالنظر لما حققه بنك غرامين من نجاح دولي وشركة الأمان للتمويل متناهي الصغر من ريادة عربية، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تزال جد متأخرة إذا ما قورنت بالتجربتين السابقتين.

لذلك يمكن القول انه لا يمكن نقل تجربه معينه بحذافيرها من دوله الى اخرى الا إذا كانت الظروف متشابهة ولكن يمكن توظيف هذه التجربة والاستفادة من الإطار العام لها.

الخاتمة

انطلاقا من مجمل ما تم التوصل له، فإن لآليات التمويل المصغر دورا حاسما في دعم المؤسسات المصغرة وإذكاء روح المقاولاتية، فمن خلال توفير الوصول إلى التمويل والموارد المالية، تمكن هذه الآليات من دعم وتنمية المؤسسات من جهة، وخلق فرص عمل جديدة تعزز بها النمو الاقتصادي من جهة أخرى

وتشير الأدلة المستقاة من التجارب الناجحة إلى أن آليات التمويل المصغر تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات، فضلا عن ذلك، فإنها تحفز الابتكار وتعزيز ثقافة المقاولاتية، ما يؤدي الى تعزيز التنمية المستدامة وتنويع قاعدة الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن هناك تحديات تواجه المؤسسات المصغرة وآليات التمويل المصغر، مثل قلة الوعي بالخدمات المالية المصغرة وصعوبة الوصول الى التمويل والشروط المتشددة، لذلك كان من الضروري أن يتعاون المشروعين والمؤسسات المالية والجهات الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز هذه الآليات وتسهيل الوصول إليها بشكل أفضل.

ويعد السلوك المقاولاتي أو الفعل المقاولاتي نتيجة لروح المقاول، فخلق مؤسسة مصغرة يتطلب شخص له رد فعل إيجابي تجاه الأخطار وقبولها والتوجه نحو الفرص واستغلالها.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث تواجه المؤسسات المصغرة صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي، وقد يكون التمويل المصغر المصدر التمويلي المناسب لمعالجة المشكلة التمويلية لمثل هذه المؤسسات وذلك راجع لعدم توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتها التمويلية وهذا ما بيناه في الفصل الأول.
- بالنسبة للفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية حيث أن توفير التمويل المصغر والدعم المالي يسهم في تشجيع روح المقاولاتية والابتكار لدى المقاولين، ويبرز ذلك من خلال توفير فرص التوظيف الذاتي لهم وادماجهم في الاقتصاد والمجتمع وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث يساهم دعم المؤسسات المصغرة عن طريق آليات التمويل المصغر في تحقيق النمو الاقتصادي. ويترجم ذلك من خلال زيادة دخول الفقراء، وزيادة الناتج إلى رأس المال، وكذلك الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع وتوظيفها في قطاعات خالقة للثروة. وهذا ما تم التعرض له في الفصل الثاني.

ثانيا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- أغلب الدول والهيئات الدولية تعتمد في تصنيفها للمؤسسات المصغرة على المعايير الكمية.
- صغر حجم المؤسسات المصغرة يجعلها أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تعد المؤسسات المصغرة ركيزة أساسية في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية.

- للتمويل المصغر أهمية كبيرة، فهو يساهم في دعم وتنمية العديد من المؤسسات المصغرة، هذا من الناحية الاقتصادية.
- يكتسب التمويل المصغر أهمية بالغه في الحياة الاجتماعية، حيث يساهم في الحد من الفقر وتفشي البطالة عن طريق خلق المزيد من مناصب الشغل المستحدثة.
- مفهوم المقاول لم يعد حكرا على رجال الاعمال بل أصبح يوصف للدلالة على أنشطة أشخاص في ميادين مختلفة.
- يلعب التمويل المصغر حافزا لبعث روح المقاولة لدى المقاول، الأمر الذي يساهم في خلق واستدامة المؤسسات.
- يعتبر بنك غرامين تجربة عالمية يحتذى بها لإخراج الطبقة المهمشة من دائرة الفقر وتمكينها من الوصول الى مصادر التمويل المصغر.
- نمى التمويل المصغر في الجزائر من خلال ما قدمته الوكالة الوطني لتسيير القرض المصغر بشكل ملحوظ خاصة في الآونة الأخيرة، وقد استحوذت الوكالة على حصة الأسد فيما يتعلق بمنح الائتمان المصغر، لذلك تعبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تجربة ناجحة على المستوى المحلي.

ثانيا: المقترحات

من منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات الهامة نذكر من أهمها.

- تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على الخوض في مجال العمل الحر.
- نشر الوعي في أوساط الشباب البطال بأهمية الاستعانة بهذا النوع من التمويل.
- الصرامة أكثر فيما يخص الالتزام بتسديد الأقساط المتفق عليها من أموال وجعلها أقساط أسبوعيه كما هو الحال بالنسبة لتجربه بنغلاديش والتجربة المصرية.
- رقمنة قطاع التمويل المصغر لتحقيق الشمول المالي للفئه المستهدفة.
- حوكمة مؤسسات التمويل المصغر.
- التركيز أكثر على الفئة الشبانية من ناحية التكوين والتدريب والمرافق لضمان نجاح مؤسساتهم.
- إدراج الصيرفة الاسلامية بصيغه جديده تخص التمويل المصغر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) المراسيم و القوانين

- القانون رقم 01/18 المؤرخ في:12-12-2001 ، التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية العدد 77.
- المرسوم التنفيذي رقم: 04-13، المؤرخ في: 22/06/2004

2) الكتب

- أبو بكر بن سالم، عطاالله بن طويرش، **ملتقى وطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية**، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، مديرية الصناعة والمناجم بولايه قالمه، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 27-28 نوفمبر 2017
- أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
- أنور طلبة، العقود **الصغيرة والمقابلة والتزام المواقف العامة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.
- بلال خلف السكارنة، **الإبداع الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
- حسين عبد المطلب الاسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مصر، 2006
- رابح خوني، رقية حساني، الم**ؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- زين العابدين أسامة، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- سعاد نايف البرنوطي، **ادارة الأعمال الصغيرة: ابعاد للريادة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة نشر.
- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، الأردن.
- صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات**، مطابع السودان، السودان، دون ذكر سنة النشر،
- صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة ولأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2008.
- صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
- صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011
- صندوق النقد العربي، **واقع و آفاق قطاع التمويل المتناهي الصغر في الدول العربية**، العدد27، 2022،
- عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، دار النشر والتوزيع، مصر، 1996.

- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000.
- عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليه لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطبع والنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2004م.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **دليل المبادئ التوجيهية للممارسات الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر**، الطبعة الثانية، .2006،
- محمد عبد الله شاهين محمد هيكل **التمويل الأمثل للشركات والمؤسسات المالية**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، لبنان 2018
- مؤسسه بلانيت فينانس، **قطره تمويل متناهي الصغر في مصر- دراسة مسحية**، القاهرة، مصر، 2008،
- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حامد، محمود حسن الحسني، دار المريخ للنشر، مصر، 2009.
- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.
- نظير رياض، محمد الشيحات وآخرون، **الإدارة المالية**، المكتبة العصرية للمنصورة، مصر، 2001
- هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

3) الأطروحات و الرسائل الجامعية

- بول ربي، **التمويل الاصغر وتغيير المناخ: التهديدات والفرص**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، مذكرة مناقشة مركزة رقم 53، مارس 2009.
- تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة و آثارها على التشغيل**، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012.
- سلومه موسى يحي بشارة، **التمويل الأصغر و دوره في تخفيف حدة الفقر في السودان – دراسة تطبيقية على مصر في الادخار و التنمية الاجتماعية و البنك المركزي السوداني** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان،2014
- صبرنية محنان، **تطوير دور مؤسسات التمويلي المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية - دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والإندونيسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر 2013 – 2018.
- صوراية بودريح، **دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.
- عثمان الخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1995.

- عليا حيدر عبد عون، **التمويل المتناهي الصغر و دوره في تنمية المجتمعات المحلية** ،بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية، إدارة مصارف، جامعة كربلاء، العراق،2018.
- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حالة ولاية تبسة**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008-2011.
- منيرة سلامي ، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر، 2007.
- نادية دباح ، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر،2011-2012.
- ياسمين عطالله، **دور تحليل البيئة الخارجية في استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، 2008- 2009.
- اليزابيت ليتلفيلد و آخرون، **هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة**، مذكرة مناقشة مركزة، منشورات، (CGAP)العدد24، واشنطن، أمريكا، 2003.
- يوسف تبري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

4) المجلات والدوريات:

- ابراهيم بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البويرة نموذجا**، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد السابع ، العدد الثاني، جانفي 2021
- ابراهيم لتسيير بلقلة وآخرون، **دور التمويل المصغرة تمويل التنمية المحلية-الوكالة الوطنية -والقرض المصغر**، مجلة الريادة الاقتصاد بلات الأعمال الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، 2021.
- اميره بلقاسمي، **التمويل المصغر في الجزائر كاليه لاحتواء الفقر والبطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2022
- أمين قسوم ابراهيم بلقلة، **النموذج المؤسساتي الأفضل للتمكين الاقتصادي لفقراء المسلمين من خلال التمويل الأصغر ، دراسة مقارنة بين مختلف مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية والاسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والعشرون، 2022،
- انيسة بركان، **التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الاصغر ، عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية دوره دولية علمية محكمة ومفهرسة**، دار التل للطباعة، البليدة، الجزائر، ع 16، جوان 2017
- ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد السادس، دون ذكر السنة.

- أيوب صخري و آخرون، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر – الإنجازات و الطموحات**- ، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، الجزائر ، العدد الرابع.
- بلعميري عسري، **إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد السادس، جوان 2018.
- حكيمة صيفاوي، بسمة عولمي، **التمويل الأصغر ودوره في دعم التشغيل في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد19) وآفاق تطويره - دراسة تقديمية التجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في الجزائر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الخاص، 2021 .
- حنان قسوم، بدرة بن تومي، **فعاليات نظام التمويل الأصغر في الاقلال من الفقر ، دراسة حالة: بنك غرامين، البنك الوطني للتنمية في مصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية، القانون،
- خالد بن جلول،جمال سالمي، **التمويل المصغر كآلية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية ، دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر-الجزائر-السودان**،ا لتواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، المجلد الخامس و العشرون، العدد الثاني، سبتمبر2019
- رزيقة غراب، عائشة بوبريمة، **التمويل الاصغر الاسلامي كاليه لمحاربة الفقر تجربة بنك جرامين- بنغلاديش نموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث ، العدد الأول، ديسمبر 2013
- سكينة مراد بودية وحنان براهيمي، **أثر التحولات الديمغرافية على المقاولاتية في الجزائر**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، ع2،
- سلوى محمود ابو ضيف احمد، **دوره التمويل المتناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر: دراسة كميه**، منصة المنهل الإلكترونية
- سماح طلحي، **دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جوان 2016،
- صادق هادي، مختار عصماني، دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر- دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية AND - (سابقا ANSEJ) من 2000 الى 2019،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، م 06، ع01، جوان 2021
- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر – الآليات ;والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد الأول، يوليو 2009.
- عايدة صدراتي، فهيمة دريسي، **التمويل الأصغر الية لتمكين المقاولة النسوية ودعم المشروعات - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السايع، العدد الأول، مارس 2021.
- عبد القادر فطم، **واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أونساج**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة بوزيان عاشور، الجزائر، المجلد السابع، العدد الأول 2021،

- عثمان ولد الصافي وآخرون، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لما بعد جائحة (كوفيد19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض** المصغر في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2020،
- ليلى خواني، شعيب بغداد،.**الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات و مصادر تمويلها -دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**،مجلة المالية و الأسواق ،الجزائر ،دون ذكر سنة النشر.
- محمد الطيب علي عبد الرحمن، **دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية والأخلاقية، دراسة تطبيقية على البنوك المانحة للتمويل الأصغر ،** مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2022
- مصطفى طويطي وعبد اللطيف اولاد حمود، **اليه التمويل الاصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الاصغر ،** مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والاداري، المجلد الأول العدد الأول، 2019
- معنية زناتي، زينه عربات، **آلية دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر**، دراسة مقارنة بين ANSEJ, CNAC, ANSEJ للفترة 2015 إلى 2019، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، الطبعة 11، العدد 2، 18/06/2022.

مفيدة يحياوي، **انشاء المؤسسة والمقاولة هل هي قضيه الثقافة؟، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية " التكوين وفرص العمل"**، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ايام 6/7/8 افريل 2010.

- ناجية صالحي، نوال بن عمارة، **دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ، - تقييم** دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر ، العدد السادس، 2015.
- نصر ضو، سليمة مسعي محمد، تجربة بنك الفقراء البنغلاديشيين (بنك غرامين) في مكافحة الفقر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2020.

5) الملتقيات والمؤتمرات العلمية

الطاهر بن يعقوب، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008.

- حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 14-15 ديسمبر 2004.

- عبد الرزاق فوزي، **اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة سطيف، الجزائر، سبتمبر2014.

- عبد السلام رشيد الدويبي، **ثقافه المبادرة توجهات اجتماعية سلوكية**، مداخله ضمن المؤتمر السعودي ومراكز ريادة الأعمال بجامعة الرياض، السعودية، سبتمبر 2014.

- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.
- لطيفة برني ، اليمين فالتة ، **البرامج التكوينية و أهميتها في تعزيز الروح المقاولاتية ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال** ، جامعة محمد خيضر ،الجزائر، أيام 06-08 أفريل 2010 .
- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003
- مصطفى محمود ابو بكر، **منظومة ريادة الاعمال والبيئة المحفزة لها**، مداخله في المؤتمر السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، بجامعة طيبه، السعودية، سبتمبر، 2014،
- مفيدة يحياوي، **انشاء المؤسسة والمقاولة هل هي قضيه الثقافة؟، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية " التكوين وفرص العمل"**، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ايام 6/7/8 افريل 2010.

مواقع الآنترنيت:

- إتحاد المصارف العربية، **إدارة الدراسات والبحوث، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الموقع http://www.ahonline.org/ar/research/inancial
- مؤسسة الأمان للتمويل المصغر، تقرير السنوي، 2021، www.amanmicrofinance.com/nano-lending -.
- مؤسسة أمان للتمويل المتناهي الصغر، الموقع: www.amanamicrofinance.com.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية

- Abdelkader Chachi, Abul Hassan, Financing small and medium : **the british experimente, intervention dans la recueille de communication session inte** nancement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, faculté **rnational**, le fi d'économie et de gestion, Sétif, Algérie, 25-28 Mai 2003,
- Mohamed Lamine Alloune. **Wassila Sebti. Entrepreneuship between Idea and Success Factors**.Journal of Economic Growth and Entrepreneuship develoment studies laboratory. Year: 2019, Vol. 2, No.1.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

القروض الممنوحة

A- A+

حصيلة النشاطات العامة
الى غاية31مارس 2023

1. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
[illegible]	830.996	%91.66
[illegible]	78.955	%8.54
المجموع	915.951	%100.00

2. توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المكتتب	العدد	النسبة [%]
[illegible]	578.711	%63.25
[illegible]	336.940	%36.75
المجموع	915.951	%100.00

3. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

[illegible]	123.713	%13.51
[illegible]	361.171	%39.43
[illegible]	80.581	%8.80
[illegible]	180.997	%19.76
[illegible]	161.180	%17.60
[illegible]	9.587	%1.05
[illegible]	919	%0.08
المجموع	915.951	%100.00

4. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة [%]
[illegible]29-18	325.392	%35.53
[illegible]39-30	283.060	%31.24
[illegible]49-40	179.100	%19.56
[illegible]59-50	93.865	%10.25
[illegible]60 فما فوق	33.533	%3.66
المجموع	915.951	%100.00

5. توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
[illegible]	189.363	%20.67
[illegible]	63.543	%6.94
[illegible]	181.133	%19.77
[illegible]	137.483	%15.01
[illegible]	151.458	%16.53
[illegible]	37.060	%4.05
المجموع	915.951	%100.00

6. حصيلة التمويل للمنشآت الشخصية

النشاط	الجنس / العدد		
	ذكور	إناث	المجموع
[illegible]	678	1.102	1.780
[illegible]	89	1.919	1.988
[illegible]	171	229	400
[illegible]	1	94	95
[illegible]	4	63	67
المجموع	944	3.308	4.252

شهادات المستفيدين

Vannerie d'Ouer - Borj Bou Arreridj

Tissage - Poterie – Peinture sur bois - Setif

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الخدمات غير المالية

حصيلة الخدمات غير المالية الى غاية 31مارس 2023	
الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة مصغرة	132 746
التكوين في مجال التعهد الذاتي للعمل	121 818
التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)	1 948
مواضيع حاضنة بالمقاولاتية والتسيير للشباب	5 848
العدد الإجمالي للمكونين المتكونين	**262 356**
حضور الجلسات على المكتسبات المهنية	104 563
مستوفدات من البرنامج	39 626
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**406 545**

شهادات المستفيدين

Coiffure et soins de beauté - Berkan

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

مناصب الشغل المستحدثة

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة
في نهاية 31 مارس 2023

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء سلع أولية	1 265 855
تمويل ثلاثي الأبعاد للأنشطة المستقرة	154 254
المجموع	1 420 109

شهادات المستفيدين

Vannerie d'Oran - Bordj Bou Arreridj

Tissage – Poterie – Peinture sur soie - Sétif

Poterie traditionnelle - Sétif

Production d'objets décoratifs - Souk Ahras

الملخص

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل المصغر وأهميته في دعم المؤسسات المصغرة على اختلاف أشكالها وكذلك التطرق إلى آليات وهيئات التمويل المصغر ودورها في إذكاء روح المقاولاتية، كما تهدف الدراسة إلى استعراض تجارب ناجحة في مجال التمويل المصغر عالمية، عربية ومحلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن آليات التمويل المصغر والهيئات الداعمة لها دور فعال ومهم في خلق الكثير من المؤسسات المصغرة فنجاح هذه المؤسسات والمشاريع المصغرة مرتبط بعدة عوامل منها الشخصية المتعلقة بالمقاول ومنها ما له علاقة بالبيئة المحيطة به فنجاح هذه المشاريع يؤدي إلى امتصاص البطالة ودعم الإنتاج الوطني.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة أن بنك غرامين تجربة رائدة لا يمكن استنساخها ولكن يمكن الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، المؤسسات المصغرة، آليات التمويل المصغر، روح المقاولاتية.

Résumé

L'étude vise à mettre en évidence le rôle de la microfinance et son importance dans le soutient eux micro-entreprise sout toutes leurs formes. Ainsi qu'à aborder les mécanismes et institutions de la microfinance et leur rôle dans l'alimentation de l'esprit d'entreprise.

La recherche a conclu que les mécanismes et les institutions de microfinance ont un rôle efficace et important dans la création de nombreuses mini-entreprises le succès de ces micro-entreprise et projets est lié à plusieurs facteurs ; notamment la personnalité de l'entrepreneur ; et d'autres lies a l'environnement .la réussite de ces projets conduit a résorber le chômage et a soutenir la production nationale.

Nous avons également conclu a travers cette recherche que la Grameen Bank est une expérience pionnier qui ne peut pas être reproduite mais peut être utilisée

Mots clés : microfinance, Micro-entreprise, Mécanismes de microfinance.